التحقيق التام في علم الكلام

تأليف

محمد الحسيني الظواهري

من علماء الأزهر الشريف ومدرس بكلية أصول الدين

دار البصائر

https://t.me/
tasvirulkutub

التحقيق التام في علم الكلام

https://t.me/tasvirulkutub/206

التحقيق التام في علم الكلام

تأليف

محمد الحسيني الظواهري

من علماء الأزهر الشريف ومدرس بكلية أصول الدين

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٢٠٠٨/١٩٦٩٥

الترقيم الدولي

I.S.B.N. 978-977-6259-62-1

دار البصائر

القاهرة. زهراء مدينة نصر.

محمول: ٠١٠٥٠٤٨٩٨٢ - ٠١٦٨٨٣٣٥٢٥

مركز التوزيع/ ٢٢درب الأتراك خلف الجامع الأزهر.

محمول: ٠١٠٢٤٣٦٢٦٢٤ - ٠١٦٨٨٣٣٥٢٤

• جميع الحقوق محفوظة للناشر •

الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م

يحظر الطبع أو النقل أو الترجمة أو التحويل إلى بيانات إليكترونية لأي جزء من هذا الكتاب دون إذن كتابي من الناشر

المؤلف مسئول مسئولية كاملة عن أفكار وأسلوب ولغة هذا الكتاب ولا يعبر هذا الكتاب بالضرورة عن رأي الدار وتقتصر مسئولية الدار على التدقيق اللغوي والإخراج الفني فقط

https://t.me/tasvirulkutub/206

التحقيق التام في علم الكلام

تأليف

محمد الحسيني الظواهري

من علماء الأزهر الشريف ومدرس بكلية أصول الدين



https://t.me/tasvirulkutub/206



https://t.me/tasvirulkutub/206

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله الذي أبدع وجود الكائنات فكانت دليلًا على وجوده وعلمه ووحدته وقدمه وبقائه؛ فهو الأول والآخر ظهر بإيجاده للكائنات وتحيرت في إدراك حقيقته أفكار العقلاء، فهو الظاهر والباطن سبحانه أتم نظام وجود العالم ببعثة رسل اختارهم صفوة خلقه فبلغوا الرسالة كما أمروا وأيدهم بالمعجزات الناطقة بصدقهم فتمت بعثتهم، نطقوا بما يجب أن يكون عليه نظام العالم فكانوا أمناء وأقاموا الحجج فكانوا فطناء، عصمهم الله مما يشين فوجب اتباعهم.

أحمده سبحانه وتعالى على نعمه وتتالي آلائه، وأصلي وأسلم على رسله سيما من اختصه الله منهم بكمال عموم الرسالة محمد ﷺ صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين أبد الآبدين ودهر الداهرين.

أما بعد فأتقدم بكتابي هذا «التحقيق التام في علم الكلام» إلى العقلاء أجمعين راجيًا من كل شخص يريد أن ينتفع في هذه الحياة وفي تلك مذاكرته ففيه بحمد الله بغية المبتغي، والله المسئول أن ينفع به كل من درسه أو أعان على درسه، إنه نعم المولى ونعم النصير.

الزيتون ضواحي القاهرة

في ١٣ صفر الخير سنة ١٣٥٨ هجرية

محمد الحسيني الظواهري

من علماء الأزهر الشريف ومدرس بكلية أصول الدين

https://t.me/tasvirulkutub/206

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الواجب الوجود الواحد الأحد العليم القدير؛ الذي ليس كمثله شيء وهو السميع، البصير. والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي بعثه الله لتطهير العقول من نجاسة الأشراك وتحرير العقائد من رق التقليد، وعلى آله وصحبه الذين عرفوا الله حق المعرفة ففازوا بسعادة الدارين. وبعد فإني -بحول الله وقوته- أريد أن أضع رسالة في التوحيد أجمع فيها ما حصَّلته من دراستي لهذا الفن الذي مارست دراسته مدة ليست بالقصيرة، وها أنا أشرع في ذلك مستعينًا بالله فأقول، وأسأله التوفيق والهداية لأقوم طريق؛ فإنه نعم المولى ونعم النصير: لما كانت سعادة الإنسان في الدارين بكمال قوته النظرية والعملية وكمال النظرية بمعرفة الحقائق، وكمال العملية بالقيام بالأمور على ما ينبغي كما أشار إلى ذلك الإمام علي ﷺ وكرم الله وجهه. حيث قال: رحم الله امرأ أخذ لنفسه واستعد لرمسه وعلم من أين وفي أين وإلى أين؟ وقد اتفق العقلاء على الاعتناء بتكميل النفوس البشرية في القوتين وتسهيل طريق الوصول إلى الغايتين، فدوَّن علماء الأمة التوحيد وعلم الأحكام ليكون التوحيد مكملًا للقوة النظرية وعلم الأحكام مكملًا للقوة العملية. والكلام في التوحيد ينبغي أن يتقدمه تعريفه فنقول:

https://t.me/tasvirulkutub/206

https://t.me/tasvirulkutub

تعريف التوحيد

«التوحيد أو علم التوحيد أو الكلام أو علم الكلام» هو العلم بالعقائد الدينية عن الأدلة اليقينية. وهذا التعريف مناسب لتعريفهم الفقه بأنه العلم بالأحكام الشرعية العملية عن أدلتها التفصيلية. أو نقول: هو مسائل يبحث فيها عن وجود الواجب، وما يجب أن يثبت له من الصفات وما يجب أن ينفى عنه منها وما يجوز أن يوصف به منها وما يتوقف عليه ذلك، وعن الرسل من حيث رسالتهم وما يجب اتصافهم به من الصفات وما يجب نفيه عنهم منها وما يجوز اتصافهم به منها، وكأن الثاني تفصيل للأول. ومن قال في تعريفه: علم بأمور يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج عليها ودفع الشبه عنها فإنما عرفه بثمرته كما هو ظاهر.

موضوع الفن

وموضوعه المعلوم من حيث يتعلق به إثبات عقيدة دينية تعلقًا قريبًا أو بعيدًا. فإن مسائل التوحيد إما عقائد دينية كالتي تتعلق بالصانع ووحدته وقدمه وقدرته وكالتي تتعلق بالحدوث وصحة إعادة الأجسام، وإما مسائل تتوقف عليها تلك العقائد كتركب الأجسام من جواهر فردة المتوقف عليه حدوث العالم بجميع أجزائه وصحة إعادة الأجسام، وكجواز الخلاء المتوقف عليه فناء هذا العالم والشامل لهذا كله هو المعلوم، وغايته إحكام التصديق بحيث لا تزلزله شبه المبطلين، ومنفعته في الدنيا: انتظام أمر المعاش على وجه لا يؤدي إلى الفساد، وفي الآخرة: النجاة من العذاب المترتب على سوء الاعتقاد، ووجه الحاجة إليه:

https://t.me/tasvirulkutub/206

أن الأوائل من العلماء كانوا ببركة صحبته ﷺ أو صحبة من صاحبه وقرب العهد بزمانه وسماع الأخبار منه وعنه، ومشاهدة الآثار مع قلة الوقائع والخلافات وسهولة مراجعته ﷺ أو مراجعة الثقات مستغنين عن تدوين الأحكام وترتيبها أبوابًا وفصولًا، وتكثير المسائل فروعًا وأصولًا إلى أن ظهر اختلاف الآراء والميل إلى البدع والأهواء، وكثرت الفتاوى والواقعات ومست الحاجات فيها إلى نظر والتفات؛ فأخذ أرباب النظر والاستدلال في استنباط الأحكام وبذلوا جهدهم في تحقيق عقائد الإسلام، وأقبلوا على تمهيد أصولها وقوانينها وتلخيص حججها وبراهينها وتدوين المسائل بأدلتها والشبه بأجوبتها، وسموا العلم بها فقهًا وخصوا الاعتقاديات باسم الفقه الأكبر، والأكثرون خصوا العمليات باسم الفقه والاعتقاديات بعلم التوحيد والصفات تسمية له بأشرف أجزائه وأشهرها، وبعلم الكلام لأن مباحثه كانت مصدرة بقولهم: الكلام في كذا أو لأن أشهر الاختلافات كانت في مسألة كلام الله تعالى وأنه قديم أو حادث. أو لأنه يورث قدرة على الكلام في تحقيق الشرعيات. أو لأنه كثر فيه الكلام مع المخالفين والرد عليهم ما لم يكثر في غيره. أو لأنه لقوة أدلته صار كأنه هو الكلام دون ما عداه كما يقال للأقوى من الكلامين: هذا هو الكلام. ولما كان إثبات العقائد الدينية وإثبات المباحث الأخرى التي يتوقف عليها إثبات العقائد وهي مقاصد التوحيد متوقفًا على ثبوت العلوم الضرورية التي إليها المنتهى وهذا يتقدمه حتمًا معرفة معنى العلم وانقسامه إلى ضروري ونظري وبيان معنى النظر وإفادته للعلم؛ إذ بهذه المباحث يتوصل إلى إثبات العقائد وإثبات المباحث التي يتوقف عليها إثبات العقائد كان لابد من التعرض لهذه المباحث فنقول:

https://t.me/tasvirulkutub/206

الكلام في شرح ماهية العلم

المختار في تعريف العلم أن العلم صفة قائمة بمحل هو النفس متعلقة بشيء توجب تلك الصفة كون محلها مميزًا للمتعلق تمييزًا لا يحتمل ذلك المتعلق نقيض ذلك التمييز. وهذا الحد يشمل التصديق اليقيني والتصور أيضًا؛ إذ لا تمانع بين التصورات، فإن مفهوم الإنسان واللاإنسان مثلًا لا يتمانعان إلا إذا اعتبر ثبوتهما لشيء واحد وحينئذ يوجد قضيتان إحداهما صادقة والأخرى كاذبة فتكون جميع التصورات علمًا، وعدم مطابقة بعضها إنما جاء في حكم العقل بأن هذه الصورة لكذا. فالتصورات كلها مطابقة لما هي تصورات له، وعدم المطابقة في أحكام العقل المقارنة لتلك التصورات، وهذا الحد يشمل العلوم العادية وهي العلوم المستندة إلى العادة وسببها جريان عادة الله تعالى بخلق متعلقاتها وأبقاها على حالة وكيفية مخصوصة مع احتمال جواز خرق العادة، ووجه ذلك أن احتمال العادية للنقيض بمعنى أنه لا يلزم محال لو فرض نقيض ذلك الممكن واقعًا، وهذا غير احتمال متعلق التمييز الواقع في العلم العادي للنقيض؛ فإن الاحتمال الأول راجع إلى إمكان الممكن الذاتي الثابت للممكنات في ذاتها، والاحتمال الثاني راجع إلى أن يكون متعلق التمييز محتملًا لأن يحكم فيه المميز بنقيضه في الحال بل الاحتمال الأول جار في جميع الممكنات ولا اختصاص له بالأمور العادية مع أن ما علم منها بالحس كحصول الجسم في حيزه لا يحتمل النقيض.

فلا فرق بين أن يعلم أن الجبل حجر بالمشاهدة وبين أن يعلم عادة في التجويز العقلي اللازم للإمكان الذاتي ونفي الاحتمال بحسب نفس الأمر فإذا وقع أحد طرفي الممكن فإن قيس طرفه الآخر إلى ذاته من حيث هو كان ممكنًا له في ذلك

https://t.me/tasvirulkutub/206

الوقت وإن قيس إلى ذاته من حيث أنه متصف بذلك الطرف كان ممتنعًا لا بحسب الذات بل بحسب تقييده بما ينافيه فهو امتناع بالغير؛ فالممكن المطابق يمكن نقيضه بالذات وهو معنى التجويز العقلي، ويستحيل بالغير وهو معنى نفي الاحتمال، وشمل هذا الحد أيضًا إدراك الحواس والمعاني الجزئية.

ويحد أيضًا بعبارة واضحة بقولنا: العلم صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت به أي ينكشف انكشافًا تامًّا بحيث لا يحتمل النقيض، والانكشاف التام يشمل التصور والتصديق ويشمل المذكور الموجود والمعدوم الممكن والمستحيل فإن له صورة تحصل في العقل ولذا يحكم عليه. وشمل المفرد والمركب والكلي والجزئي والمعنى والمحسوس، وقد عرف العلم بتعاريف أخرى كقولهم: معرفة المعلوم على ما هو به. إثبات المعلوم على ما هو به ما يعلم به الشيء. ما يوجب كون من قام به عالمًا إلى غير ذلك كقولهم: الاعتقاد الجازم المطابق لموجب، وخلل هذه الوجوه ظاهر فإن ما قبل الأخير يلزمه الدور، والأخير لا يشمل التصور. وبعضهم يرى أن العلم لا يحد إما لأنه ضروري وإما لعسر تحديده فإنه يعسر تحديده على الوجه الحقيقي بعبارة جامعة للجنس والفصل فإن ذلك متعسر في أكثر المدركات فكيف في الإدراكات وإنما يبين معناه بالتقسيم والمثال؛ فالتقسيم يميزه عما يلتبس به من سائر الاعتقادات فيمتاز عن الظن والشك والوهم بالجزم وعن الجهل بالمطابقة وعن اعتقاد المقلد بتغيره بتغير متعلقه لأنه الانكشاف التام وهو لا يتحقق إلا بذلك؛ فإن اعتقاد المقلد قد يبقى مع تغيير متعلقه بخلاف العلم فإنه يتغير بتغير متعلقه، وبالمثال يتبين معناه بأن يقال: إدراك البصيرة كإدراك البصر فكما أنه لا معنى للإبصار إلا انطباع صورة المبصر

https://t.me/tasvirulkutub/206

أي مثاله في القوة الباصرة كانطباع الصورة في المرآة كذلك العقل بمنزلة المرآة تنطبع فيه صورة المعقولات أي حقائقها وماهياتها على ما عليه، والعلم عبارة عن أخذ العقل صورة المعقولات في نفسه وانطباعها فيه؛ فالتقسيم يزيل مظان الاشتباه والمثال يبين ماهيته، وكلام هذا القائل إنما يفيد عسر التحديد بالحد الحقيقي لا بما يفيد امتيازه وقد علمته.

وقال الرازي: إن تعريفات العلم لا تخلو عن خلل لأن ماهيته قد بلغت في الظهور إلى حيث لا يمكن تعريفه بشيء أجلى منه، وإلى هذا ذهب غيره أيضًا، وقال بعضهم: إن ما وقع فيه من الاختلاف إنما هو لشدة وضوحه لا لخفائه وقد علمت مما بيناه في صدر البحث بيان معنى العلم بوجه سالم من القدح وقد ذكر في هذا الباب للإمام الرازي كلام مدخول ساقه على أنه أدلة لما رآه رأينا أن نضرب عنه صفحًا لأنه لا يفيد إلا تطويل الكلام من غير جدوى.

تقسيم العلم

العلم إن كان إذعانًا لأن النسبة واقعة أو ليست بواقعه فهو تصديق وإلا فتصور، ولكل من القسمين طريق خاص بالكسب منه يوصل إليه وهذا بناء على أن التصديق هو الحكم وأن الحكم إدراك. وأما إن كان الحكم فعلًا فالتقسيم أن يقال: العلم إما تصور ساذج أو تصور معه تصديق فيكون للعلم وهو التصور مطلقًا طريق خاص كاسب لما هو نظري منه ولعارضه المسمى بالحكم والتصديق طريقه آخر، وإياك أن تجعله قسمًا من العلم مع تركبه من الحكم وغيره فإنه إن كان الحكم فعلًا فلا يكون المركب من الفعل وغيره: إدراكًا. وإن

https://t.me/tasvirulkutub/206

كان إدراكًا فلبطلان الحصر لأنه على كلا التقديرين لا فائدة لاعتبار تركب الحكم مع غيره؛ فإنه وحده يمتاز عن غيره بطريق كاسب له.

وينقسم كل منهما إلى ضروري ومكتسب بالنظر لأنا نجد من أنفسنا احتياج بعض التصورات والتصديقات إلى نظر كتصور الكل والجزء والتصديق بوجود الله تعالى وحدوث العالم، ونجد كذلك استغناء بعضها عنه كتصور الوجود والعدم والتصديق بامتناع اجتماع النقيضين، والمراد بالاحتياج والاستغناء الاحتياج بالذات والاستغناء بها فإنه قد يكون الحكم المستغنى في نفسه عن النظر ضروريًا وإن كان طرفاه كسبيين، ولهذا قال بعضهم: إن التصديق الضروري ما لا يتوقف بعد تصور الطرفين على نظر واكتساب.

وبعضهم قسم العلم إلى ضروري ونظري، وفسر الضروري بما لا يكون تحصيله مقدورًا للمخلوق وإذا لم يكن تحصيله مقدورًا فلا يكون الانفكاك عنه مقدورًا وذلك كالمحسوسات بالحواس الظاهرة فإنها لا تحصل بمجرد الإحساس المقدور لنا بل تتوقف على أمور غير مقدورة لا نعلم ما هي ومتى حصلت وكيف حصلت بخلاف النظريات فإنها تحصل بمجرد النظر المقدور لنا وكالمحسوسات بالحواس الباطنة كعلم الإنسان منا بلذته وألمه وكالعلم بالأمور العادية مثل علمنا بالجبال المعهودة ثابتة والبحار غير غائرة وكالعلم بالأمور التي لا سبب لها ولا يجد الإنسان نفسه خاليًا عنها مثل علمنا بأن النفي والإثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان، والبديهي وهو ما ينتبه العقل بمجرد التفاته إليه من غير استعانة بحس أو غيره أخص من الضروري وقد يكون مرادفًا له، والكسبي هو العلم المقدور تحصيله وأما النظري فهو ما يتضمنه النظر الصحيح

https://t.me/tasvirulkutub/206

ومعنى تضمنه له أنهما بحال لو قدر انتفاء مضاد العلم لم ينفك النظر الصحيح عنه من غير إيجاب وتوليد مع أنه لا يحصل إلا معه، وهذا التقسيم للعلم الحادث فإن علمه تعالى قديم لا يتصف بضرورة ولا كسب.

وجه الحاجة إلى إثبات العلوم الضرورية في علم التوحيد

لما كانت العلوم النظرية تنتهي إلى الضروريات جعلوا بيانها والرد على منكريها أمرًا لابد منه في علم الكلام ليعلم أن ما يجعل منتهى مقدمات القياس ويدعى كونه ضروريًا هل هو منها؟ ولم يشتغلوا بضبط التصورات الضرورية وكأنها ترجع إلى البديهيات والمشاهدات. وحصروا التصديقات الضرورية في ست: البديهيات: والمشاهدات، والفطريات، والمجربات، والمتواترات، والحدسيات؛ وذلك لأن القضايا إما أن يكون تصور أطرافها بعد حصول شرائط الإدراك من الالتفات وسلامة الآلات كافيًا في حكم العقل أو لا؛ فإن كان كافيًا فهي البديهيات وإن لم يكن كافيًا فلا محالة يحتاج إلى أمر ينضم إلى العقل ويعينه على الحكم أو إلى القضية أو إليهما جميعًا. الأول المشاهدات لاحتياجها إلى الإحساس، والثاني لا يخلو من أن يكون ذلك الأمر لازمًا وهي الفطريَّات أو غير لازم وحينئذ إن كان حصوله بسهولة فهي الحدسيات وإلا فليس من الضروريات بل من النظريات. والثالث إن كان حصوله بالأخبار فالمتواترات وإلا فالمجربات: فالبديهيات كالحكم بأن الواحد نصف الاثنين والمشاهدات وتسمى حسيات كالحكم بأن الشمس نيِّرة والفطريات كالحكم بأن الأربعة زوج والمجربات كالحكم بأن الدواء الخاص مزيل للعلة الخاصة، والمتواترات كقضايا القرآن. والحدسيات كالحكم بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس.

https://t.me/tasviruLkutub/206

وذهب جماعة إلى أن الضروريات تنحصر في المشاهدات والبديهيات لأن ضرورية ما سواهما محل نظر لاشتمال كل منهما على ملاحظة قياس خفي بل جعلها كثير من العلماء من قبيل النظريات، والمحققون من القائلين بأن هذه الأربعة ليست من الضروريات على أنها ليست من النظريات أيضًا بل هي واسطة لعدم افتقارها إلى الاكتساب الفكري، ولذا قال الغزالي: العلم الحاصل بالمتواتر ضروري بمعنى أنه لا يحتاج إلى الشعور بواسطة مفضية إليه مع أن الواسطة حاضرة في الذهن وليس ضروريًا بمعنى الحاصل من غير واسطة كما في قولنا: الموجود ليس بمعدوم؛ فإنه لابد فيه من حصول مقدمتين: إحداهما أن هؤلاء مع كثرتهم واختلاف أحوالهم لا يجمعهم على الكذب جامع. الثانية أنهم قد اتفقوا على الأخبار عن الواقعة لكنه لا يفتقر إلى ترتيب المقدمتين ولا إلى الشعور بتوسطهما وبإفضائهما إليه، وبهذا يظهر أن النزاع لفظي مبني على تفسير الضروري بأنه الذي لا يفتقر إلى واسطة أصلًا أو الذي نجد أنفسنا مضطرين إليه. رب قائل يقول: إن المتواترات من قبيل المحسوسات بحس السمع فيجب أن تكون ضرورية بلا نزاع. قلنا: الكلام في العلم بمضمون الخبر المسموع تواترًا كوجود مكة وهو معقول ألبتة بتكرر السماع حتى إذا كان المسموع المتواتر خبرًا عن نسبة خبر إلى صادق كان العلم بمضمون ذلك الخبر اكتسابيًا وفاقًا مثلًا إذا تواتر الإخبار بأن النبي ﷺ قال: (**إنما الأعمال بالنيات**) الحديث؛ فالعلم بأن هذا صوت المخبرين ضروري مأخوذ من الحس، والعلم بأن الخبر المنقول كلام النبي ﷺ هو المستفاد من القضية التي هي من قبيل المتواتر المتنازع في أنه ضروري أو غير ضروري، والعلم بأن الأعمال لا تكون إلا مع النيات كسبي مستفاد من

https://t.me/tasvirulkutub/206

ترتيب المقدمتين أعني أن هذا خبر النبي ﷺ، وكل ما هو خبر النبي ﷺ فمضمونه حق لما ثبت من صدقه بدلالة المعجزات وما يقال من أن هذا الحديث متواتر فمعناه أن الخبر بكونه كلام النبي ﷺ متواتر سواء كان في نفسه خبرًا أو إنشاء، والذي قدمناه من أن الحسيات والبديهيات من الضروريات هو ما ثبت اتفاق أهل الحق عليه.

القدح في الضروريات

وبيان الشبه في ذلك وردها

«وأنكر ذلك جماعة منهم من قدح في كون الحسيات ضرورية وحصر المبادئ الأول في البديهيات، ومنهم من عكس، ومنهم من قدح فيهما جميعًا» فمن قدح في الحسيات قال: إنه لا وثوق بحكم الحس فإنه قد يغلط كثيرًا أما في الكليات فإنه لا يحيط بها كيف وهي لا تقتصر على الأفراد المحققة، وأما في الجزئيات فلأنه كثيرًا ما يكون حكمه فيها غلطًا فإنَّا نرى الصغير كبيرًا وبالعكس والواحد كثيرًا وبالعكس والساكن متحركًا إلى غير ذلك كما نرى العنبة في الماء كالتفاحة ونرى الكبير جدًّا من بعيد صغير جدًا ونرى القمر في الماء قمرين ويرى مَن في السفينةِ السفينةَ ساكنة وهي متحركة والشط متحركًا وهو ثابت. ويدفع هذا بأن الغلط في بعض الصور لا ينافي الجزم المطابق في كثير من الصور كما في الحكم بأن الشمس مضيئة. وتوضيحه أن جزم العقل ليس يحصل في الكليات ولا في الجزئيات بمجرد الإحساس بالحواس بل لابد مع ذلك من أمور أخر توجب الجزم فإذا لم توجد تلك الأمور في بعض الصور لم يوجد من العقل جزم وكان

https://t.me/tasvirulkutub/206

احتمال الخطأ قائمًا لا أنه لا يوثق بما جزم به من الأحكام الكلية أو الجزئية على المحسوسات بحصول تلك الأمور مع الإحساس في هذه الصور وكيف لا يوثق بجزمه هاهنا مع أن بديهته شاهدة بصحته وانتفاء الغلط عنه كما في قولنا: النار حارة، ومنهم من قدح في البديهيات فقط أي لا في الحسيات فقال: هي أضعف من الحسيات لأنها فرعها فإن الإنسان إنما يتنبه للبديهيات بعد الإحساس بالجزئيات والتنبه لما بينهما من المشاركات والمباينات، ولا يلزم من القدح في الفرع القدح في الأصل لأن الفرع ليس لازمًا له نظرًا لذاته، وبيان القدح أن أجلى البديهيات الترديد بين الوجود والعدم لشيء وأنهما لا يجتمعان ولا يرتفعان وأنه غير يقيني. أما كونه أجلى فواضح، وأما عدم الوثوق فلان العلم بِحَقِيَّة هذه القضية وقطعيتها يتوقف على تصور الوجود والعدم وعلى تحقيق معنى كون الشيء موضوعًا وكونه محمولًا، وعلى دفع الشبه التي تورد، وكلها أمور إنما تتبين بأنظار دقيقة، ويدفع هذا بأن بديهة العقل جازمة بها وبحقيتها من غير نظر واستدلال في تحقيق الشبه ولا في دفعها، وما يورد من الشكوك لا يورث قدحًا في ذلك الجزم. وتوضيح ذلك أن من الشبه أن هذا التصديق يتوقف على تصور الوجود والعدم وغيرهما وهذا يقتضي الثبوت ولو في الذهن، وثبوت العدم المطلق تناقض، ثم لابد من إمكان سلب العدم المطلق ليتحقق الوجود في الجملة فيكون هذا السلب قسمًا من العدم المطلق لكونه عدمًا مضافًا وقسيمًا له لكونه رفعًا له وسلبًا، والجواب أنه لا استحالة في كون المعنى لا ثابتًا من حيث الذات والمفهوم وثابتًا من حيث الحصول في العقل ولا في كونه قسمًا من العدم من حيث كونه عدمًا مضافًا وقسيمًا له من حيث المفهوم.

https://t.me/tasvirulkutub/206

ومن الشبه أيضًا أن الوجود إن أخذ في هذه القضية المنفصلة محمولًا كقولنا: الجسم إما كائن أو ليس بكائن؛ فإما أن يكون وجود الشيء نفس ماهيته فيلزم كون الجزء الإيجابي لغوًا مع أنه مفيد قطعًا وكون الجزء السلبي مناقضًا لأن إطلاق السلب يناقض دوام الإيجاب، وإما أن يكون غيرها فيلزم في الإيجاب قيام الوجود بما ليس بموجود إن أخذ الموضوع خاليًا عن الوجود، وتسلسل الموجودات إن أخذ موجودًا وجوابه أن الموضوع يؤخذ من حيث هو، والتقييد إنما يجيء من المحمول فإن حمل عليه الوجود كان موجودًا وإن حمل عليه العدم كان معدومًا، وأيضًا يلزم أن يكون الشيء غيره وفيه اتحاد الاثنين ويلزم في السلب تعقل النفي المستلزم لثبوته وخلو الماهية عن الوجود المستلزم لقيام الوجود بالمعدوم عند ثبوته لها، وجوابه أنه لا امتناع في كون الشيئين متغايرين باعتبار متحدين باعتبار على ما قرروه في بحث الحمل، ولا امتناع في كون النفي المطلق ثابتًا من حيث الحصول في العقل ولا في قيام الوجود بما لم يعتبر فيه الوجود، وأيضًا لما كان المحمول هنا وصفًا كان للموضوع موصوفية وهي وجودية لأن نقيضها اللا موصوفية وهي عدمية، وجوابه أن صورة السلب كاللا موصوفية لا يلزم أن تكون عدمية، ولو سلم فنقيض العدمي لا يلزم أن يكون وجوديًا.

ومن الشبه أيضًا أنا لا نسلم أنه لا واسطة بين الوجود والعدم، وجوابه أنه مبني على نفي الأحوال وأن الوجود بمعنى الثبوت، والعدم بمعنى الانتفاء، ومن الشبه أيضًا أن هذا التفسير ليس بملتزم فثبتت الواسطة، وجواب هذا قيام البرهان على عدم ثبوت الأحوال بقطع النظر عن التفسير كما سيأتي. وقال المنكرون للبديهيات لخصومهم بعد تقرير الشبه: إن أجبتم عن هذه الشبه فقد

https://t.me/tasvirulkutub/206

التزمتم أن البديهيات لا تصفو عن الشوائب ولا يحصل الوثوق بصحتها إلا بالجواب عنها والجواب عنها، لا يحصل إلا بالنظر الدقيق فلا تبقى البديهيات ضرورية لتوقفها حينئذ على النظر الدقيق، وهذا هو المراد، ويلزم الدور أيضًا لتوقف البديهيات حينئذ على النظريات المتوقفة عليها إن كان الجواب نظريًّا، وإن كان الجواب بديهيًّا فقد توقف الشيء على نفسه، وإن لم تجيبوا عن تلك الشبه تمت وانتفى الجزم، والجواب أنا لا نشتغل بالجواب عنها لأنها أوليات مستغنية بنفسها عن أن يذب عنها ولا يتطرق إلينا شك فيها بتلك الشبه التي نعلم أنها فاسدة، وإن لم نعلم جهة فسادها، أو نشتغل بالجواب لإظهار فسادها لا لاحتياج العقل في جزمه بصحة البديهيات إلى ذلك الجواب فإنه جازم بها مع قطع النظر عنه.

ومن الفرق من قدح فيهما أي في الحسيات والبديهيات جميعًا وهم السوفسطائية وهم فرق ثلاث منهم اللا أدرية وهم الذين قالوا: نحن شاكون وشاكون في أننا شاكون، والعنادية وهم الذين يقولون: ما من قضية بديهية أو نظرية إلا ولها معارضة ومقاومة مثلها في القبول، والعندية وهم الذين يقولون: مذهب كل قوم حق بالقياس إليهم وباطل بالقياس إلى خصومهم، وقد يكون طرفا النقيض حقًّا بالقياس إلى شخصين وليس في نفس الأمر شيء بحق أصلًا، وتمسكوا بشبه الفريقين المتقدمين، والحق أن لا سبيل إلى البحث والمناظرة معهم والطريق المثلى معهم هي تعذيبهم فإما أن يعترفوا بالألم وهو من الحسيات وبالفرق بينه وبين اللذة وهو من العقليات، وفيه بطلان لمذهبهم وانتفاء لملتهم وإما أن يصروا على الإنكار فالتعذيب يذهبهم وفيه اضمحلال لثائرة فتنتهم وانطفاء لنائر شعلتهم.

https://t.me/tasvirulkutub/206

وجه الحاجة
إلى النظر في علم التوحيد

بالنظر يحصل المطلوب الذي هو إثبات العقائد الدينية إذ معرفة الله وما يتبعها من العقائد متوقفة على النظر فلابد من التعرض له فنقول: لا خفاء في أن كل مطلوب لا يحصل من أي مبدأ يتفق بل لابد من مبادٍ مناسبة له والمبادي لا توصل إليه كيف اتفق، بل لابد من هيئة مخصوصة؛ فإذا حاولنا تحصيل مطلوب ولا محالة يكون مشعورًا به من وجه تحرك النفس منه في الصور المخزونة عندها منتقلة من صورة إلى صورة إلى أن تظفر بمباديه من الذاتيات، والعرضيات والحدود الوسطى فتستحضرها متعينة متميزة ثم تتحرك فيها لترتبها ترتيبًا خاصًّا يؤدي إلى تصور المطلوب بحقيقته أو بوجه يمتاز به عما عداه أو إلى التصديق به يقينًا أو غير يقين؛ فهاهنا حركتان تحصل بأولاهما المادة وبالثانية الصورة، والمبادي من حيث الوصول إليها منتهى الحركة الأولى ومن حيث الرجوع عنها مبدأ الحركة الثانية، ومن حيث التصرف فيها لترتب الترتيب الخاص غاية الثانية، وحقيقة النظر مجموع الحركتين وهما من جنس الحركة في الكيف بتوارد الصور والكيفيات، ولا محالة يكون توجه نحو المطلوب وإزالة لما يمنعه من الغفلة والصور المضادة والمنافية، وملاحظة للمعقولات ليؤخذ البعض ويحذف البعض وترتيب للمأخوذ وغاية يقصد حصولها، وكثيرًا ما يقتصر في تفسير النظر على بعض أجزائه أو لوازمه اكتفاء بما يفيد امتيازه أو اصطلاحًا على ذلك.

https://t.me/tasvirulkutub/206

وفي كلام بعضهم أن نظر البصيرة كنظر البصر فكما أن من يريد إدراك شيء ببصره يقطع نظره عن الأشياء ويحرك حدقته من جانب إلى جانب إلى أن يقع في مقابلة ذلك الشيء فيبصره كذلك من يريد إدراك شيء ببصيرته يقطع نظره عن سائر الأشياء ويحرك حدقة عقله من شيء إلى شيء إلى أن يحصل له العلوم المترتبة المؤدية إلى ذلك المطلوب، والذي ذكرناه من أن النظر مجموع الحركتين ما يجده الإنسان من نفسه عند تحصيل المطالب.

وللقوم تعريفات أخر فقيل في تعريفه: هو الفكر الذي يطلب به علم أو غلبة ظن، وورد عليه أن من الظن ما لا يطابق وهو جهل فيكون الجهل مطلوبًا، والجواب أن الظن يطلب من حيث هو ظن، وورد أيضًا: ما يطلب به الظن لا غلبة الظن فهو نظر مع أن التعريف لا يشمله، وجوابه أن المراد بغلبة الظن هو الظن، وأورد أن التحديد إنما يكون للماهية وهذا تعديد للأقسام، وجوابه أنه رسم، وأورد أيضًا أن لفظ الفكر زائد لأن الباقي يغني عنه، والجواب أن ذكره لبيان المرادفة بينه وبين النظر وليس جزءًا من التعريف.

https://t.me/tasvirulkutub/206

بيان معنى صحة النظر
وفساده وبيان معنى الترتيب
تقسيم النظر إلى صحيح وإلى فاسد

اعلم أن النظر يستدعي علومًا مترتبة على هيئة مخصوصة يسمى الموصل منها إلى التصور معرفًا وإلى التصديق دليلًا، وتكون العلوم أي الأمور الحاضرة مادة إلى ذلك الموصل والهيئة الحاصلة صورة له، ويضافان إلى النظر لهذه الملابسة، ومعنى الترتيب أن يكون لبعض أجزاء ذلك المجموع عند البعض وضع ما أو جعلها بهذه الحيثية، والصورة هي الهيئة العارضة للأجزاء بعد الترتيب بسببها يقال لها إنها واحدة فإن صحت المادة والصورة فالنظر صحيح يؤدي إلى المطلوب وإلا ففاسد لا يؤدي إليه، وصحة المادة في المعرف أن يكون المذكور في معرض الجنس جنسًا للماهية وفي معرض الفصل فصلًا لها وفي معرض الخاصة خاصة شاملة لازمة، وأن يكون المذكور في الحد التام الجنس والفصل القريبين إلى غير ذلك من الشروط، وفي الدليل أن تكون المقدمتان مناسبتين للمطلوب قطعًا أو ظنًّا أو فرضًا بحسب المطالب، وصحة الصورة في المعرف أن يتقدم الأعم فيقيد بالفصل أو الخاصة بحيث تحصل صورة موازية أو مميزة لصورة المطلوب، وفي الدليل أن يكون على ما اعتبر في الإنتاج المبين في أبواب القياس والاستقراء والتمثيل.

إفادة النظر للعلم

«والنظر الصحيح المشتمل على شرائطه بحسب مادته وصورته يفيد العلم بالمنظور فيه» إذا كانت مقدماته قطعية ولم يعقبه ضد للعلم، وقيل: غير مفيد للعلم أي أن النظر الصحيح المشتمل إلخ لا يفيد العلم هذا هو المتنازع فيه،،

https://t.me/tasvirulkutub/206

وأما إفادته للظن من المقدمات الظنية أو إفادته للظن من المقدمات القطعية فمتفق عليه فقال من يرى إفادته للعلم: إن من عرف حقيقة النظر الذي يدعي أنه يفضي إلى العلم علم بالضرورة أنه كذلك فإن المراد بالنظر ما يتضمن مجموع علوم أربعة: الأول العلم بالمقدمات المترتبة. الثاني العلم بصحة ترتيبها. الثالث العلم باللزوم للمطلوب عن تلك المقدمات المعلوم صحتها وصحة ترتيبها. الرابع العلم بأن ما علم لزومه عن تلك المقدمات كان صحيحًا، ولا شك أن كل عاقل يعلم ببديهة العقل أن من حصلت له هذه العلوم الأربعة فلابد من أن يحصل له للعلم بصحة المطلوب. وبعبارة أخرى أن من تصور النظر من حيث أنه صحيح مادة وصورة ولاحظ معه حال اللازم منه بالقياس إليه جزم بأن كل نظر صحيح يستلزم العلم جزمًا بديهيًّا لا يحتاج فيه إلا إلى تعقل الطرفين على الوجه الذي هو مناط الحكم بينهما.

كيفية إفادة النظر للعلم

«أما كيفية إفادة النظر المذكور للعلم» فعند أهل السنة يخلق الله تعالى العلم عقيب تمام النظر بطريق إجراء العادة أي تكرر ذلك دائمًا من غير وجوب بل مع جواز أن لا يخلقه على طريق خرق العادة لاستناد جميع الممكنات إلى قدرة الله تعالى واختياره ابتداء، وأثر المختار لا يكون واجبًا، وافترق أهل هذا المذهب فرقتين فمنهم من جعله بمحض القدرة القديمة من غير أن تتعلق به قدرة العبد وإنما قدرته على إحضار المقدمتين وملاحظة وجود النتيجة فيهما بالقوة، ومنهم من جعله كسبيًّا مقدورًا، وعند المعتزلة بطريق التوليد ومعناه أن يوجب فعل

https://t.me/tasvirulkutub/206

لفاعله فعلًا آخر؛ فالنظر فعل للناظر يوجب فعلًا آخر له هو العلم لأن معنى الفعل هنا الأثر الحاصل لا نفس التأثير.

واحتج أهل المذهب الأول على بطلان هذا المذهب أولًا بإبطال التوليد وبينوا هذا بيانًا وافيًا بعد التكلم على خلق الأفعال، وثانيًا بأن تذكر النظر لا يولد العلم اتفاقًا فكذا النظر ابتداء لاشتراكهما في النظرية، ونوقش هذا بكونه عائدًا إلى قياس أصولي فلا يفيد اليقين وعلل بعضهم عدم التوليد في التذكر بأن فيه لزوم اجتماع الموجبين على أثر واحد؛ لأن التذكر عبارة عن وجود علمين أحدهما العلم بالمقدمات التي سبقت والآخر العلم بأنه قد كان أتى بتلك العلوم ثم ليس أحد العلمين أولى بالتوليد من الآخر فيلزم أن يكون كل منهما مولدًا وهذا محال، ويجوز أن تكون العلة لزوم حصول الحاصل إذ التذكر إنما يكون بعد النظر وقد حصل به العلم، وعلى هذا لا يكون التذكر مفيدًا للعلم أصلًا، وعند الفلاسفة هي بطريق الوجوب لتمام القابل مع دوام الفاعل وذلك أن النظر يعد الذهن لفيضان العلم عليه من عند واهب الصور الذي هو عندهم العقل الفعال المنتقش بصور الكائنات المفيض على الأنفس بقدر الاستعداد عد اتصالها به، وهذا باطل لأن جميع الكائنات مستندة إلى الواجب ابتداء لأنه مختار، وسيأتي هذا ببراهينه في مبحث أن الواجب مختار وربما يبطل التوليد به أيضًا.

ومذهب الرازي أن النظر يستلزم العلم بالنتيجة بطريق الوجوب الذي لابد منه لكن لا بطريق التوليد على ما هو رأي المعتزلة، والمراد بالوجوب عدم الاستعقاب العادي واستدل على ذلك بأن من علم أن العالم متغير وكل متغير ممكن فمع حضور هذين العلمين في الذهن يمتنع أن لا يعلم أن العالم ممكن والعلم بهذا الامتناع ضروري، وكذا جميع اللوازم مع الملزومات؛ فإن نوقش بأن

https://t.me/tasvirulkutub/206

صاحب هذا المذهب يرى أن جميع الكائنات بفعل المختار إن شاء فعل وإن شاء ترك فيكون المذهب الأول بعينه فالجواب أن وجوب الأثر كالعلم مثلًا بمعنى عدم انفكاكه عن أثر آخر لا ينافي كونه أثر المختار جائز الفعل والترك بأن لا يخلقه، ولا ملزومه لا بأن يخلق الملزوم ولا يخلقه. وتوضيحه أن جواز الترك أعم من أن يكون بوسط أو بلا وسط وأن جواز ترك المقدور لا يمتنع أن يكون مشروطًا بارتفاع مانع هو أيضًا مقدور إنما المنافي له امتناع انفكاكه عن المؤثر بأن لا يتمكن من تركه أصلًا، ولو صح ما نوقش به لارتفعت علاقة اللزوم بين الممكنات فلم يكن تصور الابن مستلزمًا لتصور الأب؛ وبالجملة فإن لزوم العلم للنظر على هذا المذهب عقلي يمتنع انفكاك أحدهما عن الآخر وعادي عند الأولين.

إنكار إفادة النظر الصحيح للعلم

«ومن أنكر أن النظر الصحيح مفيد للعلم» قال: الحكم بأن النظر يفيد العلم إما أن يكون ضروريًّا أو نظريًّا وكلاهما باطل: أما الأول فلأنه لو كان ضروريًّا لما وقع فيه اختلاف العقلاء كسائر الضروريات مع أنه وقع ولكان مساويًا في الوضوح لقولنا: الكل أعظم من الجزء مع التفاوت بينهما، والتفاوت دليل الاحتمال والاشتباه وهو ينافي الضرورة، وأما الثاني فلأن فيه إثبات النظر بالنظر لأنه يحتاج على تقدير كونه نظريًّا إلى نظر يفيد العلم به فيلزم إثبات الشيء بنفسه وهو محال لاستلزامه كون الشيء معلومًا لا معلومًا.

ويقال في رده: نختار أنه ضروري ولا نسلم امتناع الاختلاف والتفاوت في الضروريات فقد يختلف فيها لخفاء في تصور الأطراف وعسر تجريدها عن اللواحق المانعة من ظهور الحكم، أو نختار أنه نظري ونقول: ليس هو من إثبات

https://t.me/tasvirulkutub/206

الشيء بنفسه بل هو إثبات أمر نظري بنظر مخصوص ضروري المقدمات ابتداء وانتهاء من غير لزوم دور أو تناقض بأن يقال في قولنا: العالم متغير وكل متغير حادث: أن هذا الترتيب المخصوص أو العلوم المرتبة نظر؛ إذ لا معنى له سوى ذلك ثم إنه يفيد بالضرورة العلم بأن العالم حادث ينتج أن نظرًا ما يفيد العلم أو نقول: معلوم بالضرورة أن هذه الإفادة ليست لخصوص هذه المادة بل لصحة النظر المخصوص مادة وصورة وكونه على شرائطه؛ فكل نظر يكون كذلك يفيد العلم وهو المطلوب وبعبارة إما أن نقول: النتيجة في كل نظر قياسي معلوم الصحة مادة وصورة لازمة لزومًا قطعيًّا لما هو حق قطعًا وكل ما هو كذلك فهو حق قطعًا؛ فالنتيجة في كل قياس صحيح حقه قطعًا، وهذا معنى قولنا: كل نظر قطعي المادة والصورة مفيد للعلم. أما الصغرى، فلأنه لا معنى للعلم بصحة المادة والصورة إلا القطع بحقية المقدمات وحقية استلزامها النتيجة. وأما الكبرى فبديهية لا شبهة فيها أو يقال: كل نظر صحيح في القطعيات لا يعقبه مناف للعلم يشتمل على ما يقتضي العلم مع عدم المانع وكل ما هو مشتمل على مقتضى العلم مع انتفاء المانع يفيد العلم ويستلزمه. أما الصغرى فلأن النظر الصحيح ما ينطوي على جهة الدلالة وهي العلاقة العقلية الموجبة للانتقال إلى المطلوب، وقد اعتبرنا معه انتفاء المانع وأما الكبرى فلامتناع تخلف الشيء عن المقتضى مع ارتفاع المانع، وخلاصته أن هنا قضيتين إذا نظرنا فيهما أفادنا العلم بأن كل نظر صحيح يفيد العلم. ثم إن حكمنا بأن هذا النظر الجزئي الواقع في هاتين المقدمتين يفيد العلم بديهي فلا يحتاج فيه إلا إلى تصور الطرفين من حيث خصوصهما فقط من غير أن يعلم أنه من أفراد النظر؛ فلا يلزم حينئذ إلا توقف

https://t.me/tasvirulkutub/206

العلم بالقضية الكلية على القضية الشخصية، وللمنكرين لإفادته للعلم مطلقًا شبهة أخرى وهي أن العلم بأن الاعتقاد الحاصل عقيب النظر علم وحق إن كان ضروريًا لم يظهر خطؤه لامتناع الخطأ في الضروريات لكنه يظهر، وإن كان نظريًا افتقر إلى نظر آخر يفيد العلم بأنه علم ويلزم التسلسل، ونختار أنه ضروري ولا نسلم ظهور الخلاف إذ الكلام في النظر الصحيح، أو نختار أنه نظري ولا تسلسل لجواز الانتهاء إلى نظر جزئي تكون مقدماته قطعية مرتبة ترتيبًا قطعيًا فيفيد الاعتقاد بالمنظور فيه كما يفيد العلم بكون الاعتقاد علمًا بالضرورة فلا حاجة إلى نظر آخر.

ولهم شبهة أخرى وهي: لو أفاد النظر العلم لقبح التكليف بالعلم لكونه بمنزلة الضروري في الخروج عن القدرة والاختيار وعن استحقاق الثواب والعقاب. وردها: أنا لا نسلم قاعدة القبح العقلي ولئن سلمناها فالتكليف إنما يكون بالأفعال دون الكيفيات والإضافات، والعلم عند المحققين من الكيفيات دون الأفعال فالتكليف لا يكون إلا بتحصيله، وذلك بمباشرة الأسباب كصرف القدرة والنظر واستعمال الحواس، وهذا مراد من قال: إن التكليف لم يقع بالمنظور فيه بل بالنظر وهو مقدور وإلا فلا خفاء في وقوع التكليف بمعرفة الصانع ووحدانيته؛ وبالجملة فالعلم النظري مقدور التحصيل والترك بخلاف الضروري ولزومه بعد إتمام النظر لا ينافي ذلك، ومن هنا أمكن في القضية النظرية اعتقاد النقيض بخلاف القضية البديهية.

ومن شبههم أيضًا أن العلم بوجود الواجب هو الأساس في الإلهيات ولا يمكن اكتسابه بالنظر لأنه يستدعي دليلًا يستند إليه ويدل عليه، وذلك إما نفس

https://t.me/tasvirulkutub/206

ثبوت الصانع أو العلم به وإلا لما كان دليلًا عليه فإن كان الأول لزم من انتفائه انتفاؤه ضرورة انتفاء المفاد بانتفاء المفيد، وإن كان الثاني لزم من عدم النظر في الدليل أنه لا يكون دليلًا لأن هذا وصف إضافي له لا يعرض إلا بالإضافة إلى المدلول الذي فرضناه العلم، ودفعه أنا لا نريد بكون الدليل مقيدًا لشيء وموجبًا له أنه يوجده ويحصله على ما هو شأن العلل بل أنه متى نظر فيه علم ذلك الشيء، وحاصله أن النظر فيه مستلزم للعلم به، ومعلوم أن انتفاء الملزوم لا يوجب انتفاء اللازم، وأن عدم النظر فيه لا ينافي كونه بحيث متى نظر فيه علم المدلول.

ومن شبههم: أنه لو أفاد النظر العلم أي التصديق في الحقائق الإلهية لكان شرطه وهو التصور متحققًا لكنه منتفٍ: أما بالضرورة فظاهر وأما بالكسب فلأن الحد ممتنع لامتناع التركيب والرسم لا يفيد تصور الحقيقة، ودفعها أن الرسم قد يفيد تصور الحقيقة وإن لم يستلزمه، ولو سلم فيكفي التصور بوجه ثم ورد في هذا المقام على كل ما ذكر ليكون دليلًا على أن النظر الصحيح لا يفيد العلم أن العلم بكون النظر الصحيح غير مفيد للعلم إن كان نظريًّا مستفادًا من شيء مما ذكر ليكون دليلًا يلزم التناقض إذ النظر قد أفاد العلم في الجملة وإن كان ضروريًّا والوجوه المذكورة تنبيهات عليه لزم خلاف أكثر العقلاء في الحكم الضروري وهو باطل بالضرورة؛ لأن الجائز عادة خلاف جمع من العقلاء وهو لا يستلزم خلاف الأكثر فإن قالوا معارضين: نعترف بأن الاحتجاج لا يفيد العلم لكن لما احتججتم على الإفادة احتججنا على نفي الإفادة معارضة للفاسد بالفاسد قلنا لهم: ما ذكرتموه من الوجوه إن أفاد فساد كلامنا كان النظر مفيدًا للعلم وهو المطلوب، وإن لم يفد كان لغوًا وبقي ما ذكرناه سالمًا من المعارضة.

https://t.me/tasviruliktub/206

تقسيم المعلوم

تقسيم المعلوم في هذا الفن أمر لابد منه لأن المعلوم وهو الحاصل في العقل إما موجود أو معدوم والموجود إما ممكن أو واجب والمعدوم إما ممكن أو مستحيل، وكل له أحكام لابد من معرفتها، وكل هذا وسيلة إلى معرفة أحكام الواجب التي هي المقصود من علم التوحيد فنقول في التقسيم:

ذهب جماعة إلى أن المعلوم قسمان موجود في الخارج ومعدوم فيه، وعلى هذا لا واسطة، وذهب جماعة إلى أن الأقسام ثلاثة فقالوا: المتحقق في الخارج إن تحقق باعتبار نفسه مع قطع النظر عن غيره بأن لا يكون تحققه تابعًا لتحقق غيره فهو الموجود، وإن تحقق تبعًا لتحقق غيره فهو الحال كالأجناس والفصول، والمعدوم ما لا تحقق له أصلًا فعلى هذا ثبتت الواسطة وهي الحال، وعرفوه بأنه صفة غير موجودة ولا معدومة في نفسها قائمة بموجود وسيأتي الكلام عليه.

وقال أكثر المعتزلة: المعلوم إما لا تحقق له في نفسه أصلًا وهو المنفي أو له تحقق في نفسه بوجه ما وهو الثابت المتناول للموجود والمعدوم الممكن، وهذا بناء على أن المعدوم ثابت وعليه أيضًا فلا واسطة، وقال بعض المعتزلة: المعلوم الكائن في الأعيان إما أن يكون له كون بالاستقلال وهو الموجود أو يكون له كون في الأعيان بالتبعية وهو الحال؛ فيكون الحال الذي هو قسم من الكائن في الأعيان أيضًا قسمًا من الثابت كما أن الموجود والمعدوم الممكن قسمان منه، وغيره- أي غير الكائن في الأعيان- هو المعدوم؛ فإن كان له تحقق في نفسه فثابت وإلا فمنفي فتكون الأقسام أربعة؛ فالثابت الذي يقابل المنفي يتناول على هذا أمورًا ثلاثة: الموجود والحال والمعدوم الممكن، وعلى المذهب الثالث يتناول

https://t.me/tasvirulkutub/206

الموجود والمعدوم الممكن فقط، وعلى الثاني يتناول الموجود والحال فقط وأما المعدوم ففي المذهبين الأخيرين يتناول شيئين: المنفي أي الممتنع والمعدوم الممكن، وفي المذهب الثاني يرادف المنفي كما في المذهب الأول الذي يرادف فيه الثابت الموجود.

ومذهب الحكماء أن المعلوم إن لم يكن له تحقق بوجه ما فهو المعدوم، وإن كان له تحقق بوجه ما فهو الموجود، فإن كان وجوده أصليًّا تترتب عليه آثاره وتظهر منه أحكامه فهو الموجود الخارجي أولا فهو الموجود الذهني والظلي منسوب للظل لشبهه به في التبعية، والموجود في الخارج إما أن لا يقبل العدم لذاته وهو الواجب لذاته فيكون عدم قبوله للعدم مقتض لذاته أو يقبل العدم وهو الممكن لذاته، وقيد «لذاته» في الواجب احتراز عن الواجب لغيره، وأما قيد «لذاته» في الممكن فهو لتحقيق ماهيته لأنه لو كان هناك ممكن بالغير لكانت ذاته إما واجبة أو مستحيلة فيلزم الانقلاب.

الكلام في الوجود والعدم والحال

ولابد من الكلام على الوجود والعدم والحال إذ تقسيم المعلوم يجر إلى التكلم عليها فنقول: قال جماعة: إن «تصور الوجود بديهي» فلا يجوز أن لا يعرف تعريفًا لفظيًّا، وقولنا: «تصور الوجود بديهي» حكم بديهي يلتفت إليه من لم يمارس طرق الاكتساب ويقطع به كل عاقل، ولذا قيل: لا شيء أعرف من الوجود، وعولوا على الاستقراء إذ هو كاف في هذا المطلوب لأن العقل إذا لم يجد في معقولاته ما هو أعرف منه بل ما هو في مرتبته ثبت أنه أوضح الأشياء عنده، والمعنى الواضح عند العقل قد يعرف من حيث إنه مدلول لفظ فيعرف تعريفًا

https://t.me/tasvirulkutub/206

لفظيًّا يفيد فهمه من ذلك اللفظ لا تصوره في نفسه لئلا يكون دورًا، وكل ما يقال في تعريفه كقولهم: الوجود الكون والثبوت والتحقق والشيئية ونحو ذلك فهو بالنسبة إلى من لا يعرف معنى الوجود من حيث إنه مدلول هذه الألفاظ دون لفظ الوجود، وحينئذ يكون ذكر وجوه من الاستدلال غير ظاهر؛ فتكون تنبيهات؛ فإن البديهي قد ينبه عليه بالنسبة للأذهان القاصرة، وقيل: إن هذا الحكم نظري فتكون أدلة على حقيقتها فإن بداهة التصور صفة خارجة عنه عارضة له فجاز أن تكون مطلوبة بالبرهان، وقيل: الوجود كسبي، فلابد من تعريفه، وقيل: لا يتصور أصلًا لا بداهة ولا كسبًا، وما ذكر من الوجوه على بداهته أو على دعوى بداهته مدخول، والحق ما تقدم من البداهة.

واستدل من قال بكسبية الوجود بأنه إما نفس الماهية كما ذهب إليه جماعة فلا يكون بديهيًّا كالماهيات فإنه ليس كنه شيئًا من الماهيات الموجودة بديهيًّا إنما البديهي بعض وجوهها وهو الذي يقطع سلسلة اكتساب الوجوه النظرية ويكون ذلك الوجه من السلوب فليس له ماهية حتى يكون كنهه كسبيًّا؛ إذ الماهيات هي الموجودات بل هو مفهوم سلبي فليس عارضًا حقيقة حتى يكون تعقله بالكنه تبعًا لتعقل معروضه بالكنه، وإما أن يكون زائدًا عليها كما هو مذهب جماعة آخرين فيكون الوجود حينئذ من عوارض الماهيات فيعقل الوجود تبعًا لها لأنه لا يستقل بالمعقولية لكون الماهيات ليست بديهية فلا يكون الوجود بديهيًّا لأن التابع للكسبي أولى بأن يكون كسبيًّا.

ويجاب أولًا باختيار كونه غيرها ونقول: هذا الحكم منشؤه توهم أن ما يحصل عقيب الكسب فهو كسبي وليس كذلك؛ فإن الكسبي ما يحصل

https://t.me/tasvirulkutub/206

بالكسب، وثانيًا لا نسلم أنه إذا كان عارضًا للماهية يحصل تبعًا إذ قد يتصور مفهوم العارض دون ملاحظة معروضه، وكيف نسلم ذلك ونحن ندعي أن تصور الوجود أول الأوائل، وقد يناقش هذا بأن الوجود من المفهومات الإضافية ولو سلم ذلك فيكفي لتصور العارض تصور ماهية معينة وقد تكون ضرورية فيعقل العارض تبعًا لهذه الماهية الضرورية.

واستدل من قال: إنه لا يتصور أصلًا لا بداهة ولا كسبًا بل هو ممتنع التصور بأن تصوره يميزه عن غيره ومعناه أنه ليس غيره وهو يستلزم تصور المسلوب عنه الذي هو الوجود من قبل فيلزم الدور، وجوابه أنه لو صح لزم أن لا يعقل شيء من الأشياء أصلًا بعين ما ذكر وأنه سفسطة، وبيان ذلك أن التصور يستلزم التمييز لا أنه يتوقف عليه وغاية ما يلزم على هذا أن يكون لكل تصور تصديق ولا ضرر فيه، واستدل أيضًا بأن التصور حصول الماهية في النفس فتحصل ماهية الوجود في النفس على تقدير كونه متصورًا، وللنفس وجود آخر وإلا لامتنع أن تتصور شيئًا فيجتمع في النفس المثلان وجودها والوجود المتصور فإنه باعتبار حصوله في الذهن صورة متشخصة قائمة بالنفس لكونه علمًا جزئيًا فيكون فردًا للوجود المطلق كما أن وجودها فرد منه قائم بالنفس فيجتمع المثلان في النفس.

ورده أن هذا مبني على القول بالوجود الذهني أي بوجود الأشياء أنفسها في الذهن ونحن لا نسلمه، وإذا سلمناه فلعل الموجود في الذهن أشباح الأشياء المخالفة لها في الحقيقة أو نسلم الوجود الذهني ونقول: يكفي في تصور الوجود حصوله للنفس وذلك الوجود الحاصل للنفس قائم بها لا كقيام الأعراض

بمحالها فلا يتوهم اجتماع مثلين فيكون العلم بالوجود حينئذ علمًا حضوريًا لا يحتاج فيه إلى حصول صورة منتزعة من المعلوم في العالم بل يكون المعلوم نفسه حاصلًا له حاضرًا عنده على الرأيين في أن الوجود المطلق ذاتي لوجود النفس أو عارض له فإنه حاضر على كلا التقديرين كما نتصور ذواتنا بذاتنا لا بصورة منتزعة من ذاتنا حالة فيها.

الكلام في أن الوجود مشترك

مفهوم الوجود وصف مشترك معنوي بين جميع الموجودات عند جمهور المحققين من الحكماء والمتكلمين زائد على الماهية، وخالفهم الأشعري فإنه قال: وجود كل شيء عين ماهيته ولا اشتراك إلا في لفظ الوجود.

واحتج الجمهور بوجهين: أحدهما أنا نجزم بوجود الشيء ونتردد في كونه واجبًا أو ممكنًا، وكذا نجزم بوجود بعض الممكنات ونتردد في كونه جوهرًا أو عرضًا. ثانيهما أنا نقسم الموجود إليها ومورد القسمة مشترك، وتوضيح المقام ليتبين دلالة كل من الدليلين على المدعى بوجه لا طعن فيه أن نقول:

الجمهور على أن له مفهومًا واحدًا مشتركًا بين الوجودات إلا أنه عند المتكلمين حقيقة واحدة تختلف بالقيود والإضافات حتى إن وجود الواجب هو كونه في الأعيان على ما يعقل من كون الإنسان وإنما الاختلاف في الماهية فالوجود معنى زائد على الماهية في الواجب والممكن جميعًا، وعند الحكماء وجود الواجب مخالف لوجود الممكن في الحقيقة واشتراكهما في مفهوم الكون اشتراك معروضين بلازم خارجي وهو في الممكن زائد على الماهية عقلًا، وفي الواجب نفس ماهيته بمعنى أنه لا ماهية للواجب سوى الوجود الخاص المجرد عن

https://t.me/tasvirulkutub/206

مقارنة الماهية بخلاف الإنسان فإن له ماهية هي الحيوان الناطق ووجودًا هو الكون في الأعيان؛ فهاهنا ثلاث مقامات: الأول أنه مشترك معنوي. الثاني أنه زائد ذهنًا في الممكن. الثالث أنه في الواجب زائد أيضًا، والإنصاف أن الأولين بديهيان والمذكور في معرض الاستدلال تنبيه؛ فيدل على الاشتراك دليلان:

الأول: أنا إذا نظرنا في الحادث جزمنا بأن له مؤثرًا مع التردد في كونه واجبًا أو ممكنًا عرضًا أو جوهرًا متحيزًا أو غير متحيز فبالضرورة يكون الأمر المقطوع به الباقي مع التردد في الخصوصيات وتبدل الاعتقادات مشتركًا بين الكل. الثاني أنا نقسم الموجود إلى الواجب والممكن ومورد القسمة مشترك بين أقسامه. فإن قال قائل: يعترض الوجهين: لم لا يجوز أن يكون الباقي المقطوع به هو تحقق معنى من معاني لفظ الوجود لا مفهوم له كلي وأن يكون التقسيم لبيان مفهومات اللفظ لا لبيان أقسام مفهوم كلي. قلنا: لأنا نجد هذا الجزم وصحة التقسيم مع قطع النظر عن الوضع واللغة ولفظ الوجود ولا ينقض بالماهية والتشخص حيث يبقى الجزم بأن لعلة الحادث ماهية وتشخصًا مع التردد في كونه واجبًا أو ممكنًا، وتقسيم كل منهما إلى الواجب والممكن مع أن شيئًا من الماهيات والتشخص ليس بمشترك بين الكل لأن مطلق الماهية والتشخص أيضًا مفهوم كلي مشترك بين الماهيات والتشخصات المخصوصة فلا نقض، وإنما يرد لو ادعينا أن الوجودات متماثلة حقيقتها مفهوم الوجود، ولا خفاء في أن الوجهين لم يتعرضا لذلك فتبين أن مفهوم الوجود مشترك معنوي، وأما زيادته فيدل عليها صحة السلب فإنه يصح سلب الوجود عن الماهية ولا يصح سلب الماهية عن نفسها. وأيضًا اكتساب الثبوت فإن التصديق بثبوت الوجود للماهية

https://t.me/tasviruLkutub/206

قد يفتقر إلى كسب ونظر بخلاف ثبوت الماهية وذاتياتها لها وأيضًا الانفكاك في التعقل فإنا نتصور الماهية ولا نتصور كنهها لا ذهنًا لأنا لا نعلم أن التصور هو الوجود في العقل، ولو سلم فتصور الشيء لا يستلزم تعقل تصوره ولو سلم فيجوز أن يوجد في الخارج ما لا نعقله أصلًا، وقد نصدق بثبوت الوجود العيني أو الذهني لها ولا خارجًا وهو ظاهر، وأيضًا إفادة الحمل فإن حمل الوجود على الماهية المعلومة بالكسب يفيد فائدة غير حاصلة بخلاف حمل الماهية وذاتياتها.

وما قدمناه تنبيهات على بطلان القول بأن المعقول من وجود الشيء هو المعقول من ذلك الشيء فبعضه يدل على ذلك في الواجب والممكن وبعضه في الممكن فقط وبعضها في جزئيات من الممكن، وجميعها لا يفيد إلا تغاير الماهية والوجود بحسب المفهوم دون الهوية.

رأي الحكماء في وجود الواجب

«وقال الحكماء: وجود الواجب عين ماهيته» لأنه لو زاد لاحتاج إلى معروضه لأن الوصف العارض محتاج إلى موصوفه المعروض فيكون وجوده ممكنًا فيحتاج إلى سبب: إما مقارن وهو ذاته أو صفة من صفاتها فيلزم تقدم ذاته بالوجود على وجوده. ثم الكلام في ذلك كالكلام في الأول فيتسلسل، وإما مباين فيحتاج واجب الوجود في وجوده إلى غيره يكون ممكنًا، والجواب: أنا نختار أن السبب مقارن هو ذاته من حيث هي، ولا يلزم تقدم ذاته بالوجود على الوجود لأن العلة قسمان: علة فاعلية وهي التي يجب فيها ذلك لأن مفيد الوجود لابد أن يكون موجودًا، وعلة قابلية وهي المقارنة، وهذه مستفيدة ولا يجب تقدمها بالوجود على معلولها؛ فإن ماهية الممكنات علة قابلة للوجود مع أنها غير متقدمة

https://t.me/tasvirulkutub/206

بالوجود على وجوداتها وإلا يلزم التسلسل، وأيضًا أجزاء الماهية علة لقوامها مع أنها غير متقدمة عليها بالوجود.

رأي الأشعري في الوجود

«وقال الأشعري: وجود كل شيء عين ماهيته» فهو غير زائد، واحتج بأنه لو زاد الوجود على الماهية لقام الوجود بالمعدوم لأن الماهية قبل قيام الوجود بها غير موجودة فهي معدومة فيكون الوجود قائمًا بالمعدوم وهو باطل لامتناع قيام الشيء بالمتصف بنقيضه، ولو قام الوجود بالماهية الموجودة لزم اجتماع وجودين، ورد هذا الاستدلال بأنا لا نسلم أنه إذا كان الوجود زائدًا على الماهية يكون قائمًا بالمعدوم بل يكون الوجود قائمًا بالماهية من حيث هي لا بالماهية الموصوفة بالعدم؛ فالوجود ينضم إلى الماهية وحدها لا إلى الماهية المأخوذة بشرط العدم حتى يلزم التناقض ولا إلى الماهية الموجودة حتى يلزم اجتماع وجودين فإن كل واحد منهما زائد على الماهية من حيث هي.

التحقيق في زيادة الموجود وعدم زيادته

وإننا قبل الخروج من هذا المبحث لابد من بيان المتنازع فيه بين الأشعري وغيره فنقول أدلة القائلين بأن وجود الشيء بالمعنى المقابل لعدمه زائد عليه لا تفيد سوى أن ليس المفهوم من وجود ذلك الشيء هو المفهوم من ذلك الشيء من غير دلالة على أنه عرض قائم به قيام العرض بالمحل؛ فإن هذا لا يقبله العقل، وأدلة القائلين بأن وجود الشيء نفس ذاته لا تفيد سوى أنه ليس للشيء هوية، ولعارضه المسمى بالوجود هوية أخرى قائمة بالأولى بحيث يجتمعان اجتماع

https://t.me/tasvirulkutub/206

البياض والجسم من غير دلالة على أن المفهوم من وجود الشيء هو المفهوم من ذلك الشيء فإنه بديهي البطلان.

فالذي يظهر أن لا خلاف في زيادة الوجود على الماهية ذهنًا بمعنى أن للعقل أن يلاحظ الوجود دون الماهية ويلاحظ الماهية دون الوجود لا عينًا أي بحسب الذات أو الهوية بأن يكون لكل منهما هوية متميزة تقوم إحداهما بالأخرى كبياض الجسم، فعند تحرير المبحث على ما بينا يرتفع النزاع بين الفريقين.

وبعض الكاتبين في هذا المقام قال: إن الأشعري يرى أن الوجود بالمعنى الذي تترتب عليه الآثار هو نفس الماهية فليس الوجود حينئذ بالمعنى المقابل للعدم وهو غير سديد؛ فإن المعنى الذي تترتب عليه الآثار هو المقابل للعدم وليس هو الماهية، ولابد من التعرض لمسألة مهمة في بحث الوجود والعدم هي أن المعدوم ثابت أم لا فإنه يتفرع عليها مسألة أخرى وهي تأثير الفاعل المختار في ماذا؟.

ويتفرع عليها أيضًا جعل الماهيات وعدم جعلها بناء على أن معنى الجعل هو التأثير في نفس الماهية، والنزاع إنما هو في المعدوم الممكن لأن الممتنع منه منفي اتفاقًا، والثبوت المتنازع فيه هو التقرر في الخارج بمعنى غير الوجود فيه وأن الوجود أخص منه وحيث تحرر محل النزاع فنقول:

مبحث أن المعدوم ثابت أو لا ودليل كل من الخصمين

قال جماعة من المعتزلة: إن المعدوم الممكن ثابت أي له تقرر في الخارج غير الوجود فيه، واحتجوا بوجهين: أحدهما أن المعدوم متميز وكل متميز ثابت: أما أن المعدوم متميز فلأنه معلوم فإن الشهر الآتي قبل وجوده معلوم متميز عن غير المعلوم وإلا استحال اتصاف أحدهما بالمعلومية والآخر بعدمها، ولأنه مقدور

https://t.me/tasvirulkutub/206

فإن السفر غدًا حركة مقدورة لنا وهي معدومة، ولولا الامتياز لما صح أن يكون هذا مقدورًا وذاك غير مقدور، ولأن المعدوم مراد فإنك قد تريد شيئًا كلقاء الصديق ولولا امتياز المراد عن غيره من المكروهات كلقاء العدوّ مثلًا قبل الوجود لاستحال أن يكون أحدهما مرادًا والآخر مكروهًا؛ فثبت أن المعدوم متميز، وأما أن المتميز ثابت فلأن التميز صفة ثابتة للمتميز وثبوت الصفة للموصوف فرع ثبوت الموصوف.

والوجه الثاني أن الامتناع نفي لأنه وصف الممتنع المنفي فلو كان الامتناع ثابتًا لكان الموصوف به ثابتًا؛ لأن ثبوت الصفة فرع ثبوت الموصوف لكن الممتنع ليس بثابت فلا يكون الامتناع ثابتًا وإذا لم يكن الامتناع ثابتًا يكون الإمكان ثابتًا لأن أحد النقيضين إذا كان غير ثابت يكون الآخر ثابتًا، وإذا كان الإمكان ثابتًا يكون المعدوم الموصوف به ثابتًا فثبت أن المعدوم الممكن ثابت ولنا في إبطال الوجه الأول النقض لأن هذا بعينه يجري في الممتنعات والخياليات والمركبات والجواهر والأعراض؛ فإنا نعقل المركبات قبل دخولها في الوجود مع أن هذه الماهية يمتنع ثبوتها في العدم لأن التأليف عبارة عن اجتماع الأجزاء وتمامها على وجه مخصوص وذلك لا يتصور في حالة العدم اتفاقًا ومنقوض بالخياليات؛ فإنا نتخيل جبلًا من ياقوت وبحرًا من زئبق ونميزه عن غيره مع أنها غير ثابتة في العدم لأن الجبل من الياقوت عبارة عن أجسام قامت بها أعراض مخصوصة على وجه مخصوص ومنقوض أيضًا بماهية الجواهر والأعراض فإنها وإن كانت في العدم لكن الماهية غير موصوفة بالأعراض في العدم، ولا يمكن القول بأن الثابت في العدم هو الجواهر وحدها والأعراض وحدها فإنه غير معقول.

https://t.me/tasvirulkutub/206

ورد الاستدلال الأول بالمنع تفصيلًا فيقال: إن أريد بالتميز التميز في الذهن فالصغرى مسلمة والكبرى ممنوعة فإنه لا يلزم من كون الشيء متميزًا في الذهن ثبوته في الخارج وإلا لزم أن تكون الخياليات والممتنعات والمركبات ثابتة في الخارج وليس كذلك باتفاق، وإن أريد التميز في الخارج فالكبرى مسلمة والصغرى ممنوعة فإن كون المعدوم معلومًا ومقدورًا ومرادًا لا يقتضي تميزه في الخارج، ورد الثاني بأن الإمكان والامتناع من الأمور العقلية لا من الأمور الخارجية فلا يلزم من كون أحدهما منفيًا في الخارج كون الآخر ثابتًا فيه، والمحققون على أن الضرورة قاضية بنفي ثبوت المعدوم وشيئيته ونفي الواسطة بين الموجود والمعدوم إذ لا يعقل من الثبوت إلا الوجود ذهنًا أو خارجًا، ومن العدم إلا نفي ذلك، والشيئية تساوي الوجود؛ فالثابت في الذهن أو في الخارج موجود فيه، وكما لا تعقل الواسطة بين الثابت والمنفي فكذا بين الموجود والمعدوم، والمنازع مكابر لعقله.

ومن النافين جماعة استدلوا بأدلة: الأول أنه لو كان المعدوم ثابتًا لامتنع تأثير القدرة في شيء من الممكنات ونحن نثبت القدرة إذ التأثير إما في نفس الذات وهي أزلية والأزلية تنافي المقدورية، وإما في الوجود وهو حال، والحال ليست بمقدورة باتفاق القائلين بها، وإما في الاتصاف وهو أمر عدمي، والجواب: أنا نختار الثاني، ونقول: إن القدرة تجعل الذات متصفة بالوجود لا أن توجد الاتصاف، والفرق بين.

الثاني أن المعدوم متصف بالعدم الذي هو صفة نفي لكونه رفعًا للوجود الذي هو صفة ثبوتية، والمتصف بصفة النفي منفي، كما أن المتصف بصفة

https://t.me/tasvirulkutub/206

الإثبات ثابت، ودفعه أنه إن أريد بصفة النفي صفة هي نفي في نفسه وسلب حتى يكون المتصف بها هو المنفي فلا نسلم أن كل معدوم متصف بصفة النفي، وإن أريد بها صفة هي نفي شيء وسلبه كاللا تحيز واللا حدوث فظاهر أن المتصف بها لا ينزم أن يكون منفيًا فإن الواجب يتصف بكثير من الصفات السلبية. الثالث لو كانت الذوات ثابتة في العدم وعندكم أن ثبوتها ليس من غيرها كانت واجبة؛ إذ لا معنى للواجب سوى هذا فيلزم وجوب الممكنات وتعدد الواجب، ودفع هذا بأن الواجب ما يستغنى عن الغير في وجوده لا في ثبوته، وهذه الوجوه إنما تذكر تنبيهًا وإلا فكون المعدوم ليس بثابت حكمًا ضروريًا كما قدمنا، ولابد من التعرض لبحث الحال في هذا المقام فإنه من توابع الوجود، والعدم ويترتب على ثبوت الأحوال اتصاف الواجب بالصفات المعنوية، ومن لم يثبته وجعل القسمة ثنائية فقط جعل الصفات المعنوية أعدامًا أي غير وجودية.

الحال

وهو الواسطة بين الموجود والمعدوم وهو ضروري البطلان لما قدمناه من أن الموجود ما له تحقق والمعدوم ما ليس كذلك، ولا واسطة بين النفي والإثبات في شيء من المفهومات اتفاقًا، وقصد إثبات واسطة بينهما سفسطة باطلة بالضرورة، وإن فسر الموجود بتفسير آخر كتفسيره بما له تحقق أصالة والمعدوم بخلافه فتتصور الواسطة وهو ما له تحقق تبعًا فلم يكن النفي والإثبات واردين على معنى واحد فيكون النزاع لفظيًا. وقال بعضهم معتذرًا لإثبات الحال: إنهم وجدوا مفهومات يتصور عروض الوجود لها بأن يحاذى بها أمر في الخارج فسموا تحققها وجودًا وارتفاعها عدمًا، ووجدوا مفهومات ليس من

https://t.me/tasvirulkutub/206

شأنها ذلك العروض فجعلوها لا موجودة ولا معدومة؛ فالمحققون يجعلون العدم للوجود سلب إيجاب، ومثبتو الحال يجعلونه عدم ملكة ولا منازعة فالنزاع لفظي.

دليل إثبات الحال

احتج مثبتو الحال بوجهين: الأول الوجود ليس بموجود لأنه لو كان موجودًا لكان له وجود زائد عليه، والوجود الثاني كالأول وهكذا فيلزم التسلسل ولا معدومًا لأن العدم مناف للوجود، والشيء لا يتصف بما ينافيه فيكون الوجود لا موجودًا ولا معدومًا وهو وصف قائم بالموجود فيكون حالًا، وردُّ هذا أنا نختار أنه موجود ووجوده عينه، وبيان ذلك أن الوجود هو التحقق وكل معنى مغاير للتحقق فهو في كونه متحققًا يحتاج إلى التحقيق، وأما ما هو عين التحقق فهو في كونه متحققًا لا يحتاج إلى شيء آخر بل هو متحقق لذاته كما أن كل مضيء مغاير للضوء وهو في كونه مضيئًا يحتاج إلى الضوء، وأما ما هو عين الضوء فهو في كونه مضيئًا لا يحتاج إلى ضوء آخر بل هو مضيء لذاته أو يرد باختيار كونه معدومًا، واتصاف الشيء بنقيضه إنما يمتنع بطريق المواطأة مثل أن الوجود عدم والموجود معدوم، وأما بطريق الاشتقاق مثل أن الوجود ذو عدم فليس بمستحيل مثل قولهم: الحيوان ذو لا حيوان هو السواد أو البياض، والثاني من وجهي الاحتجاج الكلي ليس بموجود وإلا لكان متشخصًا ولا بمعدوم وإلا لما كان جزءًا من الموجود وهو محمول على الجزئيات الموجودة فيكون أمرًا ليس بموجود ولا معدوم قائم بالموجود فهو حال، ودفع هذا باختيار أنه معدوم؛ لأنه ليس في الخارج تمايز بين الكلي والتشخيص يحصل من تركبهما الشخص ولا بين الجنس والفصل يحصل من تركيبهما؛ النوع لظهور أنه ليس في

https://t.me/tasvirulkutub/206

الخارج شيء هو الإنسان الكلي وآخر هو خصوصية زيد يتركب منهما زيد وإنما التركب والتمايز في العقل فلا يلزم منه إلا كون الكلية أو الجنس موجودًا في العقل، ولا استحالة في هذا غاية ما يلزمه أن يكون للبسيط في الخارج صورتان عقليتان مطابقتان، له ولا استحالة فيه لأن الأجزاء العقلية صور ذهنية ينتزعها العقل من اهويات الخارجية بحسب استعدادات للنفس، وبحسب شروط مختلفة تقتضيها، كمشاهدة جزئيات كثيرة أو قليلة والتنبه لمشاركات ومباينات فيما بين تلك الجزئيات فتقع في النفس صورة مطابقة للشخص وحده وصورة أخرى مطابقة له مع أفراد نوعه، وصورة أخرى، مطابقة له مع أفراد جنسه.

تقسيم الحال

وقسموا الحال إلى: معللة وهي ما كانت علتها صفة موجودة في الذات كالعالمية المعللة بالعلم، وإلى حال ليست كذلك، كلونية السواد ووجود الأشياء فليسا بمعللين: (النظر في معرفة الله تعالى واجب) معرفة الله تعالى واجبة، أي العلم بوجوده واجب بالإجماع منا ومن المعتزلة، وهي لا تحصل إلا بالنظر لأنها ليست ضرورية باتفاق، والنزاع إنما هو في طريق وجوبها: أما عند الأشاعرة فمعرفة الله واجبة شرعًا وهي لا تحصل إلا بالنظر؛ فالنظر واجب شرعًا لأن ما لا يتم الواجب المطلق إلا به فهو واجب بوجوبه، أي أن دليل الواجب يوجبه وحيث إن دليل وجوب المعرفة يتلقى من الشرع فيكون دليل وجوب النظر من الشرع أيضًا، وعند المعتزلة معرفة الله تعالى واجبة عقلًا وهي لا تحصل إلا بالنظر فالنظر واجب عقلًا؛ لأن ما لا يتم الواجب إلخ أما الأشاعرة فبنوا مذهبهم على أنه لا حكم قبل الشرع بناء على بطلان الحسن والقبح العقليين على ما سيأتي.

https://t.me/tasvirulkutub/206

والمعتزلة بنوا مذهبهم على القول به وحيث وضح هذا فنقول: قالت الأشاعرة معرفة الله تعالى واجبة بالشرع ولا طريق لها إلا النظر كما قدمنا فالنظر واجب شرعًا للنصوص الواردة فيه كقول الله تعالى: ﴿قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٠١] ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥] وكقوله تعالى: ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْيِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ﴾ [الروم: ٥٠]، فقد أمر الله تعالى بالنظر في دليل إثبات الصانع وصفاته، والأمر للوجوب كما هو الظاهر المتبادر منه، ولما نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ﴾ [البقرة: ١٦٤] قال رسول الله ﷺ: «ويل لمن لاكها بين لحييه ولم يتفكر فيها» فقد أوعد بترك التفكر فيدل على وجوبه، وللإجماع المنعقد عليه.

وقالت المعتزلة: معرفة الله واجبة بالعقل لأن شكر المنعم واجب عقلًا لأنه لدفع الخوف عن النفس وهو واجب عقلًا؛ فإن العاقل إذا لم يدفع ضرره مع قدرته عليه ذمه العقلاء بأسرهم ونسبوه إلى ما يكرهه، وهذا معنى الوجوب العقلي، وبالشكر يندفع الخوف عن النفس؛ فشكر الله تعالى واجب عقلًا، وشكر الله تعالى يتوقف على معرفته فهي واجبة عقلًا، وهي لا تحصل إلا بالنظر، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

ودفع الأشاعرة الاستدلال بهذا الدليل بأن مبناه حكم العقل وهو باطل كما سيأتي لنا في محله، والحاكم هو الشرع، وعلى امتناع المعرفة بغير النظر فإنه إذا أمكنت المعرفة بغير النظر لم يجب النظر عقلًا وامتناع المعرفة بغير النظر ممنوع،

https://t.me/tasvirulkutub/206

وما الدليل على امتناعه ولم لا يجوز أن تحصل معرفة الله تعالى بالإمام المعصوم أو بالإلهام أو بتصفية الباطن وسيأتي هذا.

وأيضًا هذا الدليل مبني على استحالة التكليف بالمحال واستحالة التكليف بالمحال ممنوعة، وأيضًا لو وجب النظر عقلًا لوجب قبل البعثة لأن وجوب النظر عندهم غير موقوف على البعثة بل على العقل، والعقل موجود قبل البعثة، والوجوب قبل البعثة يلزمه التعذيب بترك الواجب لكن قوله تعالى ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] نفى الوجوب قبل البعثة بنفي لازم الوجوب الذي هو التعذيب، ونفي الوجوب قبل البعثة يلزمه نفي الوجوب العقلي ونفي الوجوب العقلي، يستلزم الوجوب الشرعي لأن الوجوب متفق عليه، والخلاف في كونه من الشرع أو من العقل فدل قوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ﴾ إلخ، على أنه ليس الوجوب إلا من الشرع، وبيانه أن يقال:

نفى الله التعذيب مطلقًا دنيويًا كان أو أخرويًا قبل البعثة وهو من لوازم الوجوب بشرط ترك الواجب عندهم؛ إذ لا يجوزون العفو فينتفي قبل البعثة لانتفاء لازمه وهو ينفي كونه بالعقل إذ لو كان الوجوب بالعقل لكان ثابتًا معه قبل البعثة، ولا شبهة في أن العقلاء كانوا يتركون الواجبات حينئذ فيلزم أن يكونوا معذبين قبلها وهو باطل بالآية، وورد على دليل الأشاعرة عدم تسليم قيام الدليل على وجوبها شرعًا: أما الإجماع فلا يمكن تحققه ولا نقله ولا كونه حجة لأنه كإجماعهم على طعام واحد وهو غير ممكن لانتشار المجتهدين في مشارق الأرض ومغاربها وجواز خفاء بعضهم وكذبه ورجوعه، ولجواز خطأ الكل كخطأ كل واحد، ودفع ذلك بأن من الأمور ما يوجد فيه أمر جامع من

https://t.me/tasvirulkutub/206

توفر الدواعي إلى الانقياد إلى الشريعة ومعرفة أحكامها وقيام الدليل الظاهر على ذلك المجمع عليه، وقد علم الإجماع بطريق التواتر كالإجماع على الأركان الإسلامية وكونه حجة قطعية معلوم من الدين بالضرورة، وجواز الخطأ على كل واحد لا يستلزم جواز الخطأ على الكل لتغايرهما وتغاير أحكامهما، وورد أيضًا أنه كيف يدعى الإجماع على وجوب المعرفة مع أن الإجماع وقع على خلافه لتقرير النبي ﷺ والصحابة العوام على عقائدهم وهم الأكثرون مع عدم الاستفسار عن الدلائل بل مع العلم بأنهم لا يعلمونها قطعًا، ودفعه أنهم كانوا يعلمون الأدلة إجمالًا كما وجد من الأعرابي حين قال: سماء ذات أبراج إلخ كلامه، أو أن المعرفة التفصيلية واجبة على الكفاية والإجمالية واجبة عينًا، وأيضًا تمنع دلالة النص على الوجوب لأنه ليس بقطعي الدلالة فلا يسلم أن الأمر للوجوب، ويدفع هذا بأنه المتبادر ولا صارف عنه فتعين.

وقال المعتزلة: لو كان الحكم العقلي باطلًا لم يكن النظر مأمورًا به شرعًا لأن الباطل لا يكون مأمورًا به واللازم باطل، ويرد هذا أنه ليس بباطل في ذاته وإنما الباطل استقلاله بإدراك حكم الله من غير احتياج إلى الرسل، وقالوا أيضًا: لو كان حكم العقل باطلًا لما كان كافيًا في معرفة الله تعالى ودفعه بما تقدم. وقال المعتزلة: نمنع أن التعذيب على الترك من لوازم الوجوب، بل استحقاق التعذيب من لوازمه والآية لم تدل عليه، ويرد هذا أن المراد إلزام المعتزلة، والمعتزلة في هذا المقام لما رأوا هذا الإلزام تأولوا الرسول بالعقل ولا يساعدهم على هذا لغة ولا غيرها.

وقد اعترض على كلا الفريقين بأن طريق المعرفة ليس النظر فقط بل تحصل بغيره أيضًا كما قدمنا، وجوابه أنا نعلم بالضرورة أن تحصيل غير الضروري من

https://t.me/tasvirulkutub/206

العلوم يفتقر إلى نظر ما ظاهر أو خفي أما التعليم فظاهر أنه ليس إلا إعانة للعقل بالإرشاد إلى المقدمات ودفع الشكوك، والمعصوم لا يكفي في صدقه إخبار معصوم آخر بل لابد من نظر العقل، وأما الإلهام فلأنه لا يثق به صاحبه ما لم يعلم أنه من الله تعالى وذلك بالنظر، وأما التصفية فلا تكون إلا بعد أن تطمئن النفس في المعرفة، ولو وجدت معرفة بدون نظر فلا يضرنا لأنا نحكم باعتبار ما ألف واعتيد في التوصيل وغيره لا يعرف عادة.

واعترض على الأشاعرة بأنه لو كان وجوب النظر من الشرع يلزم إفحام الأنبياء وعجزهم عن إثبات نبوَّتهم في مقام المناظرة إذ يقول المكلف حين يأمره النبي ﷺ بالنظر في معجزته وفي جميع ما تتوقف عليه نبوَّته من ثبوت الصانع وصفاته حتى يظهر له صدقه في دعواه: لا أنظر ما لم يجب النظر عليَّ فإن ما ليس بواجب عليّ لا أقدم عليه ولا يجب النظر عليَّ ما لم يثبت الشرع عندي؛ إذ المفروض أنه لا وجوب إلا به ولا يثبت الشرع عندي ما لم أنظر فإن ثبوته نظريّ؛ فيتوقف كل واحد من وجوب النظر، وثبوت الشرع على الآخر وهو محال، ويكون هذا كلامًا حقًّا لا قدرة للنبي ﷺ على دفعه وهو معنى إفحامه، ورد هذا بردين:

الأول أن الوجوب لا يتوقف على العلم بالوجوب حتى يلزم الدور، وإنما يتوقف الوجوب على إمكان العلم به وذلك بوجود الإدراك وسلامة الآلات. وثانيهما أن يقال: هذا الذي قلتموه مشترك الإلزام فما كان جوابًا لكم فهو جواب لنا وتقريره أن يقال: لو وجب النظر عقلًا لزم إفحام العقل؛ لأن وجوب النظر غير ضروري إذ هو متوقف على مقدمات تتوقف على أنظار دقيقة؛ فإن

https://t.me/tasvirulkutub/206

العلم بوجوب النظر يتوقف على العلم بوجوب المعرفة وعلى العلم بأن النظر طريق لها ولا طريق لها سواه، وأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وكل هذه المقدمات نظرية تحتاج إلى أنظار دقيقة، والموقوف على النظري نظري؛ فيقول العاقل: لا أنظر ما لم أعلم وجوب النظر، ولا أعلم وجوب النظر إلا بالنظر فيتوقف النظر على العلم بوجوبه، والعلم بوجوبه متوقف على النظر فيلزم الدور والإفحام، واعترض قولنا: المعرفة واجبة بأن وجوبها فرع إمكان وجوبها وهو ممنوع لأنه إن كان للعارف كان تكليفًا بتحصيل الحاصل وهو محال، وإن كان لغيره كان تكليفًا للغافل وهو أبطل.

والجواب أن إمكانه ضروري، والغافل من لم يبلغه الخطاب أو بلغه ولم يفهمه لا من بلغه وفهمه لكن لم يكن عارفًا بما كلف بمعرفته وهو متعلق الخطاب.

الكلام في الدور والتسلسل

ولابد لنا قبل التكلم على إثبات الصانع من بيان معنى الدور والتسلسل وإبطالهما لأن إثبات الصانع يتوقف على ذلك فنقول:

بيان معنى الدور

الدور هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه بمرتبة أو أكثر من جهة واحدة، والمراد بالمرتبة الدرجة، فإن كان التوقف بمرتبة كان الدور بلا واسطة، وإن كان بمرتبتين كان بواسطة وهو نوع من التسلسل.

دليل بطلان الدور

وبديهة العقل شاهدة ببطلان الدور؛ لأنه يستلزم تقدم الشيء على نفسه وفيه جمع النقيضين فيكون متقدمًا حين هو لا متقدم، وحاصلًا حين هو لا حاصل.

https://t.me/tasvirulkutub/206

ولا يرد المضافان لأن كلًّا منهما مفتقر إلى الآخر فيلزم افتقار كل إلى نفسه لأنهما اعتباريان فلا يوصفان بالافتقار أصلًا أو نقول: إن الدور قسمان دور سبقي، وهو المحال، ودور معي، وهو غير محال، ومعنى هذا أن أحد المضافين يعقل بالقياس إلى صاحبه فيعقلان معًا بخلاف الدور السبقي فليس كذلك.

بيان معنى التسلسل

والتسلسل أن يتلاقى معروضا العلة والمعلولية في سلسلة واحدة من معلول معين إلى غير نهاية بأن يستند الممكن إلى علة وتلك العلة إلى علة أخرى وهلم جرًّا، هذا إذا كان التسلسل في جانب العلل وإذا كان في جانب المعلولات فرضنا من علة معينة بطريق التنازل إلى غير النهاية.

أدلة إبطال التسلسل

واعلم أن التسلسل أربعة أقسام؛ لأنه لا يخلو إما أن يكون في آحاد مجتمعة في الوجود أو لا، والثاني كالتسلسل في الحوادث، والأول إما أن يكون فيه ترتيب أو لا، والثاني كالتسلسل في النفوس الناطقة المفارقة، والأول إما أن يكون الترتيب فيه طبعيًّا كالتسلسل في العلل والمعلولات والصفات والموصوفات أو وضعيًّا كالتسلسل في الأجسام، والمستحيل عند الحكيم الأخيران والكل مستحيل عند المتكلم وغاية ما يفيده كلام الحكيم إنما هو سهولة التطبيق في برهان التطبيق وستأتي إشارة له، ولكن برهان المجموع والتكافؤ يأتيان في الكل كما ستراه، ويدل على بطلان التسلسل أن نقول: ذات السلسلة غير المتناهية ممكنة لأن لها أجزاء فتكون مركبة فتحتاج إلى سبب موجد، ذلك السبب إما نفسها أو

https://t.me/tasvirulkutub/206

جزؤها أو خارج عنها واجب للانحصار عقلًا في ذلك: أما الأول فظاهر البطلان لأن الشيء لا يوجد نفسه، ولأن الشيء لا يكون علة لنفسه ولعلله، فتعين أن يكون خارجًا عنها مبدأ لها واجبًا لأنه لو كان ممكنًا لكان من سلسلة الممكنات فتعين كونه واجبًا بالذات لانحصار الموجود في الواجب بالذات والممكن بها، ويدل على بطلان التسلسل أيضًا التطبيق وبيانه أنه لو وجدت سلسلة غير متناهية إلى علة محضة لصح لنا أن ننقص من طرفها المتناهي واحدًا فتحصل جملتان إحداهما من المعلول المحض والثانية من الذي قبله ثم نطبق بين الجملتين فإن تساويا لزم مساواة الكل للجزء وإن لم يتساويا ولا يتصور ذلك إلا بانقطاع الناقصة بالضرورة، والتامة لا تزيد عليها إلا بقدر متناه فيلزم تناهيهما بالضرورة، وورد على التطبيق أمران: أحدهما: نقض الدليل بأنه لو صح لزم أن تكون الأعداد متناهية وتناهي الأعداد باطل، وأن تكون معلومات الله متناهية للتطبيق بين الناقص بواحد منها وبين الكامل وثانيهما نقض المقدمة القائلة إحدى الجملتين إذا كانت أنقص من الأخرى لزم انقطاعها بأن الحاصل من تضعيف الواحد مرارًا غير متناهية أقل من تضعيف الاثنين مرارًا غير متناهية مع لا تناهيهما اتفاقًا، وأيضًا مقدورات الله تعالى أقل من معلوماته.

وقد يجاب عن الثاني بدعوى الضرورة في أن كل جملتين إما متساويتان أو متفاوتتان وأن الناقصة يلزمها الانقطاع، وعن الأول بتخصيص الحكم بما دخل تحت الوجود سواء كانت أجزاؤه مجتمعة أم لا، ومراتب الأعداد من الاعتبارات العقلية ومعلومات الله لا تتناهى أي أنها لا تنتهي إلى حد لا يكون فوقه آخر، وهذا المعنى غير المعنى المراد بعدم التناهي في تعريف التسلسل، والتخصيص في

https://t.me/tasvirulkutub/206

الأدلة العقلية معناه أن الدليل لا يجري في صورة النقض بل يختص بما عداها فيكون الدليل كالدعوى، والذي ورد لا تحقق له في نفس الأمر فلا يمكن التطبيق فيه إلا بمجرد الوهم فينقطع بانقطاعه، وعند الحكماء لا يجري التطبيق إلا فيما دخل تحت الوجود مرتبًا فيكون تطبيقًا بحسب نفس الأمر فخرج ما ورد على كلا الرأيين، والإنصاف أن تحصيل الجملتين من سلسلة واحدة ثم مقابلة جزء من هذه بجزء من تلك إنما هو بحسب العقل فإن كفى في تمام الدليل حكم العقل بأنه لابد أن يقع بإزاء كل جزء جزء أو لا يقع فالدليل جارٍ في الأعداد وفي الموجودات المتعاقبة والمجتمعة المترتبة وغير المترتبة لأن للعقل أن يفرض ذلك في الكل، وإن لم يكف ذلك بل اشترط ملاحظة أجزاء الجملتين على التفصيل لم يتم الدليل في الموجودات المترتبة فضلًا عما عداها لأنه لا سبيل للعقل إلى ذلك وبعدما تقدم صار التطبيق غير متفق عليه في إبطال التسلسل، وإن قيل: إنه العمدة، ولأن سلسلة العلل والمعلولات لما اشتملت على معلول محض لا يكون علة لشيء لزم اشتمالها على علة محضة لم تكن معلولة تحقيقًا للتكافؤ بين المتضايفين؛ فإن العليّة والمعلولية متضايفتان ومن لوازمهما التكافؤ في الوجود بمعنى أنه إذا وجد أحد المتضايفين وجد الآخر فلابد أن يوجد بإزاء كل واحد منهما واحد من الآخر؛ فلو لم تنته السلسلة إلى علة محضة مع اشتمالها على معلول محض لزم معلولية بلا علية لزيادة عدد المعلوليات بواحد فلا يتحقق التكافؤ. فإن قيل: المكافئ لعلية المعلول المحض هو علية الذي فوقه بلا واسطة وإن كان معلولًا أيضًا لا علية العلة المحضة -يجاب بأنه: لابد أن يكون بازاء كل معلولية علية، وهذا يقتضي ثبوت العلة المحضة.

https://t.me/tasvirulkutub/206

الجوهر والعرض
وبيان معناهما على رأي المتكلمين ورأي الحكماء

ولابد قبل التكلم على إثبات الصانع من التكلم على الجوهر والعرض؛ لأن لهما مدخلية تامة في الأدلة كما سيأتي فنقول: المعلوم إما موجود أو معدوم والموجود إما واجب أو ممكن والممكن، قسمان: جوهر وعرض لأنه إن كان متحيزًا بذاته فجوهر، وإن كان متحيزًا تبعًا لغيره فعرض.وغير المتحيز أصلًا لا يوجد عليه دليل عند المتكلمين الذين لهم هذا التقسيم وهذا التعريف؛ فلهذا لم يعدوه من أقسام الموجود.

واستدل بعضهم على امتناعه بأنه لو وجد لشارك الباري تعالى في التجرد ويحتاج إلى فصل فيلزم التركيب، وضعفه ظاهر فإن الاشتراك في العوارض سيما السلبية لا يستلزم التركيب، ولك أن تقول: عدم وجود الدليل لا يقتضي الحكم بعدم الشيء في الواقع، وقال الحكماء: الموجود في الخارج إن كان وجوده لذاته بمعنى أنه لا يفتقر في وجوده إلى شيء أصلًا فهو الواجب وإلا فالممكن، والممكن إن استغنى في الوجود عن الموضوع فجوهر وإلا فعرض، والمراد بالموضوع محل يقوّم الحال، فالصورة الجوهرية إنما تدخل في تعريف الجوهر لأنها مستغنية عن الموضوع، فإن المحل أعم من الموضوع ومعنى وجود العرض في المحل أن وجوده في نفسه هو وجوده في محله، بحيث تكون الإشارة إلى أحدهما إشارة إلى الآخر؛ بخلاف وجود الجسم في المكان فإنه أمر مغاير لوجوده في نفسه مرتب عليه زائل عنه عند الانتقال إلى مكان آخر.

https://t.me/tasvirulkutub/206

والجوهر عند المتكلمين إما أن يقبل الانقسام وهو الجسم أو لا وهو الجوهر الفرد، وعلى رأي بعض الحكماء ينقسم إلى عقل ونفس وجسم وإلى هيولى وصورة، وعلى رأي البعض الآخر: الحال إن كان حالًا في جوهر آخر فهو الصورة، وإلا فإن كان محلًا له فهو الهيولى، وإلا فإن كان مركبًا من المحل والحال فهو الجسم، وإلا فإن تعلق بالجسم تعلق التدبير والتصرف فالنفس وإلا فالعقل.

وهناك طرق أخرى للحكماء بنيت في التقسيم على قواعد قد اضطرب النقل عنهم فيها ولم يقيم برهان صحيح على تلك القواعد، ونحن نمسك القلم عن الخوض فيما لم يتحرر فيه البرهان فنذكر رأي المتكلمين وأدلتهم، وها نحن قد قدمنا تقسيمهم، ولما كان مبحث الأعراض مبحثًا طويلًا قد أفرد بتأليف خاص ومبحث الجوهر كذلك ولا يعنينا منهما في هذا المقام إلا بيان حدوثهما، لهذا ضربنا صفحًا عن مبحث الأعراض برمته وعما يتعلق بتقسيم الجوهر إلى جوهر فرد وإلى جسم؛ لأنا نرى أن هذا أمر ينبغي أن يفرد بتأليف خاص أيضًا والآن نقول:

حدوث الأعراض والجواهر وأدلة حدوث الجسم

إن كلًا من الجوهر بقسميه ومن العرض حادث أي موجود بعد عدم: أما العرض فلأنه لا يبقى زمانين، وأيضًا الأكوان حادثة بالمشاهدة، وكذا الأوضاع، وباقي الأعراض على نزاع في أن الأعراض النسبية موجودة أم لا. وأما الجوهر فأحد قسميه وهو الجوهر الفرد يتصف بالحركة والسكون، وباقي الأكوان وهي حادثة، وسنقيم الدليل على أن المتصف بالحادث حادث، وأما الأجسام فحادثة لأنها لو كانت في الأزل لكانت ساكنة؛ لأنها لو لم تكن ساكنة لكانت متحركة ضرورة انحصار الجسم في كونه متحركًا أو ساكنًا لكنه يمتنع أن يكون متحركًا

https://t.me/tasvirulkutub/206

في الأزل إذ الحركة تقتضي المسبوقية بالغير المنافية للأزل؛ فيمتنع أن تكون الأجسام متحركة في الأزل فتكون ساكنة فيه، ولو كانت ساكنة في الأزل لم تتحرك أبدًا واللازم ظاهر الفساد؛ فإن سكونها إن كان لذاتها لم تتحرك أصلًا وإن لم يكن سكونها لذاتها يكون للغير، وذلك الغير لابد أن يكون موجبًا لأنه لو كان مختارًا لم يكن فعله قديمًا؛ فثبت أن سكون الأجسام في الأزل إذا لم يكن لذاتها يكون لموجب، وذلك الموجب إما واجب أو منته إليه دفعًا للدور أو التسلسل وهما محالان، وحينئذ يلزم دوام السكون بدوام الموجب الذي هو الواجب أو منته إليه فلا يزال السكون أبدًا فلا يتحرك الجسم أبدًا وهذا باطل فالملزوم مثله.

رب قائل يقول: لا نسلم أن الجسم لو كان ساكنًا في الأزل لم يتحرك أصلًا لجواز أن يكون السكون مشروطًا بعدم حادث فيزول السكون بحدوث الحادث؛ فجوابه: إذًا يتنافى حدوث الحادث مع وجود السكون لأن نقيض الشرط مناف لوجود المشروط فيتوقف حدوث الحادث على عدم السكون، وعدم السكون يتوقف على وجود الحادث؛ لأن وجود أحد المتنافيين يتوقف على انتفاء الآخر فلو كان السكون مشروطًا بعدم حادث لزم الدور، ولا يرد أن الأزلي قد يعدم؛ فإن قدرة الله على إيجاد معين قديمة وتنقطع بوجود ذلك المعين لأن المنقطع هو التعلق وليس أمرًا وجوديًّا، وعلى تقدير كونه وجوديًّا فليس بقديم؛ فإن المنقطع إنما هو التعلق الجزئي وهو حادث.

ويدل على حدوث الأجسام أيضًا أنها ممكنة، وكل ممكن له سبب بالضرورة وسببها ليس موجبًا أيضًا فهو مختار، وكل ما له سبب مختار فهو حادث: أما أنها

https://t.me/tasvirulkutub/206

ممكنة فلوجهين: أحدهما أنها مركبة فعند الحكيم من الصورة والهيولى. وعند المتكلم من الجواهر الفردة، وكل مركب ممكن لأنه محتاج إلى أجزائه التي هي غيره، وكل محتاج إلى الغير ممكن، ولأنها متعددة لأن بعضها عنصريات وبعضها فلكيات وبعضها مركبات وبعضها بسائط، وكل متعدد ممكن لأن تعددها يستلزم اختلافها، ولا يكون لذاتها لأنها متماثلة لتركبها من الجواهر الفردة فيكون بعلل فتكون محتاجة إلى غيرها فهي ممكنة، وأما أن كل ممكن فله سبب فقد ثبت أنه بالضرورة، وأما أن السبب لا يكون موجبًا فلأنه لو كان موجبًا للزم دوام جميع ما يصدر عنه بوسط أو بغير وسط بدوام ذاته وهو باطل.

وبعبارة أخرى أن السبب الموجب إما حادث أو قديم؛ فإن كان حادثًا فهو المطلوب فتكون الأجسام حادثة، وإن كان قديمًا يلزم من دوامه دوام معلوله الذي هو بلاوسط ومن دوام معلوله الذي هو بلا وسط دوام معلوله الذي هو بوسط وهكذا، وأما أن هذا باطل فبالمشاهدة لأنا نشاهد بعض الأجسام الموجودة غير دائم فثبت أن السبب لا يكون موجبًا، وإذا لم يكن موجبًا كان مختارًا وكل ما له سبب مختار فهو حادث؛ فثبت حدوث الأجسام.

ويدل أيضًا على حدوث الأجسام أنها لا تخلو عن الحوادث لأنها لا تخلو عن أحد الأكوان الأربعة والأوضاع .وهي حادثة كما قدمنا، وأما أن ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث فلأنه لو صح اتصاف الأزلي بالحادث لصح اتصافه بالحادث أزلًا؛ لأن صحة الاتصاف تتوقف على قابلية الأزلي للاتصاف، وقابلية الأزلي للاتصاف أمر لازم لذات الأزلي وهي أزلية، وصحة الاتصاف أزلًا تستلزم المحال وهو صحة وجود الحادث بعنوان كونه حادثًا أزلًا؛ لأن المفروض

https://t.me/tasvirulkutub/206

ذلك وهو بيِّن البطلان، والمستلزم للمحال محال فلا يكون المتصف بالحادث أزليًا أبدًا وهو المطلوب.

ورد على الدليل الثاني أنه لم لا يجوز أن يكون السبب الموجب يوجد جسمًا متحركًا وتحركه شرط لهذه الحوادث والتغيرات؛ فلا يلزم دوام جميع ما يصدر عنه بوسط لأن الشرط وهو الحركة غير دائم الوجود، وإذا لم يكن شرط وجود الشيء دائمًا لم يكن ذلك للشيء دائمًا؟ وجوابه: أن وجود هذه الحوادث إن توقف على وجود حركة وتلك على وجود أخرى وهلم جرًّا لزم وجود واجتماع حركات لا نهاية لها وهي مترتبة طبعًا ووضعًا: أما طبعًا فلكون السابق شرطًا للاحق، وأما وضعًا فلأنها إذا كانت مجتمعة في الخارج كان لكل منها وضع بالنسبة إلى الآخر في الوجود الخارجي وهو محال لما تقدم في التسلسل، وإن توقف هذا الحادث على عدم حركة بعد وجودها كان الموجب مع عدم تلك الحركة علة تامة مستمرة لوجود هذا الحادث؛ فيلزم من دوام الموجب مع عدم تلك الحركة بعد وجودها دوام هذا الحادث، ولا يرد أنه يتوقف على تلاحق أشخاص الحركة متعاقبة لا أول لها، وكل سابق معد للاحق فلا يلزم الاجتماع المتقدم، ولا يلزم تمام العلة أيضًا كما في الثاني لأنه ينفيه برهان المجموع أو التكافؤ.

احتياج الممكن إلى المؤثر ضروري

لما كان كل من الوجود والعدم بالنسبة إلى ذات الممكن سواء امتنع وجوده إلا لمرجح يرجح وجوده على عدمه، والعلم بهذا الحكم بديهي فإنه يجزم به الصبيان الذين لهم أدنى تمييز؛ ألا ترى أن كفتي الميزان إذا تساويتا لذاتهما، وقال قائل: ترجحت إحداهما على الأخرى بلا مرجح من خارج لم يقبله صبي مميز وعلم

https://t.me/tasvirulkutub/206

ببطلانه بداهة، وكل عاقل إذا تصور الممكن والحاجة حكم بالضرورة أنه محتاج إلى مرجح، والضروريات قد يقع فيها تفاوت بالجلاء والخفاء للإلف وعدمه فإن الإلف ببعض البديهيات والاستئناس به يستدعي زيادة جلاء وعدمه قد يستدعي خفاء، ولهذا قيل: إن البديهيات قد يكون في التصديق بها خفاء بسبب خفاء التصورات الواقعة فيه إما لعدم الإلف وإما لأنها مكتسبة فإن التصديق البديهي قد يتوقف على تصورات مكتسبة ومع هذا فلا قدح في بداهته.

وحيث علمت هذا فلا تقل: إن هذا الحكم ليس مثل قولنا: الواحد نصف الاثنين، ويلزم هذا الحكم أن وجود الممكن يستدعي وجود الواجب بالضرورة فإن سبب ذلك احتياج الممكن إلى المؤثر في وجوده كما قدمناه، وحيث علمنا أن الدور والتسلسل باطلان وعلمنا حدوث الأعراض والجواهر وعلمنا ضرورة احتياج الممكن إلى المؤثر نشرع الآن في الكلام في الإلهيات مقدمين الكلام على إثبات الصانع ومدخلية ما تقدم في إثبات الصانع وغيره ستراها في الاستدلال عليه وعلى غيره من باقي العقائد، والله يهدينا إلى سواء السبيل.

(الكلام في الإلهيات)

بيان الطريقين في إثبات الصانع

اعلم أن من الناس من أثبت حدوث العالم وإمكانه بجميع أجزائه ثم استدل بحدوثه وإمكانه على وجود الصانع، وهو الطريق الذي سلكه المتكلمون وبعض الحكماء، ومنهم من اعتبر حال الوجود واستدل بالنظر في الموجود وأنه واجب أو ممكن، وهو الطريق الذي سلكه الشيخ في الإشارات، ونذكر الطريقين تتميمًا للفائدة فنقول:

https://t.me/tasvirulkutub/206

قدمنا أن كلًا من الجوهر والعرض حادث وأثبتنا ذلك بالبرهان فهما موجودان حادثان فتعين أنه لابد لهما من محدث فنقول في نظم الدليل: العالم - وهو جواهر وأعراض؛ إذ لم يقم برهان على غيرهما- حادث، وكل حادث لابد له من محدث. أما الصغرى فنظرية مدلَّلَة وأما الكبرى فضرورية، وقيل: نظرية أيضًا لاحتياجها إلى أن يقال: لأن الحادث محتاج إلى الغير في وجوده كما قدمنا، إلى هنا ثبت أن العالم حادث وأنه لابد له من محدث، وأما أن هذا المحدث واجب فهو مدعى آخر دليله أنه لو كان محدثه غير واجب أو غير قديم لأدى إلى الدور أو التسلسل لأنه يكون موجودًا غير واجب، وغير الواجب ممكن يحتاج إلى سبب، وقد قدمنا بطلانهما.

ولك أن تقول أيضًا: العالم جواهر وأعراض ممكن وكل ممكن محتاج في وجوده إلى سبب فالعالم محتاج إلى سبب وهذا السبب واجب: أما الصغرى فلأن الجواهر مركبة ومتعددة وهما من لوازم الإمكان كما قدمنا، ولأن الأعراض ممكنة لتفاوتها واختلافها مقيسة إلى محالها، والأجسام متماثلة لأنها مركبة من الجواهر الفردة فاختصاص كل جسم بأعراض دون أخرى لابد له من مخصص وكل محتاج إلى المخصص ممكن، إلى هنا ثبت أن الجواهر والأعراض ممكنة وكل ممكن محتاج إلى السبب وهذا ظاهر أيضًا مما قدمناه، وأما أن هذا السبب واجب فلدفع الدور أو التسلسل. الطريق الثاني: أن في الواقع موجودًا مع قطع النظر عن خصوصيات الموجودات وأحوالها، وهذه تشهد بها الفطرة فإن كان ذلك الموجود واجبًا فهو المطلوب وإن كان ممكنًا احتاج إلى مؤثر ولابد من الانتهاء إلى الواجب دفعًا للدور أو التسلسل.

https://t.me/tasvirulkutub/206

وذكر بعضهم مسلكًا آخر وهو أنه لا شك في وجود موجود ممكن كالمركبات فإن استند إلى الواجب ابتداء فظاهر وإن تسلسلت الممكنات إلى غير النهاية قلنا: جميع الممكنات أي ذات هذه السلسلة إلى غير النهاية ممكنة لاحتياجها إلى أجزائها التي هي غيرها فتكون محتاجة إلى علة لما تقدم، وعلتها إما نفسها أو جزؤها أو خارج عنها، والأولان باطلان لما تقدم فتعين أن يكون خارجًا واجبًا، وإلا لكان من جملة الممكنات.

ونقول أيضًا: لو انحصر الموجود في الممكنات فقط لزم أن لا يوجد شيء أصلًا لأن الممكن وإن كان متعددًا لا يستقل بوجود ولا إيجاد، وإذ لا وجود ولا إيجاد فلا موجود لا بذاته ولا بغيره، ولا يصح التمسك بالدلائل النقلية هنا وهو ظاهر.

أدلة التوحيد الثلاثة

وبيان ما يرجع إليه كل واحد منها

توحيده تعالى: إلى هنا ثبت أن موجد العالم واجب الوجود لذاته، والآن نريد إثبات صفات لهذا الواجب، بعضها قام عليه البرهان العقلي والنقلي، وبعضها ثبت بالنقلي فقط؛ فنقول: هذا الموجود الواجب لذاته لا تركيب فيه وإلا لكان ممكنًا، ولا تعدد لأفراده لأنها لو تعددت لاحتاجت إلى ما به الامتياز، وما به الامتياز إما نفس الماهية الواجبة أو جزؤها أو لازمها أو منفصل؛ إذ الواجب حينئذ لا يكون بدون ذلك فلو كان المميز جزءه يلزم التركيب أو منفصلًا عنها فلا وجوب للاحتياج المستلزم للإمكان، وإن كان المميز الماهية أو لازمها فلا واجب وجوده غيره، ومحصله أن علة تعين واجب الوجود إن كانت ماهيته أو

https://t.me/tasvirulkutub/206

لازم ماهيته وجب كونه فردًا واحدًا، وإن كانت غيرها وغير لازمها كان واجب الوجود محتاجًا في تعينه إلى غيره، وإن كانت علة التعيين جزء الماهية لزم التركيب وهو ينافي الوجوب بالذات، وهذا الدليل مرجعه منع تعدد الواجب باعتبار كونه واجبًا.

وهنا بحث وهو أنه: لم لا يجوز أن يكون الامتياز بنفس الماهية بمعنى أن تكون كل ماهية منحصرة في فرد بحيث يمتاز كل عن الآخر بماهيته الممتازة بنفسها ويلزم كلًّا منهما الوجوب الذاتي إذ لا امتناع في كون الوجوب لازمًا أعم؛ فلم يستلزم كون التعين بنفس الماهية انتفاء التعدد إنما يلزم ذلك لو اتحدا في الماهية، وجوابه: أن اشتراكهما في عارض الوجوب يستلزم اشتراكهما في شيء من الماهية ضرورة لزوم المناسبة بين المقتضِي والمقتضَى.

ويدل أيضًا على عدم تعدد الواجب لذاته أن وقوع ما قصده الواجبان لذاتهما المستغنيان لذاتهما المستقلان إما بهما معًا فلا استقلال أو بكل منهما فتتوارد علتان على معلول واحد وهو باطل بالضرورة أو بأحدهما فترجيح بلا مرجح؛ لأن نسبة المقدورات إليهما سواء؛ إذ المقتضي للقادرية ذاتهما وللمقدورية الإمكان؛ لأن الوجوب والامتناع يحيلان المقدورية فيلزم عدم وجود شيء من الممكنات لاستلزامه ما تقدم من أحد المحالات.

فإن قال قائل: يجوز أن لا يقع مثل هذا المقدور للزوم المحال أو يقع بهما جميعًا لا بكل منهما لئلا يلزم المحال لأنا نقول: الأول باطل للزوم عجزهما ولأن المانع من وقوعه بأحدهما ليس إلا وقوعه بالآخر فيلزم من عدم وقوعه بهما وقوعه بهما وكذا الثاني؛ لأن التقدير استقلال كل منهما، ومرجع هذا الدليل النظر إلى

https://t.me/tasvirulkutub/206

الواجب لذاته باعتبار استقلاله واستغنائه وكمال قدرته والنظر إلى الممكن باعتبار مقدوريته.

ويدل أيضًا على عدم تعدد الواجب أنه إذا أراد أحدهما أمرًا فإما أن يتمكن الآخر من إرادة ضده أم لا وكلاهما محال؛ فإن لم يتمكن فعاجز إذ لا مانع سوى تعلق قدرة الأول، وإن تمكن لزم من فرض وقوعهما إما وقوع الضدين معًا وهو محال أو لا وقوعهما وهو عجز لهما مع الاستحالة في مثل الحركة والسكون أو وقوع أحدهما فقط وهو ترجيح بلا مرجح، ومرجع هذا الدليل إلى النظر للواجب والمقدور معًا لكن بوجه غير الذي قبله؛ فإن هذا بالنظر لأحد الواجبين مع الواجب الآخر في إرادة غير ما أراده، والمتقدم فيما لو اتفقا في إرادة شيء واحد ولذا اختص كل منهما باسم؛ فالآخر منهما يسمى برهان التمانع وما قبله يسمى برهان التوارد.

بيان ما تشير إليه الآية الكريمة ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾

وبرهان التمانع وما قبله مشار إليهما بقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] وبيان معنى الآية أنه: لو تعدد الإله لم تتكون السموات والأرض لأن تكونهما إما بمجموع القدرتين أو بكل منهما أو بأحدهما مع إرادة الآخر وجودهما أو إرادته عدم وجودهما والكل باطل كما تقدم، وعلى هذا فالمراد من الفساد عدم التكوين، ولزوم الفساد للتعدد حينئذ عقلًا ظاهر، وإن أريد بالفساد الخروج عما هما عليه من النظام فبيانه أنه لو تعدد الإله لوجد التنازع والتغالب وتميز صنع كل عن صنع الآخر بحكم العادة فلم يحصل بين أجزاء

https://t.me/tasvirulkutub/206

العالم هذا الالتئام الذي باعتباره صار الكل كأنه شخص واحد، ويختل النظام الذي به بقاء الأنواع، ولزوم الفساد بهذا المعنى للتعدد عادي كما هو ظاهر، وعلى هذا تكون الآية مشيرة للتمانع فقط.

ومما ينبغي مراعاته أن المسلكين الأخيرين مرجعهما وجود العالم، والمسلك الأول مرجعه إلى وحدة الواجب من حيث هو واجب بقطع النظر عن وجود العالم، والقرآن مسلكه لفت العقول إلى ما بين أيديهم وما يشاهدونه ليستفيدوا منه ما يهديهم إلى وحدة الواجب، وليس كل شخص تحصل عنده المقدمات التي روعيت في الدليل الأول بخلاف الدليلين الأخيرين لأن مبناهما على المشاهدة، قال جماعة: ويصح التمسك بالدلائل النقلية في إثبات التوحيد لعدم توقف صحتها على التوحيد؛ لأن الدليل السمعي وإن توقف على معرفة الواجب لذاته لكن معرفة الواجب لا تتوقف على معرفة الوحدة حتى يدور بل الوجوب بالذات يستلزم الوحدة في التحقيق فقط، وبعضهم منع هذا وقال: إن الوجوب بالذات يستلزم الوحدة مطلقًا عقلًا وخارجًا، وهو الذي ستطلع عليه عند مبحث مخالفة ذاته لسائر الذوات.

بيان معنى القدرة والإيجاب

قدرته تعالى: القدرة صفة يتمكن الفاعل بها من الفعل والترك؛ فالقادر هو الذي يصح منه الفعل والترك فإن شاء فعل وإن شاء ترك، ومعناه صحة كل منهما عنه لذاته، وهذا لا ينافي وجوب وقوع الفعل عنه عند خلوص الدواعي، والإيجاب معناه وجوب الفعل عن الفاعل بالنظر لذات الفاعل بحيث لا يتمكن من الترك أصلًا؛ فالموجب هو الذي يلزم عنه الفعل لذاته بحيث لا يتمكن من الترك أصلًا، إذا تقرر هذا نقول:

https://t.me/tasvirulkutub/206

دليل إثبات القدرة للواجب

ذهب جماعة المتكلمين وبعض الحكماء إلى أن الواجب قادر، وإلى أنه موجب ذهب جمهور الحكماء. فدليل المتكلمين أنه لو كان موجبًا لا قادرًا لزم أحد أمور ثلاثة: إما قدم العالم أو وجود حوادث لا أول لها معًا أو متعاقبة، وكلها محالة لأنه إن لم يتوقف تأثيره في العالم على شيء أصلًا لزم قدم العالم ضرورة امتناع تخلف الأثر عن المؤثر التام، وقد ثبت حدوث العالم بما قدمناه، وإن توقف تأثيره في وجود العالم على شرط حادث فإما أن يتوقف على وجوده أو على ارتفاعه؛ فإن توقف على وجود شرط حادث ننقل الكلام إلى كيفية حدوث الشرط كالكلام في صدور العالم فيلزم صدوره بشرط آخر، وكذا القول في حدوث شرط الشرط فيلزم اجتماع حوادث متسلِسلة لا نهاية لها لاحتياج كل شرط إلى شرط آخر مقارن له إلى غير النهاية وهو محال كما تقدم، وإن توقف تأثيره في العالم على ارتفاع شرط حادث بعد وجوده لزم حوادث متعاقبة لا إلى نهاية وهو محال أيضًا لما تقدم.

رب قائل يقول: لا نسلم أنه لو كان موجبًا ولم يتوقف تأثيره على شرط أصلًا لزم قدم العالم الذي قام البرهان على حدوثه؛ فإن تخلف الأثر عن المؤثر إنما يمتنع إذا كان الأثر ممكنًا لما بينا أنه لو وجد العالم في الأزل لكان إما ساكنًا أو متحركًا، وكل محال؛ فوجود العالم في الأزل محال؛ فتخلف الأثر عن المؤثر لامتناع وجود العالم في الأزل فإن صحة صدور الأثر عن المؤثر كما يعتبر فيها وجود المؤثر يعتبر فيها أيضًا إمكان الأثر فنقول للقائل: إن هذا لا يرد لأن

https://t.me/tasvirulkutub/206

المفروض أن المؤثر لا يتوقف تأثيره على شيء أصلًا فتكون العلة تامة والمعلول لا يحتاج إلى شيء أصلًا سوى هذه العلة، والذي أورده القائل مرجعه إلى عدم تمام العلة.

وإن أورد القائل: أنا لا نسلم لزوم المحال فيما لو كان وجود العالم متوقفًا على ارتفاع شرط حادث لأنه لا يمكن التطبيق لأن الجملتين في هذه الحالة لا يتصفان بالزيادة والنقصان؛ لأن ثبوت الوصف للموصوف فرع ثبوت الموصوف في نفسه، والجملتان غير موجودتين في الخارج فامتنع اتصافهما بالزيادة والنقصان لأن الزيادة والنقصان من أوصاف الموجودات فنجيبه: بأن هذا غير مسلم لأنه منقوض بالزمان فإنه يتصف بالزيادة والنقصان مع عدم الوجود، ويتصور التطبيق مع التعاقب لأن مداره على نظر العقل إجمالًا كما قدمنا لا على التفصيل فإنه محال عقلًا، وهذا كاف، أو نقول: هو باطل لبرهان المجموع أو التكافؤ وقد قدمناهما.

فإن عاد ذلك القائل وقال: هذا الدليل لا يدل إلا على أن المؤثر في العالم قادر ولم يقتض أن يكون واجب الوجود هو القادر لم لا يجوز أن يكون موجد العالم وسطًا مختارًا بأن يكون الواجب لذاته اقتضى على سبيل الإيجاب موجودًا قديمًا ليس بجسم ولا جسماني قادرًا مختارًا، وذلك القادر المختار هو الذي أوجد العالم بالقدرة والاختيار؛ فنجيبه: بأنا لا نسلم ذلك لأن كل ما سوى الواجب ممكن، وكل ممكن مفتقر في وجوده إلى المؤثر، وكل مفتقر إلى المؤثر محدث لأن تأثير المؤثر فيه بالإيجاد لا يكون حالة الوجود لاستحالة إيجاد الموجود فيكون تأثيره فيه إما حالة الحدوث أو حالة العدم، وعلى التقديرين يلزم حدوث الأثر، وإذا كان الوسط حادثًا لا يمكن أن يكون أثرًا للموجب القديم إلا بتوسط حوادث متعاقبة لا إلى أول وهو باطل.

https://t.me/tasvirulkutub/206

ويدل أيضًا على أن الواجب قادر لا موجب اختلاف الأجسام بالأوصاف واختصاص كلٍّ بما له من اللون والشكل والطعم والرائحة؛ فإن هذا الاختلاف لابد أن يكون لمخصص لامتناع التخصيص بلا مخصص، وذلك المخصص لا يجوز أن يكون نفس الأجسام أو شيئًا من لوازمها لأن طبيعة الأجسام واحدة بل أمرًا آخر فينقل الكلام إلى اختصاصه بذلك الجسم؛ فإما أن تتسلسل المخصصات وهو محال أو تنتهي إلى القادر المختار؛ لأن نسبة الموجب إلى الكل على السواء، وإلى هذا الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ﴾ [الروم: ٢٢] وقد يتمسك في إثبات كون الواجب قادرًا بالإجماع والنصوص القطعية من الكتاب والسنة ولكنه مناقش بما يطول ذكره.

دليل من قال:

إن الواجب فاعل بالإيجاب

ودليل من قال: إن الواجب الذي تستند إليه الممكنات موجب أي غير قادر أنه لو كان فاعلًا بالقدرة لكان تعلق قدرته بأحد المتساويين بالنظر إلى نفس القدرة إما مفتقر إلى مرجح أو لا؛ فإن كان مفتقرًا إلى مرجح ينقل الكلام إلى تأثيره في ذلك المرجح ويلزم التسلسل في المرجحات، وإن لم يفتقر لزم انسداد باب إثبات الصانع لأن مبناه على امتناع الترجيح بلا مرجح، ورد ذلك بعدم التسليم لكلٍّ أن نقول في حال افتقار تعلق القدرة إلى مرجح لا يلزم التسلسل لجواز أن تكون الإرادة هي المرجح الذي يتعلق بأحد المتساويين لذاته وفيما لو لم يفتقر إلى مرجح لا يلزم انسداد باب إثبات الصانع لأن المفضي إلى ذلك جواز

https://t.me/tasvirulkutub/206

ترجح الممكن بلا مرجح بمعنى تحققه بلا مؤثر لا ترجيح القادر أحد مقدوريه بلا مرجح بمعنى تخصيصه بالإيقاع من غير داعية ولا يلزم من جواز هذا جواز ذاك فتدبر.

واستدلوا أيضًا بأن تعلق القدرة إما قديم فيلزم قدم الأثر منعًا لتخلف المعلول عن العلة التامة، وإما حادث فلابد من تعلق آخر حادث فتتسلسل الحوادث، ورده أن تعلق القدرة والإرادة قديم بوجود العالم فيما لا يزال أو حادث، وتعلق القدرة والإرادة لذاتهما على أن التعلقات اعتبارية، واستدلوا أيضًا بأن الأثر لا يصدر عن المؤثر إلا بعدم تمام الشرائط ضرورة، وحينئذ لا يتمكن الفاعل من الترك لامتناع التخلف فلا فرق بين الموجب والقادر، ودفع هذا أنا لا نسلم امتناع وقوع الأثر من المختار، وإن سلمناه فلا نسلم أن هذا يقتضي كون الفاعل موجبًا لا مختارًا؛ فإن الوجوب بالاختيار محقق للاختيار لا مناف له لأنه بحيث لو شاء لترك بخلاف الموجب.

واستدلوا أيضًا بأن النفي ترك محض وعدم مستمر فلا يكون مقدورًا، وجوابه: أن القادر هو الذي يصح منه الفعل والترك لا أن يفعل الترك، واستدلوا أيضًا بأن المقدور لا يخلو من وجود أو عدم، والحاصل واجب والقابل له ممتنع فانتفت المكنة، وجوابه: أن المكنة حاصلة في الحال من الإيجاد في المستقبل أو حاصلة في الحال بالنظر إلى ذاته، ويمكن نقض هذا الدليل بأنه يجري في الإيجاب بعين ما جرى به في إثبات القادرية فيقال: تأثير الموجب في الأثر إما حال وجوده أو حال عدمه إلخ فما كان جوابًا لكم فهو جواب لنا، واستدلوا أيضًا بأن أثر المختار إن كان أولى من الترك لزم الاستكمال بالغير وإن لم يكن أولى

https://t.me/tasvirulkutub/206

لزم العبث وكلاهما محال، وجوابه: أنه يكفي في نفي العبث كونه أولى في نفس الأمر أو بالنسبة إلى الغير من غير أن تكون الأولوية أولى بالفاعل، وإن سمي عبثًا لخلوه عن نفع للفاعل فليس بمستحيل بالنظر للواجب، واستدلوا أيضًا بأنه لو كان قادرًا لا موجبًا لزم انقلاب الممتنع ممكنًا أو جواز كون الأزلي أثرًا للقادر، وجوابه: أن العالم ممكن أزلًا نظرًا لذاته ويمتنع وقوعه في الأزل نظرًا إلى استناده إلى القادر المختار.

عموم قدرته تعالى

قدرة الواجب تعالى عامة التعلق بجميع الممكنات بمعنى أن كل الممكنات واقعة بقدرته وإرادته ابتداء بحيث لا يؤثر سواه في شيء منها فلا يوجد ممكن بغير قدرته، ودليل ذلك أن المقتضي للقادرية ذاته والمصحح للمقدورية هو الإمكان، ولا يرد أنه يجوز اختصاص بعض الممكنات بشرط لتعلق القدرة أو مانع عنه، ومجرد المقتضي والمصحح لا يكفي بدون الشرط وعدم المانع لدفعه بأن النظر إلى ذات الممكن وذات القدرة، وورد أيضًا أنه يجوز أن يكون إمكان كل ماهية مغايرًا بالحقيقة لإمكان الماهية الأخرى فحينئذ لا تكون جميع الماهيات مشتركة في مصحح المقدورية ودَفْعُهُ أن حقيقة إمكان الممكن هي استواء طرفي الوجود والعدم بالنسبة إليه لذاته وهو مستوفٍ جميع الممكنات وليست قدرته مقتصرة على بعض الممكنات وإلا لزم العجز ولما تقدم قبل هذا، ولا يطرؤ عليها العدم لأنها مقتضى لذاته فهي في مرتبة الوجود، والوجود مقتضى الذات ولهذه المناسبة نقول:

https://t.me/tasvirulkutub/206

تحقيق في زيادة الصفات

إن صفات الله تعالى عند المتكلمين القائلين بوجودها وزيادتها على ذات الواجب ليست واجبة بالذات وإلا لزم تعدد الواجب بالذات، ولا يتصور فيها -مع أنها صفة- أن تكون واجبة بالذات وإلا لزم قلب الحقائق فتكون ممكنة، وهي موجودة فتكون مفتقرة إلى مؤثر وتكون متعلق القدرة لأنه لا يخرج ممكن مَّا موجود عن أن تتعلق به، وإذا كانت متعلقًا للقدرة كانت حادثة، وحدوثها بصفة أخرى والصفة الأخرى بصفة أخرى وهكذا فيلزم التسلسل، وإن كانت الصفات ممكنة ولم تتعلق بها القدرة كانت ممكنة موجودة وجدت عنه بطريق الإيجاب فيلزم التخصيص في القواعد العقلية، وأن بعض الممكنات موجود بطريق الإيجاب وبعضها بطريق الاختيار وهو باطل لعموم قدرته تعالى وقيام البرهان العقلي عليه.

والذي يقتضيه النظر السديد في كلام المتكلمين أنه قد سمعت هذه الصفات وقام البرهان العقلي عليها وورد إطلاق المشتق على الواجب فأخذ المتكلمون من هذا كله أن له صفات موجودة زائدة على ذاته، وتوجيه كلامهم ومرجعهم هذا -كما هو مدون في بطون الكتب- لا يفيد أنها موجودة وزائدة فنقول: إن لله صفات هي مقتضى ذاته فهي في مرتبة الوجود فكما أن وجوده مقتضى ذاته وليس بممكن كذلك صفاته مقتضى ذاته فلا تكون الذات مؤثرة فيها لا بطريق الإيجاب ولا بطريق الاختيار؛ فليست ممكنة بل واجبة للذات كوجوب الوجود للذات، ولا يلزم تعدد الواجب لأنها حينئذ من لوازم الذات كما أن الوجود من

https://t.me/tasvirulkutub/206

لوازم الذات فلا فرق بينهما وهذا غاية ما يمكن في توجيه كلام بعض المتكلمين، وبغير هذا لا يعقل كلامهم.

وتوضيح المقام أنه لو كان له تعالى صفات موجودة زائدة على الذات لكانت إما واجبة لذاتها أو ممكنة لذاتها لانحصار الموجود في الممكن والواجب وكلاهما باطل: أما الأول فلأنه يلزم تعدد الواجب لذاته، وقد قام البرهان على عدم تعدد الواجب لذاته، وأما الثاني فلأن الممكن الموجود محتاج في وجوده إلى مؤثر كما قدمناه من أن احتياج الممكن إلى المؤثر في وجوده ضروري فتكون الصفات محتاجة إلى مؤثر، والمؤثر فيها إما الذات أو غيرها، والثاني ممنوع لأنه يؤدي إلى أن تكون الذات محتاجة إلى الغير في قيام صفاتها بها وهو ينافي الوجوب الذاتي فتعين أن يكون المؤثر فيها نفس الذات، وتأثير الذات فيها إما بطريق الإيجاب أو بطريق القادرية؛ فإن كان بطريق الإيجاب فقد قام البرهان العقلي على أنه مؤثر بطريق الاختيار، وقام البرهان العقلي أيضًا على عموم تعلق قدرته تعالى بكل ممكن موجود وتخصيص ذلك بغير الصفات تخصيص في القواعد العقلية وهو باطل، وإن كان تأثيره فيها بطريق الاختيار كانت حادثة، وقد قام البرهان العقلي على عدم قيام الحوادث بذاته.

والمتكلمون يختارون مرة أنها واجبة لذاتها، ولما ورد عليهم أنه يلزم تعدد الواجب لذاته أجابوا: بأن هذا في غير الذات والصفات، وفاتهم أن الصفة باعتبار كونها صفة لا يعقل أن تكون واجبة لذاتها، ومرة أجابوا: بأنه لا تعدد لأنها ليست هو ولا غيره، ويختارون مرة أخرى أنها ممكنة، ولما ورد عليهم أن كل ممكن موجود تتعلق به قدرة الواجب لعموم تعلق القدرة كما قام عليه البرهان،

https://t.me/tasviruLkutub/206

وأن كل ممكن محتاج إلى مؤثر أجابوا بتخصيص عموم تعلق القدرة بغير الصفات، وأنت ترى من هذا كله عدم قيام برهان يصح الاعتماد عليه ليصح كلام بعض المتكلمين بحسب ما نقل عنهم لا كما بيناه قبلًا؛ فلهذا نقول: إن مسألة وجود الصفات وزيادتها ليست مما يجب اعتقاده، والذي يجب على المكلف اعتقاده أن لله صفات وأما أنها موجودة زائدة على الذات فليس من الدين في شيء فاحفظ هذا.

أدلة المعتزلة لعدم عموم القدرة

وقالت المعتزلة: لا يؤثر في الشرور والقبائح لأن صدورها عنه سفه إن كان عالمًا بالقبح وجهل إن لم يكن عالمًا به، ودفعه أنا لا نسلم قبح القدرة على القبيح وأيضًا لا قبيح بالنسبة إليه فإنه ملكه كما سيأتي، وقال البلخي: إنه تعالى لا يقدر على مثل مقدور العبد لأن مقدوره إما طاعة أو سفه أو عبث وذلك محال، ودفعه: أن فعل العبد في نفسه حركة أو سكون، وكونه طاعة أو سفهًا أو عبثًا اعتبارات تعرض للفعل بالنسبة للعبد، وأما فعله تعالى فمنزه عن هذه الاعتبارات؛ فجاز أن يصدر عنه مثل فعل العبد مجردًا عنها فإن الاختلاف بالعوارض لا ينافي التماثل في الماهية.

رب قائل يقول: ما صدر عنه من أمثال أفعالنا إما أن يشتمل على مصلحة أو مفسدة أو يخلو عنهما، وعلى التقادير يكون متصفًا بشيء من الاعتبارات المذكورة. نقول له: ذلك الفعل الصادر خال عن الغرض كسائر أفعاله المنزهة عن الأغراض فلا يتجه أن يقال هناك مصلحة أو مفسدة لأن هذا إذا كان الفعل صادرًا ممن شأنه ذلك، أما إذا وقع ممن فعله منزه عن الغرض فلا يتصف به،

https://t.me/tasvirulkutub/206

وقال أبو علي: لا يقدر على نفس مقدور العبد لامتناع اجتماع مؤثرين على أثر واحد فيما لو أراده معًا، ولأن المقدور يوجد عند توافر دواعي القادر ويبقى على العدم عند توافر صوارفه؛ فلو كان نفس مقدور العبد مقدورًا لله تعالى فعند إرادة الله مقدور العبد وكراهية العبد له وعدم إرادته له يلزم وقوعه لتحقق الداعي ويلزم عدم وقوعه لوجود الصارف، ومرجع هذا إلى برهان التمانع، وهذا يدفع بأن قدرة العبد لم تتعلق به على طريق التأثير بل على طريق الكسب فلا تأثير لها في الوجود أصلًا.

رأي الفلاسفة

والفلاسفة قالوا: إنه تعالى واحد حقيقي لا يصدر عنه إلا واحد حقيقي، والصادر عنه ابتداء هو العقل الأول والبواقي صادرة عنه بالوسائط، ولما لم يكن هذا الرأي محررًا عن الفلاسفة ولم يقم برهان عليه، وكل ما فرع على هذا الرأي قول بلا دليل، ولم يقع لنا فيما رأيناه من الكتب إلا مقالتهم مروية من غير دليل فلهذا لا يجاب عن هذا الرأي إلا بعد الوقوف على دليلهم محررًا، ولم أقف عليه، ولذلك قال بعض الكاتبين على خيال العقائد: إن هذا المذهب غير محرر فنقله والجواب عنه مع عدم التحرير تكثير لسواد الكلام فقط.

علمه تعالى

علم الواجب تعالى هو انكشاف الواجبات والمستحيلات والجائزات له تعالى انكشافًا تامًّا بحيث يعلم الواجب واجبًا والمستحيل مستحيلًا والجائز جائزًا، وبالجملة يعلم كل شيء أي كل ما يمكن أن يعلم ويخبر عنه كليًّا كان أو جزئيًّا

https://t.me/tasvirulkutub/206

على حقيقته وما هو عليه، وهو ثابت للواجب إجماعًا من كل من يثبت الواجب ولكن طريق الإثبات مختلف.

فقال جماعة: إنه عالم لأنه فاعل مختار وكل فاعل مختار عالم، أما الكبرى فظاهرة وأما الصغرى فلأن الفاعل المختار هو الذي يسبق فعله قصده ويمتنع توجه القصد إلى ما ليس بمعلوم، وما نراه من عجيب فعل المخلوقات فمن إلهام الله لها هذا العلم عند الفعل أو يخلقها عالمة بذلك، وبعبارة أخرى أنه قد يصدر عن الحيوانات العجم بالقصد والاختيار أفعال متقنة محكمة في تدبير مساكنها وتدبير معايشها كالنحل والنمل والعنكبوت وكثير من الوحوش والطيور مع أنها ليست من أولي العلم، وصدوره عنها إما بخلق الله لها عالمة بذلك أو إلهامه لها هذا العلم عند الفعل، واستدلوا أيضًا بأنه فاعل فعلًا متقنًا وكل من يفعل فعلًا متقنًا فهو عالم، أما الكبرى فظاهرة وأما الصغرى فلما ثبت أنه خالق لعالم الأفلاك والعناصر ولما فيها من الأعراض والجواهر وأنواع المعادن والنبات على انتساق وانتظام وإتقان وإحكام تحار فيه العقول ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤] وبالجملة اشتمال الأفعال والآثار على لطائف الصنع وبدائع الترتيب وحسن الملاءمة للمنافع والمطابقة للمصالح على وجه الكمال يجعل العقل يحكم حكمًا ضروريًّا بأن هذا لا يصدر إلا عن عالم، وفي تطور النطفة من حال إلى حال وحفظ الجنين حتى يتكامل وتطور خلقه وقوته ما يكفيك برهانًا على علم

https://t.me/tasvirulkutub/206

خالقه، والطريق الأول أسدُّ من الطريق الثاني لجواز أن يقال: يجوز أن يصدر عن الواجب موجود تصدر عنه هذه الأفعال المتقنة المحكمة ويكون له العلم والقدرة، ومنع هذا التجويز بأن الواجب فاعل مختار فلابد من الرجوع إلى الطريق الأول.

أدلة الحكماء لإثبات العلم

وقال جماعة آخرون وهم الحكماء: الواجب عالم لأنه مجرد، وكل مجرد عالم لأن التجرد يستلزم إمكان المعقولية لأنه بريء من الشوائب وكل ما هو كذلك لا يحتاج إلى عمل حتى يصير معقولًا، وإمكان المعقولية يستلزم إمكان المصاحبة بينه وبين العاقل إياه، وهذا الإمكان لا يتوقف على حصول المجرد في جوهر العاقل لأن حصوله فيه نفس المصاحبة فإذن المجرد سواء وجد في العقل أو في الخارج يلزمه إمكان مصاحبة المعقول، وإذا لم يتوقف إمكان المصاحبة على وجود المجرد في العقل أمكنت المصاحبة حال وجود المجرد في الخارج، ولا يتصور ذلك إلا بحصول الغير في المجرد وحلوله فيه وهو عين تعقله؛ فإذن كل مجرد يصح أن يعقل غيره وكل ما يصح للمجرد واجب له بالفعل لأن القوة من لواحق المادة، وهذا الدليل مبني على مذهبهم من وجود المجردات.

وأيضًا لقائل أن يقول: لا نسلم أن المجردات في صيرورتها معقولة لا تحتاج إلى عمل يعمل بها إنما يصح ذلك إذا انحصر المانع من التعقل في المادة وتوابعها وهو ممنوع، وأيضًا لا نسلم أن كل مجرد يصح أن يعقل فإنه يجوز أن يكون بعض المجردات يمتنع تعقله فإن ذات واجب الوجود مجرد يمتنع أن يعقل.

https://t.me/tasviruliqtuub/206

واستدلوا أيضًا بأنه عالم بذاته لأنه مجرد ولا معنى لتعقل المجرد ذاته سوى حضور ذاته عند ذاته بمعنى عدم الغيبة عنها لاستحالة حصول المثال فثبت أنه عالم بذاته وهو يستلزم ثبوت العلم له وأما ثبوت علمه لغيره فلأنه لما ثبت أنه عالم بذاته وهو المبدئ للممكنات والعالم بالمبدئ عالم بذي المبدئ لأن العلم بالشيء يستلزم العلم بلوازمه وهي لا تعقل بدون العلم بالمعلوم وما يتبعه من اللوازم، وورد على هذا أن العلم بالعلة لا يستلزم العلم بالمعلول فإن العلم بما هو مبدئ له بلا وسط لا يستلزم العلم بجميع السلسلة، وإلا لزم من العلم بالشيء العلم بجميع لوازمه وهو باطل، ودفع هذا أن الكلام في علم الواجب وهو العلم التام، والعلم التام يستلزم ذلك، ولا يصح إثبات علمه تعالى بالسمع فإن التصديق بإرسال الرسل وإنزال الكتب يتوقف على التصديق به، وقول القائل: إذا ثبت صدق الرسول بالمعجزة حصل التصديق بكل ما أخبر به وإن لم يخطر بالبال كون المرسل عالمًا مكابرة.

عموم تعلق علمه تعالى

الواجب تعالى يعلم المعلومات كلها واجبة وممكنة وممتنعة كما هي عليه من كونها كلية أو جزئية ومن كونها واجبة أو ممكنة أو مستحيلة؛ فالعلم أعم متعلقًا من القدرة لأنها تختص بالممكنات دون الواجبات والممتنعات لأنها الصفة التي يتمكن الفاعل بها من الفعل والترك، وهذا لا يكون في الواجبات والممتنعات، والدليل على هذا مثل ما تقدم في القدرة من أن الموجب للعالمية ذاته إما بوسط كما هو رأي مثبت الصفات أو بلا وسط كما هو رأي غيرهم، والمصحح للمعلومية نفس المعلوم، ونسبة الذات إلى الكل على السواء فلو اختصت عالميته

https://t.me/tasvirulkutub/206

بالبعض دون البعض كان ذلك لمخصص وهو محال لامتناع احتياج الواجب في صفاته وكمالاته لمنافاته الوجوب الذاتي.

واعلم أن الباري لما لم يكن زمانيًّا هو ولا صفاته الحقيقية زمانية لم يتصف الزمان مقيسًا إليه بالمضيِّ والاستقبال والحضور بل نسبته إلى الكل سواء؛ فالموجودات من الأزل إلى الأبد كل معلوم له في وقته وليس في علمه كان وكائن وسيكون بل هي حاضرة عنده في أوقاتها؛ فهو عالم بخصوصيات الجزئيات وأحكامها لكن لا من حيث دخول الزمان فيها بحسب أوصافها الثلاثة؛ إذ لا تحقق لها بالنسبة إليه، ومثل هذا العلم يكون ثابتًا مستمرًّا لا يتغير أصلًا كالعلم بالكليات، وهذا معنى قولهم: إنه يعلم الجزئيات على الوجه الكلي أي يعلم الجزئيات كما يعلم الكليات فيعلم الجزئيات من حيث هي طبائع مجردة عن المشخصات من حيث تجب بأسبابها ليكون الإدراك مع كونه كليًّا يقينيًّا منسوبة إلى مبدأ طبيعته النوعية موجودة في شخصه ذلك لا أنها غير موجودة في غير ذلك الشخص بل مع تجويز أنها موجودة في غيره، والمراد أن تلك الجزئيات إنما تجب بأسبابها من حيث هي طبائع أيضًا ثم تخصص تلك الجزئيات بطبيعة ذلك المبدأ، وخلاصته أن المعلوم في الجزئيات هو الأمر الكلي فيعلم زيدًا مثلًا من حيث هو إنسان أي حال كون زيد منسوبًا إلى طبيعة نوعية هي الإنسان من حيث كونه فردًا منها وتوجد تلك الطبيعة في غيره أيضًا، والدليل على ذلك أنه لو علم الجزئيات على الوجه الجزئي كما لو علم أن زيدًا متحرك فعند تغير المعلوم أي عند سكونه يلزم إما الجهل أو التغير في صفاته لأنه إن بقي العلم الأول يلزم الجهل وإن لم يبق يلزم التغير في صفاته وهما محالان، ورد هذا: أنا لا

https://t.me/tasvirulkutub/206

نسلم أنه لو لم يتغير العلم الأول يلزم الجهل وإنما يلزم ذلك لو لم تتغير الإضافة والتعلق دون نفس العلم وهو ممنوع؛ فإنه عند تغير المعلوم تتغير الإضافة والتعلق ولا يتغير العلم الذي هو الصفة الحقيقية فلا يلزم الجهل ولا التغير في صفاته فإن تغير الإضافات واقع فقد كان الواجب قبل كل حادث ثم يصير معه ثم يصير بعده، والتغير في الإضافة لا يوجب التغير في المضاف، وهذا كما ترى مبناه أن العلم صفة ذات إضافة، وأما على أنه إضافة كما رأى بعضهم فالإضافات اعتبارات وتعلقات وتغيرها لا يوجب تغير الذات.

وقيل: إنه تعالى لا يعلم ما لا يتناهى لأن ما لا يتناهى ليس بمتميز لأنه لو كان متميزًا لكان له حد وطرف به يتميز وينفصل عن الغير، وإذا كان له طرف فليس غير متناه، وكل معلوم متميز ولأنه لو كان عالمًا بما لا يتناهى لكان له علوم غير متناهية؛ لأن العلم بكل معلوم يغاير العلم بغيره لأنه يمكن أن يكون الشيء معلومًا وغيره غير معلوم فلو لم يكن بين العلمين تغاير لكان ذلك الغير أيضًا معلومًا بعين العلم الذي هو واحد واللازم باطل بالضرورة ودفع هذين الدليلين بأن المعلوم كل واحد على حدة وهو متميز ومتناه فعلمه بغير المتناهي علمه بكل واحد على حدة، وبأن علمه تعالى صفة واحدة لكن تعلقاته غير متناهية وكذا متعلقاته غير متناهية، واللانهاية في التعلق والمتعلق غير ممنوعة، ولك أن تقول: ما قدمته أيها المستدل مرجعه إلى قياس الغائب على الشاهد لم لا يجوز أن يكون له تعالى علوم غير متناهية وما قلته من أن غير المتناهي غير معلوم لأن الذهن لا يحيطه بغير المتناهي والعلم يقتضي الإحاطة فلا يكون معلومًا، كل

https://t.me/tasvirulkutub/206

هذا مرجعه إلى قياس الغائب على الشاهد وهو غير مفيد لليقين. وقال جماعة: لا يعلم ذاته لعدم الإثنينية، والتغاير بين العالم والمعلوم ودفعه أن التغاير الاعتباري كاف كما في علمنا بأنفسنا، وقالوا أيضًا: لا يعلم غيره لأنه يوجب كثرة في الذات الأحدي من كل وجه لأن العلم بأحد المعلومين غير العلم بالآخر لما قدمنا فيلزم بحسب كثرة المعلومات كثرة الصور في الذات، ويبطل هذا أن علمه تعالى ليس إلا تعلقًا بالمعلوم من غير ارتسام صورة فلا كثرة إلا في التعلقات والإضافات، وبيان ذلك على ما ذكره بعض أفاضل المتأخرين أن حصول الأشياء له حصول للفاعل، وذلك بالوجوب وحصول الصور المعقولة لنا حصول للقابل وذلك بالإمكان، ومع ذلك فلا تستدعي صورًا مغايرة لها فإنك تعقل شيئًا بصورة تتصورها أو تستحضرها فهي صادرة عنك بمشاركة ما من غيرك وهو الشيء الخارجي، ومع ذلك التعقل فإنك لا تعقل تلك الصورة بغيرها بل كما تعقل ذلك الشيء بها تعقلها بنفسها من غير أن تتضاعف الصور فيك، وإذا كانت حالك مع ما يصدر عنك بمشاركة غيرك بهذه الحال فما ظنك بحال من يعقل ما يصدر عنه لذاته من غير مداخلة الغير فيه ثم ليس كونه محلًّا لتلك الصور شرطًا في التعقل بدليل أنك تعقل ذاتك بدون ذلك بل المعتبر حصول الصورة لك حالة كانت أو غير حالة، والمعلومات الذاتية للعاقل الفاعل لذاته حاصلة له من غير حلول فيه فهو عاقل إياها من غير أن تكون حالة فيه على أن كثرة الصفات في الذات لا تمتنع، وقال جماعة: يمتنع علمه بالمعدوم لأنه نفي محض فلا تميز فيه، وجوابه: أن العلم محتاج إلى التميز في نفس العالم لا إلى التميز في الخارج.

https://t.me/tasvirulkutub/206

حياة الواجب وسمعه وبصره

اتصاف الواجب بالحياة: قد اتفقت عليه العقلاء أجمع، ودليل ذلك أنه قادر وعالم لما تقدم من البراهين، وكل قادر وعالم فهو حي بالبداهة، واختلف في معنى الحياة فقيل: هي صحة اتصافه تعالى بالقدرة والعلم، وقيل: هي صفة تقتضي ذلك، ودليل الأخير أنها لو لم تكن صفة تقتضي الصحة لكان اختصاصه تعالى بهذه الصحة ترجيحًا بلا مرجح، ونقض بأنه لو كان صحيحًا لزم أن اختصاص ذاته بهذه الصفة بصفة أخرى وإلا لزم الترجيح بلا مرجح؛ فيلزم التسلسل، وبالجملة ليس الأمر الذي تقتضيه ذاته لذاته حتى يندفع التسلسل بواجب أن يكون صفة تقتضي الصحة، لم لا يجوز أن يكون الأمر هو نفس صحة القدرة والعلم فإثبات صفة تقتضي الصحة يحتاج إلى دليل، وليس هذا النزاع نزاعًا في تفسير معنى لغوي بل هو بيان معنى الصفة باعتبار قيامها بالواجب، ولذلك جاء الاستدلال وعلم أيضًا من الدين بالضرورة وثبت بالكتاب والسنة أنه تعالى حي.

السمع والبصر

«والسمع والبصر أيضًا ثابتان» للواجب لأن كل حي يصح كونه سميعًا بصيرًا، وكل ما يصح للواجب من الكمالات يثبت له بالفعل لبراءته عن أن يكون له ذلك بالقوة، وهذا الدليل يوضح أنه لا خفاء في أن المتصف بهاتين الصفتين أكمل ممن لا يتصف بهما؛ فلو لم يتصف الباري بهما لزم أن يكون غيره أكمل منه وهو باطل بالضرورة، والإنصاف أن ما تقدم يرجع إلى قياس الغائب على الشاهد فالحق أن الدليل على ثبوتهما الإجماع، وقيام الأدلة السمعية على كونه تعالى سميعًا بصيرًا، ولا يتوقف الدليل النقلي على ثبوتهما فلا يلزم دور، ولا يرد

https://t.me/tasvirulkutub/206

أنه لو كان سميعًا بصيرًا لكان المسموع والمبصر قديمين أيضًا لامتناع السمع بدون المسموع والبصر بدون مبصر؛ لجواز أن يكون كل منهما صفة قديمة ولها تعلقات حادثة، ولا يرد أيضًا أنه لو كان سميعًا بصيرًا لكان جسمًا لأن السمع والبصر تأثير للحواس عن المحسوسات أو حالة إدراكية تتبعه، وليست الحواس إلا قوى جسمانية لأن مرجع هذا إلى قياس الغائب على الشاهد وهي في الشاهد تقارن ما ذكر ولا حجة على الاشتراك.

والسمع والبصر مغايران للعلم لأنه قد دلت الحجج السمعية على أنه تعالى سميع بصير، ولفظ السمع والبصر ليس بحقيقة في العلم بالمسموع والمبصر، وصرف اللفظ عن الحقيقة إلى المجاز لا يجوز إلا عند المعارض وليس في العقل ما يصرف الحجج السمعية عن ظاهرها فيجب الإقرار بها بالمقتضي السالم عن المعارض، وكونه سميعًا بصيرًا ليس معناه أنه سميع وبصير بآلة بل سمعه وبصره بدون ذلك لاستحالة الآلة عليه تعالى فسمعه بذاته أو بصفة، وأما حقيقة ذلك السمع وذلك البصر فمما لا مجال للعقل فيه كباقي الصفات.

اتصاف الواجب تعالى بالإرادة

إثبات الإرادة للواجب تعالى متفق عليه عند الجمهور، وهو فرع تصور معناها، واختلفوا فيه، ولابد قبل ذلك من بيان معنى الاختيار والقصد لأنه كثيرًا ما تشتبه هذه الثلاثة.

الفرق بين الإرادة والقصد والاختيار

فالفرق بين الإرادة والاختيار اعتباري؛ فإن المختار ينظر إلى الطرفين فيختار أحدهما، والمريد ينظر إلى الطرف الذي يريده، والقصد هو الإرادة المقارنة للفعل قال جمهور الحكماء: إن الإرادة للواجب هي نفس العلم بجميع الموجودات من

https://t.me/tasvirulkutub/206

الأزل إلى الأبد وبأنه كيف ينبغي أن يكون نظام الوجود على الوجه الأكمل وبكيفية صدوره عنه حتى يكون الموجود على وفق المعلوم على أحسن النظام من غير قصد ويسمون هذا العلم عناية.

وقال غيرهم: الإرادة هي العلم بما في الفعل من المصلحة الداعية إلى الإيجاد، وقال النجار: الإرادة كونه غير مغلوب ولا مكره. وقال الكعبي: الإرادة بالنسبة إلى أفعاله تعالى علمه بها وبالنسبة إلى أفعال غيره أمره بها، وقال غير هؤلاء جميعًا: الإرادة صفة مغايرة للعلم والقدرة والأمر مرجحة لبعض مقدوراته على بعض، والدليل له أن تخصيص بعض المقدورات بالتحصيل وبعضها بالتقديم والتأخير وتخصيصها بأوقات معينة مع جواز حصولها قبلها وبعدها يستدعي مخصصًا وليس ذلك المخصص نفس العلم لأن العلم تابع للمعلوم فلا يكون متبوعًا لامتناع الدور، وبيانه أن العلم المشابه للتصور عام للواقع وغيره فلا يكون مرجحًا، والعلم المشابه للتصديق فرع الوقوع والوقوع فرع الإرادة المخصصة، وليس هو أيضًا القدرة لأن القدرة نسبتها إلى المقدورات على السواء فلا تخصص مقدورًا دون مقدور آخر ولا وقتًا معينًا دون وقت آخر من الأوقات، وغير الأمر فإن الأمر معناه الطلب، والإرادة بها التخصيص فلابد من صفة أخرى غير العلم والقدرة والأمر لأجلها اختص بعض المقدورات بالحدوث دون بعض وبوقت معين دون غيره، وتلك الصفة هي الإرادة.

الدليل على أنه لا داعي لصفة غير العلم والقدرة

فالقدرة شأنها التأثير والإيجاد، وشأن الإرادة الترجيح، والمؤثر من حيث هو مؤثر غير المرجح من حيث هو مرجح، ولا يرد أن علمه تعالى بحدوثه في الوقت المعين يرجحه لعلمه تعالى بالأشياء كلها؛ فيعلم أن هذا يقع وأن ذاك لا يقع،

https://t.me/tasvirulkutub/206

ووجود ما علم الله عدمه محال وبالعكس فلا جرم علمه بحدوثه في الوقت المعين يرجحه فإن خلاف المعلوم محال أو علمه تعالى بما في حدوثه في ذلك الوقت من المصلحة يرجحه فإن خلاف الأصلح محال؛ لأنا ندفع هذا بعدم جواز أن يكون إمكان حادث مخصوصًا بوقت معين وإلا لكان قبل ذلك الوقت ذلك الحادث ممتنع الوجود فصار ممكن الوجود وهو محال لأن الممتنع لا يصير ممكنًا. والعلم بأن الشيء سيوجد إنما يتعلق به إذا كان الشيء بحيث سيوجد لأن العلم بأن الشيء سيوجد تابع لكونه بحيث سيوجد فالحيثية سابقة على العلم فلا يكون كونه بحيث سيوجد من أجل العلم وإلا لزم الدور، ولا يجوز أن يكون علمه بما في الفعل من المصلحة مرجحًا له، وإنما يجوز ذلك لو كانت رعاية الأصلح واجبة عليه تعالى وذلك ممنوع كما سيأتي.

وهذه الوجوه المتقدمة ليست أدلة وإنما هي تنبيهات لأن الإرادة بالمعنى المتقدم مغايرة للعلم والقدرة والطلب بالبداهة، ولا يقال: إن نسبة الإرادة إلى الفعل والترك وإلى جميع الأوقات على السواء إذ لو لم يجز تعلقها بالطرف الآخر وفي الوقت الآخر لزم نفي القدرة والاختيار، وإذا كانت على السواء فتعلقها بالفعل دون الترك، وفي هذا الوقت دون غيره يفتقر إلى مرجح ومخصص لامتناع وقوع الممكن بلا مرجح فيلزم تسلسل الإرادات لأنا نجيب بأنها إنما تتعلق بالمراد لذاتها من غير افتقار إلى مرجح آخر لأنها صفة شأنها التخصيص والترجيح ولو للمساوي بل المرجوح وليس هذا من وجود الممكن بلا مرجح.

https://t.me/tasvirulkutub/206

ولا يرد أيضًا أنه عند تعلق الإرادة لا يبقى التمكن من الترك فينتفي الاختيار؛ لأن الوجوب بالاختيار محض الاختيار وبقولنا: إن تعلق الإرادة لذاتها -يندفع أنها إن تعلقت لغرض لزم الاستكمال بالغير لأن الغرض غير، وإن تعلقت لا لغرض كان ذلك عبثًا، والعبث عليه محال.

وجه الدفع: أنها تتعلق لذاتها وليس معنى أن تعلقها لذاتها أنه يجب أن تتعلق بل معناه أنها لا تحتاج إلى مرجح لتعلقها غير ذاتها، وبهذا يندفع ما ورد في هذا المقام من أن إرادة أحد الضدين إن كانت مغايرة لإرادة الآخر وكانت كل واحدة منهما لذاتها متعلقة بأحدهما على التعيين اتجه أن يقال: إذا لزم أحد الإرادتين ذات المريد لم تكن له الإرادة المتعلقة بالجانب الآخر بدلًا عن الإرادة الأولى؛ فلا قدرة بمعنى صحة الفعل والترك، وإذا لم يلزم جاز تجدد الإرادة وحدوثها، وإن لم تكن مغايرة لها بل تتعلق إرادة واحدة بهذا تارة وبذاك تارة أخرى؛ فإذا كان تعلقها بأحدهما لذاتها لم يتصور تعلقها بالآخر ويلزم الإيجاب.

ووجه الدفع أن ذات الإرادة يصح تعلقها بحسب الذات بمعنى عدم الاحتياج إلى الغير، وهذا المعنى هو المحقق للاختيار، ولها تعلقات شتى بحسب الوجود والعدم.

عموم تعلق الإرادة

إرادة الواجب عامة التعلق بجميع الممكنات؛ فكل ما أراده الله تعالى فهو كائن وكل ما لم يرده لم يكن، وهذا معنى قول السلف: (ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن)، وخالفت المعتزلة في الأصلين ذهابًا منهم إلى أنه يريد من الكفار

https://t.me/tasvirulkutub/206

والعصاة الإيمان والطاعة ولا يقع مراده، ويقع منهم الكفر والعصيان وهو غير مراد له، وسيأتي تمام هذا في مبحث الأفعال إن شاء الله تعالى.

صفة الكلام

لا خلاف بين أرباب الملل جميعًا في كون الواجب تعالى متكلمًا، وإنما الخلاف في معنى كلامه، ودليل إثبات الكلام للواجب سمعي وهو ما نقل تواترًا عن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من أنه تعالى أمر بكذا ونهى عن كذا وأخبر بكذا، وكل هذا من أقسام الكلام، وليس في إثبات الكلام للواجب بما نقل تواترًا عن الأنبياء دور؛ لأن ظهور المعجزة كاف في الدلالة على صدقهم في دعواهم النبوة وليس تصديقه تعالى لهم كلامًا له تعالى حتى يجيء الدور بل تصديقه لهم بإظهار المعجزة على صدق دعواهم سواء كانت المعجزة من جنس الكلام من حيث كونه معجزًا كالقرآن أم لا .

المذاهب في الكلام

واعلم أن الفرق المتنازعة في هذا المقام أربع: الأشاعرة، والحنابلة، والكرامية، والمعتزلة، وبيان مذاهبهم أن الأشاعرة يقولون: كلام الواجب وصف له ووصف القديم قديم، ويريدون من الكلام المعنى النفسي كما سيتضح . والحنابلة يقولون هذا بعينه ولكن الكلام عندهم هو الحروف والأصوات، وهي عندهم قديمة. والكرامية يقولون: كلام الواجب مركب من الحروف والأصوات وكل مركب من الحروف والأصوات حادث . والمعتزلة يقولون هذا بعينه ولكن الفرق بين المذهبين أن الكرامية يجعلون كلامه قائمًا به مع كونه حادثًا

https://t.me/tasvirulkutub/206

لأنهم يجوزون قيام الحوادث بذاته، والمعتزلة لا يجعلون كلامه قائمًا به لأنهم لا يجوزون قيام الحادث بذاته فهناك قياسان متعارضان.

وبما بيناه ظهر أن الأشاعرة والحنابلة يتفقون على صورة القياس الأول ويتخالفان في معنى موضوع صغراه؛ فالأشاعرة يقولون: كلام الله صفة ليست من جنس الحروف والأصوات قائمة بذاته منافية للسكوت والآفة، هو بها آمر ناهٍ ومخبر وغير ذلك، يدل عليها بالإشارة والعبارة والكتابة؛ فالاختلاف في الدالِّ دون المسمى إذ قد تختلف العبارات بالأزمنة والأمكنة والأقوام: أما الأول فبأن التعبير عن إرسال زيد قبل وقوعه يكون بنرسل وبعد وقوعه بأرسلنا، وأما الثاني فلأن الإشارة إليه إذا كان قريبًا تكون بهذا، وإذا كان متوسطًا تكون بذاك، وإذا كان بعيدًا تكون بذلك، وأما الثالث فبأن التعبير بالعربي في القرآن وبالسرياني في الزبور وبالعبري في التوراة وباليوناني في الإنجيل، ويقربه تمام التقريب قول القائل:

عباراتنا شتى وحسنك واحد ... وكل إلى ذاك الجمال يشير

والحنابلة يقولون: كلام الله تعالى هو المركب من الحروف والأصوات، وهو وصف له تعالى وهو قديم لأنه لا كلام عندهم إلا المركب من الحروف والأصوات وهي قديمة عندهم قائمة بذاته تعالى. والكرامية والمعتزلة يتفقان على صورة القياس الثاني، والاختلاف بينهما في كبراه من حيث قيامه بذاته تعالى وعدم قيامه؛ فالكرامية لما جوزوا قيام الحوادث بذاته تعالى جعلوا كلامه المركب من الحروف والأصوات قائمًا به، والمعتزلة لم يكن عندهم كلام إلا المركب من

https://t.me/tasvirulkutub/206

الحروف والأصوات وهي حادثة، ومنعوا قيام الحوادث بذاته فجعلوا كلامه تعالى ليس وصفًا له قائمًا به بل قائمًا بغيره، ونسبة الكلام إليه تعالى عندهم على معنى أنه خالق للكلام في الغير أي مخلوق له بواسطة فلا ينافي مذهبهم من أن أفعال العباد مخلوقة للعباد كما سيأتي.

وأنت ترى مما بيناه سابقًا أن الفرق الثلاثة غير الأشاعرة متفقون على أنه لا معنى للكلام سوى المركب من الحروف والأصوات، والأشعري ومن معه يجعلون للكلام معنى غير المركب من الحروف والأصوات، وهو حقيقة فيه بل هو الحقيقة على الأصل- على ما سيأتي بيانه.

جواب عن رأي الحنابلة في الكلام وقيامه بذات الله

وها نحن نتكلم مع الفرق الثلاثة فنقول للحنابلة: مذهبكم باطل وأن الحروف المترتبة المتعاقبة لا تكون أزلية لأن الأزل ينافي ذلك وكيف ينسب للإمام المجتهد مثل هذا، وأجاب بعضهم عنه فقال: إن التعاقب في الوجود تعاقب في الترتيب كالمكتوب في المصحف فإنه قار الوجود مع أنه متعاقب بمعنى أنه إذا عكس ترتيبه لا يكون قرآنًا فحصول كل حرف بعد الآخر إنما هو لعدم مساعدة الآلة فينا، وأما من تنزه عن الآلة فكماله مستمر كما زعم الأشعري أو نقول: إن ترتيب الحروف والأصوات كالطابع لا يظهر ترتيبه إلا عند الطبع على الورق ونقول للكرامية: قيام الحوادث بذاته سيأتي بطلانه، ونقول للمعتزلة: نحن نوافقكم على عدم قيام الحوادث بذاته، ونقول للفرق جميعًا: لم حصرتم

https://t.me/tasvirulkutub/206

معنى الكلام في المرتب من الحروف والأصوات، وكيف تحصرونه فيه، وله معنى آخر هو حقيقة فيه وقد قدمناه.

الفرق بين الكلام النفسي والعلم والإرادة وتحقيق معنى الكلام النفسي

ونقول في إثبات ذلك المعنى النفسي: إن من يورد صيغة أمر أو نهي أو خبر أو استخبار أو غير ذلك من أنواع الكلام يجد في نفسه معاني لا تختلف باختلاف العبارات بحسب الأوضاع والاصطلاحات، وهذه المعاني يقصد المتكلم حصولها في نفس السامع ليجري على موجبها فهي غير إرادة التكلم وغير علم المتكلم بالمعنى، وإن كانا متلازمين فمغايرته للعلم والإرادة في غاية الظهور فقول المعتزلة: إن الذي نجده من أنفسنا إنما هو العلم بما نتكلم به أو إرادته مكابرة للحس، وهذا المعنى هو الذي شاع عند أهل اللسان إطلاق اسم الكلام عليه كما ورد في بيت الأخطل وغيره؛ فثبت أن هناك معنى غير العلم وغير الإرادة ويطلق عليه اسم: الكلام.

وربما يقال: إن هذا الذي نجده من أنفسنا وقسنا عليه ما للواجب سبحانه وتعالى فيه قياس الغائب على الشاهد وهو باطل فجوابه: أنه إذا ثبتت مغايرته للعلم الإنساني ثبتت مغايرته للعلم المطلق؛ لأن عين الشيء لا يقبل الغيرية أصلًا لكن يرد عليه أن هذا إنما يتم إذا اتحدت ماهية العلم في الغائب والشاهد وهو ممنوع، والحق الذي يقتضيه النظر الصحيح هو أن الله تعالى طلب الإيمان من الكفار ولم يرده منهم: أما الأول فلأنه وعدهم الثواب بالإيمان والعقاب بتركه، وأما الثاني فلما ثبت بالدليل أن الإرادة هي الصفة المخصصة فإذًا يكون

https://t.me/tasvirulkutub/206

الطلب غير الإرادة بالنسبة لله فتم المطلوب، وليس طلب الله علمه وهو ظاهر بعد أن أنكر المعتزلة المعنى النفسي بعدم الفرق بينه وبين العلم والإرادة، وأثبتنا الفرق بما قدمناه.

أدلة المعتزلة على مذهبهم

استدلوا بأنه معلوم بالضرورة أن القرآن -وهو كلام الله- هو هذا الكلام المؤلف المنتظم من الحروف المسموعة وله أول وله آخر فهو حادث وخواصه المشهورة إنما تصدق على هذا المؤلف الحادث، ورد هذا الاستدلال أن كلام الله يطلق بالاشتراك أو المجاز المشتهر على المؤلف المخصوص الذي ترجع إليه الخواص كما يطلق على المعنى القائم بالنفس حقيقة وتوضيحه: أن القرآن ذكر؛ لقوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ﴾ [الأنبياء: ٥٠] ولقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف: ٤٤]، والذكر محدث لقوله: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢]، ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ مُحْدَثٍ﴾ [الشعراء: ٥] وعربي لقوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣] والعربي هو اللفظ لأن المعاني مشتركة بين اللغات، ومنزل على النبي ﷺ بالنص والإجماع، والمعنى القديم القائم بذاته تعالى لا ينزل؛ فقد ورد أنه نزل دفعة إلى سماء الدنيا فحفظته الحفظة ثم نزل به جبريل منجمًا حسب المقتضيات والوقائع ولكون كلمة «كن» واقعة عقب إرادة التكوين في قوله: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] يقتضي حدوثها وهي قسم من كلامه تعالى.

ونوقش في دلالة هذا على حدوثها بأن عموم لفظ «شيء» من حيث وقوعه في سياق النفي معنى أي ليس قوله: «لشيء» مما يقصد إيجاده، وإحداثه يقتضي

https://t.me/tasvirulkutub/206

قدمها؛ إذ لو كانت حادثة لكانت واقعة بكلمة أخرى سابقة ويتسلسل، وإن جعل هذا الكلام لا على حقيقته بل مجازًا عن سرعة الإيجاد فلا دلالة فيه على حدوث كن، ونقول أيضًا: حقيقة هذا التركيب أنه ليس قوله لشيء من الأشياء عند تكوينه إلا هذا القول وهو لا يقتضي ثبوت هذا القول عند كل شيء؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ما قولي لأحد من الناس عند إرشاده إلا أن أقول له: افعل كذا، لم يدل على أنك تقول: افعل كذا لكل أحد بل على أنك لو قلت في حقه شيئًا لم يكن إلا هذا القول. والجواب عن جميع هذا: ما تقدم من أن الكلام يطلق بالاشتراك أو المجاز المشهور على المعنى النفسي.

واستدلوا أيضًا بأنه لو كان له كلام في الأزل لكان متنوعًا في الأزل، والأمر والخبر في الأزل ولا مأمور ولا سامع سفه؛ فكيف يتصور ثبوته لله تعالى، وجواب هذا الاستدلال أولًا: أنا نمنع أنه لو وجد لكانت له أنواع، وهذا من قياس الغائب على الشاهد، ويكون تنوعه في ما لا يزال بحسب تعلقاته، وثانيًا نقول: إن وجود المخاطب إنما هو في الكلام اللفظي دون الكلام النفسي؛ أما النفسي فيكفيه الوجود العلمي أو أن السفه والعبث إنما يلزم لو ألزم المعدوم وأمر في عدمه، وأما على تقدير وجوده بأن يكون طلبًا للفعل ممن سيكون فلا سفه فيه ولا عبث بل هو واقع كما في طلب الرجل الذي أخبره صادق بأنه سيوجد له ولد تَعلَّمَ هذا الولد، وكما في خطابات النبي ﷺ بأوامره ونواهيه لكل مكلف يوجد إلى يوم القيامة لأن اختصاص خطاباته بأهل عصره وثبوت الحكم فيمن عداهم بطريق القياس بعيد جدًا، وما عدا الجواب الأول يجعل التنوع أزليًا

https://t.me/tasvirulkutub/206

ومتعلقًا على ما بيناه، والجواب الأول يجعل الكلام أزليًا ولا تنوع له إلا فيما لا يزال عند تعلقه.

واستدل المعتزلة أيضًا بأنه لو كان له كلام قديم لاستوت نسبته إلى جميع المتعلقات لأن تعلقه لذاته كتعلق العلم لذاته فكما أن العلم يتعلق بجميع ما يصح أن يتعلق به لذاته كذلك الكلام يتعلق بجميع ما يصح أن يتعلق به، وبما أن الحسن والقبح شرعيان عند من يثبت الكلام القديم صح في كل فعل أن يأمر به وينهى عنه فيلزم تعلق أمره ونهيه بالأفعال كلها فيكون كل فعل مأمورًا به ومنهيًا عنه وهو باطل، ورد هذا الاستدلال: أن تعلق الكلام ببعض دون آخر كتعلق الإرادة بذاتها فهو يتعلق بذاته ببعض دون بعض فلا يحتاج إلى مخصص لأن تعلق كل صفة مقتضى ذاتها، ولا يعترض بأنه لو كان كذلك لكانت القدرة متعلقة بذاتها فلا داعي للإرادة لأنا نرده بأن مقتضى ذاتها أن يكون تعلقها تبعًا للإرادة لأن حقيقتها الصفة التي يتمكن الفاعل بها من الفعل والترك، ويلزم من ذلك أنه إن شاء فعل وإن شاء ترك وحيث كانت حقيقتها ولازمها ما ذكرناه ثبتت تبعيتها للإرادة في تعلقها الذي هو مقتضى ذاتها.

واستدلوا أيضًا بأنه تعالى أخبر بلفظ الماضي نحو- ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ﴾ ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَآ﴾، ولا شك أنه لا إنزال ولا إرسال في الأزل فلو كان كلامه قديمًا لكان كذبًا لأنه إخبار بالوقوع في الماضي ولا يتصور ما هو ماض بالقياس إلى الأزل، واستدلوا أيضًا بالنسخ فقالوا: إنه واقع بالإجماع في القرآن وهو رفع أو انتهاء ولا شيء منها يتصور في القديم لأن ما ثبت قدمه استحال عدمه، والجواب: أن ذلك كله يدل على حدوث الألفاظ وهو غير المتنازع فيه.

https://t.me/tasvirulkutub/206

واستدلوا أيضًا بأنه لو كان كلامه أزليًّا لكان أبديًّا حتى في دار الجزاء لأن ما ثبت قدمه استحال عدمه، ولما اختصت مكالمة موسى بالطور، والجواب: أن الكلام الأزلي قديمًا وتعلقاته بالأفعال والأشخاص حادثة بإرادة من الله تعالى واختياره؛ فيتعلق الأمر بصلاة زيد مثلًا بعد بلوغه وينقطع عند موته أو نقول: إن المختص بالطور هو سماع موسى الكلام.

عدم تعدد الكلام

كلام الواجب واحد لا تعدد فيه لأنه لو تعدد لاستند إلى الواجب إما بالاختيار أو الإيجاب وهما باطلان: أما الأول فلأن القديم لا يستند إلى المختار، وأما الثاني فلأن نسبة الموجب إلى الأعداد سواء فيلزم وجود كلام لا يتناهى، ومثل هذا يقال في سائر الصفات، ولأن ثبوت الكلام إنما هو بالسمع دون العقل ولما يرد بالتعدد بل انعقد الإجماع على نفي كلام ثان قديم، ولم يمتنع التكلم بالأمر والنهي والخبر وغيرها بكلام واحد كما قدمنا؛ فحكمنا بأنه واحد يتعلق بجميع متعلقاته كما في سائر الصفات وإن كانت العقول قاصرة عن إدراك كنه هذا المعنى.

تنوع الكلام أزلاً

قيل: هو المتنوع أزلًا لاستحالة وجود الكلي بدون أنواعه وهي متعلقة أزلًا على ما قدمنا بيانه، وقيل: هو واحد في الأزل يتنوع فيما لا يزال، وتقدم كل هذا بوضوح.

دلالة الكلام اللفظي على الكلام النفسي

دلالة الكلام اللفظي على الكلام النفسي دلالة باللزوم فإنه لما تعلقت الصفة القديمة بمتعلقاتها حصلت معان مخصوصة عبر عنها بالألفاظ؛ فمدلول اللفظ المعنى الذي حصل من تعلق الصفة كالطلب على جهة كذا أو الإخبار على جهة

https://t.me/tasvirulkutub/206

كذا، وللعضد كلام في بيان رأي الأشعري في الكلام النفسي رأينا ذكره تتميمًا للبحث، وأخرناه لما سيأتي فيه فنقول:

مقالة العضد في رأي الأشعري في الكلام النفسي

قال العضد: اعلم أن لفظ «المعنى» يطلق تارة على مدلول اللفظ، وأخرى على الأمر القائم بالغير، والشيخ الأشعري لما قال «الكلام هو المعنى النفسي» فهم الأصحاب أن مراده مدلول اللفظ وحده وهو القديم عنده، وأما العبارات فإنما تسمى كلامًا مجازًا لدلالتها على ما هو كلام حقيقة حتى صرحوا بأن الألفاظ حادثة على مذهبه أيضًا لكنها ليست كلامًا حقيقة، ولما فهموا أن هذا المعنى له لوازم كثيرة فاسدة كعدم تكفير من أنكر أن ما بين دفتي المصحف كلام الله تعالى حقيقة وكعدم كون المقروء والمحفوظ كلامه حقيقة إلى غير ذلك مما لا يخفى على المتفطن في الأحكام الدينية فوجب حمل كلام الشيخ على أنه أراد المعنى الثاني فيكون الكلام النفسي عنده أمرًا شاملًا للفظ والمعنى جميعًا قائم بذات الله تعالى وهو مكتوب في المصاحف مقروء بالألسن محفوظ في الصدور، وهو غير الكتابة والقراءة والحفظ الحادثة، وما يقال من أن الحروف والألفاظ مترتبة متعاقبة فجوابه أن ذلك الترتيب إنما هو في التلفظ بسبب عدم مساعدة الآلة فالتلفظ حادث، والأدلة الدالة على الحدوث يجب حملها على حدوث التلفظ دون حدوث الملفوظ جمعًا بين الأدلة اهـ.

رد مقالة العضد في رأي الأشعري

ويرد على صدر المقال شيء وعلى عجزه شيء آخر: أما التكفير فلا يلزم لأن من أنكره إن كان منكرًا لكونه صفة الله فلا يكفر وإن أنكر كونه من مبتدعات

https://t.me/tasvirulkutub/206

الله المعجزة يكفر ثم هو يقول بالمجازية التي اشتهرت حتى صارت كأنها حقائق فيتحدى به لهذا الاشتهار ويعارض وهو كلام الله حقيقة بالمعنى المتقدم أي بعد الاشتهار فلا يكون المعنى الأول موجبًا للعدول ثم يرد على العجز أن المكتوب أشكال الحروف لا اللفظ، ويقال أيضًا: القول بأن ترتيب الحروف إنما هو في التلفظ دون الملفوظ أمر خارج عن طور العقل والجواب بأن المراد باللفظ القائم بذات الله تعالى وبالتلفظ اللفظ القائم بنا ينافيه الطبع السليم فإن التلفظ غير اللفظ وحدوث التلفظ يستدعي حدوث الملفوظ؛ فالحق في بيان رأي الأشعري ما تقدم في صدر المبحث.

تنزيه الواجب عما يقتضي النقص

تنزه الواجب عن الكثرة في الأجزاء والجزئيات معناه سلب ما لا يليق بالواجب عنه فيتنزه عن الكثرة بحسب الأجزاء وبحسب الجزئيات؛ لأنه لو كان له أجزاء لكان مركبًا والتركيب يستلزم الاحتياج، والواجب لذاته تنتفي عنه الحاجة مطلقًا، ولأن أجزاءه إما واجبة أو ممكنة فإن كانت واجبة لزم تعدد الواجب لذاته وقد قام البرهان على عدم تعدده، وإن كانت ممكنة فيكون أولى بالإمكان، ولأنه إما أن يحتاج أحد الجزأين إلى الآخر فيكون ممكنًا أو لا يحتاج فلا تلتم منهما حقيقة واحدة.

عدم مماثلة ذاته لغيرها من الحقائق وأدلة ذلك

وأما عدم تعدد جزئياته فقد قدمنا الكلام عليه في بحث التوحيد ويتنزه عن مماثلة حقيقته لغيره أي لا تكون حقيقة مشاركة لغيرها في تمام الماهية أي الذات وإلا لاحتاج كل منهما إلى ما يميزه وما به يمتاز كل منهما عن الآخر يكون

https://t.me/tasvirulkutub/206

خارجًا عن حقيقتهما المشتركة بينهما مضافًا إلى الحقيقة لأن الموجب للامتياز إن كان ذاته لزم الترجيح بلا مرجح لكون ذاته مماثلة، وإذا كان الموجب لما به يمتاز عن غيره حينئذ غير ذاته فإن كان ذلك الغير الموجب ملاقيًا لذاته عاد الكلام إلى ذلك الملاقي الموجب بأن يقال: موجب ذلك الملاقي إن كان ذاته لزم الترجيح بلا مرجح وإن كان غيره عاد الكلام ولزم التسلسل، وإن كان الموجب مباينًا كان الواجب محتاجًا في هويته وتعينه إلى سبب منفصل فكان الواجب ممكنًا وهو محال.

رأي بعض المتكلمين
في مماثلة حقيقته لغيرها من الحقائق وأدلتهم وردها

وذهب بعض المتكلمين إلى أن ذات الواجب تماثل سائر الذوات وتمتاز عنها بأحوال أربعة أو بحالة هي أصل لهذه الأربعة وهي الوجود الواجب والكون حيًّا والكون عالمًا عليمًا تامًّا والكون قادرًا قدرة تامة أو الإلهية الموجبة لهذه الأربعة، وهذه الأربعة علمت من شهود آثارها، وأما الحالة الخامسة -وهي أصل للأربعة المتقدمة- فتحتاج إلى برهان عقلي فاكتفاء البعض بالأربعة لشهود آثارها وإن كانت متوقفة على الخامسة، وتمسك هذا البعض بالوجوه المتقدمة في اشتراك الوجود من القسمة إلى الواجب والممكن ومن الجزم بالمطلق مع التردد في الخصوصية وباتحاد المقابل في قولنا: المعلوم إما ذات أو صفة والحصر عقلي ولا يتم كونه عقليًّا إلا إذا كانت الذات مشتركة، وهذا المذهب باطل، وما سبق من الشبه غلط نشأ من اشتباه العارض بالمعروض؛ فالمشترك مفهوم الذات أي ما يعلم ويخبر عنه لا ما صدق عليه هذا المفهوم الذي هو عين الذات ونفسها وكلام هؤلاء مآله إلى أن الأشياء تشترك في تمام الماهية وتختلف لوازمها وهو غير

https://t.me/tasvirulkutub/206

معقول لأن تنافي اللوازم يقتضي تنافي الملزومات، وكلامهم أيضًا مخالف لصريح القرآن لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] فإن أجابوا عن المخالفة للقرآن بأن المراد بالمثل ما كان على أخص الأوصاف لقيام البرهان العقلي على المماثلة بحسب ما رأوا ليجتمع النص والبرهان، وإن قالوا أيضًا: الآية لنا لا علينا لأن المنفي مثل المثل لا المثل لأن الكاف بمعنى مثل. قلنا: أولًا: برهانكم غير مجد لما بيناه فلا تؤول الآية، وثانيًا: أن الآية ليست لكم إما لأن الكاف زائدة جريًا على قاعدة التأكيد؛ فإن العرب تدخل ما يفيد التشبيه على مثله تأكيدًا أو غير زائدة والكلام من باب الكناية إما لأن نفي مثل المثل يستلزم نفي الذات لأن الذات مثل فتعين أن يكون المراد بمثل المثل هو المثل وإلا انتفت الذات، وقد قام البرهان العقلي على ثبوته وإما لأن نفي مثل المثل يستلزم النفي للمثل لأن المثل مثل لمثله، وإما لأنه إذا انتفى المثل عمن هو على أخص أوصافك فيكون منفيًا عنك لأجل المماثلة فلم تكن الآية مؤولة ولا دالة لهم فبطل مذهبهم.

ويتنزه عن كونه جسمًا وجوهرًا وعرضًا وفي مكان وفي وجهة لأن كل جسم مركب من أجزاء عقلية هي الجنس والفصل حتى ولو كان بسيطًا في الخارج، ووجودية هي الهيولى والصورة عند الحكماء أو الجواهر الفردة عند المتكلمين، ومقدارية هي الأبعاض، وكل مركب محتاج إلى أجزائه ولا شيء من المحتاج بواجب وليس بعرض لأن العرض محتاج إلى ما يقوم به إذ لا معنى له سوى ذلك ولا جوهرًا لأن معناه متمكن يستغني عن المحل أو ماهية إذا وجدت كانت لا في موضوع فيكون وجوده زائدًا على الثاني وهو رأي الحكماء ووجود الواجب عينه عندهم والواجب ليس كذلك على الأول أيضًا وهو رأي

https://t.me/tasvirulkutub/206

المتكلمين، لأن الواجب ليس بمتمكن فليس في مكان لأن المكان اسم للسطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي أو اسم للفراغ الذي يشغله الجسم أو الامتداد المجرد الموجود الذي يشغله الجسم ولا في جهة لأن الجهة اسم لمنتهى مأخذ الإشارة ومقصد المتحرك فلا يكونان إلا للجسم، والواجب ليس كذلك.

ويصح أن يقال في نفي الجسمية عنه: إن كل جسم حادث لما سبق، وكل جسم متحيز بالضرورة، والواجب ليس كذلك، ولو كان جسمًا فإما أن يتصف بجميع صفات الأجسام فيلزم جمع الضدين كالحركة والسكون وإما أن لا يتصف بشيء فيلزم انتفاء بعض لوازم الجسم مع أن الضدين قد يكونان بحيث لا يرتفعان، وإن اتصف بالبعض دون البعض فيلزم احتياج الواجب في صفاته لمخصص ويلزم الترجيح بلا مرجح إن كان لا مخصص ولو كان جسمًا لكان متناهي الأبعاد، وفي نفي الحيز والجهة عنه وجوه أخر منها: لو كان الواجب متحيزًا لزم قدم الحيز بالضرورة لامتناع وجود المتحيز بدون حيز، واللازم باطل لما مر من حدوث العالم كله أي ما سوى الواجب، ولو كان في مكان لكان محتاجًا إليه ضرورة والمحتاج إلي الغير ممكن ولو كان في حيز فإما أن يكون في جميعها وفيه تداخل المتحيزات ومخالطة القاذورات أو في بعضها والذات مستوية بالنسبة إلى الكل فيلزم الترجيح بلا مرجح ولا جوهرًا فردًا: أما عند الحكيم فلاستحالته وأما عند المتكلم فلاستلزامه أن يكون الواجب أصغر الأشياء وأحقرها وهو محال لاستحالة وصفه تعالى بالصغر ولا بالكبر ولا بالحقارة.

https://t.me/tasvirulkutub/206

وأثبت له الجهة جماعة محتجين بالعقل والنقل: أما العقل فلأن بديهته شاهدة بأن كل موجودين لابد أن يكون أحدهما ساريًا في الآخر بحيث تكون الإشارة إلى أحدهما إشارة إلى الآخر كالجوهر والعرض فإن العرض الحال في الجوهر سارٍ فيه، والإشارة إلى أحدهما إشارة إلى الآخر أو يكون أحدهما مباينًا للآخر في الجهة كالسماء والأرض والله تعالى ليس محلًّا للعالم ولا حالًّا فيه؛ فتعين أن يكون مباينًا له في جهة، ولأن الجسم يقتضي الحيز والجهة لكونه موجودًا قائمًا بنفسه، والواجب يشارك الجسم في كونه قائمًا بنفسه فيكون مشاركًا للجسم في كونه في حيز وفي جهة، وأما النقل فآيات تشعر بذلك كقوله: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧] ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠] ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] وآيات غير ذلك، وأحاديث كثيرة منها: حديث الجارية الخرساء سألها النبي ﷺ فقال لها: «أين الله؟» فأشارت إلى السماء فلم ينكر عليها وحكم بإسلامها، وكقوله عليه السلام: «إن الله ينزل إلى سماء الدنيا» الحديث. «إن الله خلق آدم على صورته»، «إن الجبار يضع قدمه في النار». «إنه يضحك إلى أوليائه حتى تبدو نواجذه»، «إن الصدقة تقع في كف الرحمن»، «يرحمكم من في السماء».

ونجيب عن هذا كله: أما عن الأول فبمنع الحصر فإنا لا نسلم أن كل موجودين يجب أن يكون أحدهما ساريًا في الآخر أو مباينًا له في الجهة لجواز أن يكون مباينًا له في الذات والحقيقة لا في الجهة، وبمنع شهادة البديهة لاختلاف العقلاء. وعن الثاني بأن الجسم يقتضي الحيز والجهة بحقيقته المخصوصة،

https://t.me/tasvirulkutub/206

والواجب تعالى لا يشاركه في حقيقته المخصوصة فلا يشاركه في الحيز والجهة، وعن الآيات والأحاديث بأنها ظنيات سمعية في معارضة عقليات قطعية فيقطع بأنها ليست على ظاهرها ونفوض العلم بمعانيها إلى الله تعالى مع اعتقاد حقيقتها جريًا على الطريق الأسلم الموافق للوقف على قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ أو تؤول بتأويلات موافقة لما عليه الأدلة العقلية على ما ذكر في كتب التفسير وشروح الحديث سلوكًا للطريق الأحكم الموافق للوقف على قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] هذا جواب إجمالي.

وأما التفصيلي فالاستواء الاستيلاء والعندية الاصطفاء. ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ أمره. ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ﴾. أي يرتضيه. و﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ حكمه، والسؤال بأين استكشاف عما ظن أنها معتقدة له من الإبنية في الإلهية فلما أشارت إلى السماء علم أنها ليست وثنية وحمل إشارتها على أنها أرادت كونه خالق السماء فحكم بإيمانها؛ إن قال قائل: فحينئذ لا يطابق جواب الخرساء السؤال بأين فالجواب: أن الجارية الخرساء قصدت خلاف ما يترقب السامع وإن كانت أميَّة لأنها عربية تلك الأساليب سجيتها، وحمل بعضهم سؤال النبي ﷺ وجواب الخرساء على تمثيل الروحاني بصورة الجسماني لقصورها عن درك موجود غير مكاني؛ فإن كل امرئ مكلف بمبلغ عقله وخلق آدم على صورته له العلم والإرادة والقدرة والاختيار وفي المقاصد.

إن قيل: الدين الحق نفي الحيز والجهة فما بال الكتب السماوية، والأحاديث النبوية مشعرة في مواضع لا تحصى بثبوت ذلك من غير أن يقع في موضع منها تصريح بنفي ذلك وتحقيقه كما كررت الدلالة على وجود الصانع ووحدته

https://t.me/tasvirulkutub/206

وعلمه وقدرته وحقيقة المعاد وحشر الأجسام في عدة مواضع، وأكدت غاية التأكيد مع أن هذا أيضًا حقيق بغاية التأكيد والتحقيق لما تكرر في فطرة العقلاء مع اختلاف الأديان والآراء من التوجه إلى العلو عند الدعاء ورفع الأيدي إلى السماء أجيب: بأنه لما كان التنزيه عن الجهة مما تقصر عنه عقول العامة حتى تكاد تجزم بنفي ما ليس في الجهة كان الأنسب في خطاباتهم والأقرب إلى صلاحهم والأليق بدعوتهم إلى الحق ما يكون ظاهرًا في التشبيه وكون الصانع في أشرف الجهات مع تنبيهات دقيقة على التنزيه المطلق عما هو من سمات الحدوث وتوجه العقلاء إلى السماء ليس من جهة إعتقادهم أنه في السماء بل من جهة أن السماء قبلة الدعاء إذ منها تتوقع الخيرات والبركات وهبوط الأنوار ونزول الأمطار اهـ. وإذا لم يكن جسمًا فلا يتصف بشيء من الكيفيات المحسوسة بالحواس الظاهرة أو الباطنة مثل الصورة واللون والطعم والرائحة واللذة والألم والفرح والغم والغضب ونحو ذلك إذ لا يعقل منها إلا ما يختص بالأجسام وإثبات الحكماء اللذة العقلية؛ لأن كمالاته أمور ملائمة وهو مدركها فيبتهج بها، ورد عليه أن هذا بالنسبة لنا فيختص بنا دونه للقطع بالاختلاف.

تنزهه عن الاتحاد والحلول وأدلة ذلك

يتنزه الواجب عن الاتحاد والحلول لأنه لو اتحد بغيره فإن بقيا موجودين فهما اثنان متمايزان لا واحد وهذا ينافي الاتحاد، وإن لم يبقيا موجودين لم يتحدا لأنه حينئذ إما أن يعدما ويوجد ثالث فليسا بمتحدين لأن المعدوم لا يتحد بالمعدوم، وإن عدم أحدهما وبقي الآخر لم يتحقق اتحاد أصلًا، وأما انتفاء الحلول فلأن المعقول من الحلول قيام موجود بموجود على سبيل التبعية بشرط امتناع قيامه بذاته، والحلول بهذا المعنى مستحيل على الواجب تعالى لأن الحالّ في الشيء

https://t.me/tasvirulkutub/206

يحتاج إليه فيلزم إمكانه وإلا امتنع حلوله، وأيضًا الحلول إما صفة كمال فيلزم الاستكمال بالغير أو لا فيجب نفيه، ولأنه لو حل في جسم والأجسام متماثلة لتركبها من الجواهر الفردة أو من الهيولى والصورة لجوزنا حلوله في أحقر الأجسام فلا يحصل الجزم بعدم حلوله في البعوضة وهو باطل.

والقول بالحلول والاتحاد محكي عن النصارى في حق عيسى عليه السلام فقد ذهبوا إلى أن الله تعالى ثلاثة أقانيم هي الوجود والعلم والحياة المعبر عنها عندهم بالأب والابن وروح القدس، ويعنون بالجوهر القائم بنفسه وبالأقنوم الصفة وجعل الواحد ثلاثة جهالة أو ميل إلى أن الصفات نفس الذات ثم قالوا: إن أقنوم العلم اتحد بجسد المسيح وتذرعت بناسوته بطريق الامتزاج أو بطريق الإشراق كما تشرق الشمس من كوة على بلّور أو بطريق الانقلاب لحمًا ودمًا بحيث صار الإله هو المسيح، ومنهم من قال: ظهر اللاهوت بالناسوت كما يظهر الملك في صورة البشر، وقيل: تركب اللاهوت والناسوت كالنفس مع البدن، وقيل: إن العلم قد يداخل الجسم فيصدر عنه خوارق العادات وقد يفارقه فتحله الآلام والآفات، وكل هذا غير معقول بعد ما قام من الأدلة العقلية على بطلان الحلول والاتحاد.

وجماعة من غلاة الشيعة يرون أنه لا يبعد أن يظهر الله تعالى في صورة بعض الكاملين، وأولى الناس بذلك علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه وأولاده، وهذا غير صحيح بل غير معقول.

رأي بعض الصوفية ورده

وعند بعض الصوفية: أن السالك إذا أمعن وخاض معظم لجة الوصول فربما يحل -الله فيه تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا؛ فإن أراد هؤلاء بالاتحاد والحلول ما

https://t.me/tasvirulkutub/206

ذكرنا فقد بان فساده، وإن أرادوا به غيره فلابد من تصويره ليتأتى التصديق به نفيًا أو إثباتًا.

وقال بعض الأفاضل: إن هناك شيئين يوهمان الحلول والاتحاد وليسا منهما في شيء: الأول أن السالك إذا انتهى سلوكه إلى الله وفي الله يستغرق في بحر التوحيد والعرفان بحيث تضمحل ذاته في ذاته تعالى وصفاته في صفاته تعالى، ويغيب عن كل ما سواه ولا يرى في الوجود إلا الله تعالى، وإليه يشير الحديث الإلهي: «**إن العبد لا يزال يتقرب إليَّ بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه...**» إلخ الحديث، وحينئذ ربما تصدر عنه عبارات تشعر بالحلول أو الاتحاد تقصر العقول عن إدراك معناها ويتعذر الكشف عنها بالمقال، والثاني أن الواجب هو الوجود المطلق وهو واحد لا كثرة فيه أصلًا وإنما الكثرة في الأوصاف والتعينات التي هي بمنزلة الخيال والسراب؛ إذ الكل في الحقيقة واحد يتكرر على المظاهر لا بطريق المخالطة ويتكرر في النواظر لا بطريق الانقسام فلا حلول هنا ولا اتحاد لعدم الإثنينية والغيرية والأخير باطل بالضرورة، وما قبله مبين معناه في شروح الحديث، ويتنزه عن أن يكون وجوده وجودًا زمانيًّا، ومعنى كون الوجود زمانيًّا أنه لا يمكن حصوله إلا في زمان أي ليس وجوده مقدرًا بالزمان ويتغير بتغيره كما أن معنى كونه مكانيًّا أنه لا يمكن حصوله إلا في مكان فالحكماء يمنعون كون وجوده زمانيًّا لأن الوجود الزماني مقدر بالزمان وينطبق عليه ولا يتصور إلا فيه ويتغير بتغيره ويتقدر بتقدره، والتغيير الدفعي متعلق بالآن الذي هو طرف الزمان فما لا تَغَيُّر فيه أصلًا لا تعلق له بالزمان قطعًا.

والمتكلمون يرون أن وجوده ليس زمانيًّا لأن الزمان متجدد وهمي يقدر به متجدد غير وهمي فلا يتصور في القديم الواجب فوجوده ليس زمانيًّا اتفاقًا،

https://t.me/tasvirulkutub/206

ويتنزه أيضًا عن أن يتصف بحادث والحادث هو الموجود بعد العدم، وأما ما ليس بموجود فهو متجدد وليس بحادث، وهو ثلاثة أقسام: أحوال وإضافات وسلوب: فالأحوال قال بتجددها في ذاته أبو الحسين فإنه قال بتجدد العالمية فيه بتجدد المعلومات، واختلفت المعتزلة في تجويز تجدد الأحوال مثل المدركية والسامعية والمبصرية والمريدية والكارهية، والإضافات يجوز تجددها اتفاقًا واتصافه بها، وأما السلوب فما نسب إلى ما يستحيل اتصاف الباري به امتنع تجدده كما في قولنا: «إنه ليس بجسم ولا عرض» فهذه سلوب يمتنع تجددها، وما نسب إلى ما لا يستحيل اتصاف الباري به يجوز تجدده ككونه مع كل حادث وبعده؛ فقد تجددت له صفة سلب بعد أن لم تكن، وأما الحادث فقد اختلف في كونه يقوم بالواجب لذاته فقال الجمهور: لا يقوم به الحادث مطلقًا، وقال المجوس: كل حادث هو صفة كمال يجوز قيامه به، وقالت الكرامية: الحادث الذي يحتاج الواجب إليه في الإيجاد يقوم به فقيل: هو الإرادة وقيل: هو قول كن؛ فخلق الإرادة أو هذا القول في ذاته مستند إلى القدرة، وأما خلق باقي المخلوقات فمستند إلى الإرادة أو إلى القدرة على الرأيين، واتفقوا على أن القائم بذاته تعالى يسمى حادثًا لأنه منشأ لغيره من الحوادث وغير القائم بذاته تعالى يسمى محدثًا.

ويدل للجمهور أدلة أربع: الأول: أن تغير صفاته يوجب انفعال ذاته لأن المقتضي لصفاته ذاته وتغير الموجب بالفتح دليل على تغيير الموجب بالكسر فإنه يمتنع أن يكون المقتضي للشيء باقيًا والشيء منتفيًا. الثاني: كل ما يصح أن يتصف به فهو صفة كمال لامتناع اتصافه بصفات النقص باتفاق العقلاء فلو

https://t.me/tasvirulkutub/206

خلا عن صفة الكمال يكون ناقصًا وهو باطل. الثالث: لو صح اتصافه تعالى بمحدث لصح اتصافه تعالى به أزلًا لأنه لو قبل ذاته صفة محدثة لكان قبول الذات تلك الصفة المحدثة من لوازم ذاته أو منتهيًا إلى قابلية لازمة له لأنه لو لم يكن قبول الذات تلك الصفة المحدثة من لوازم ذاته أو منتهيًا إلى قابلية لازمة لكان قبول الذات تلك الصفة المحدثة عارضًا فتكون الذات قابلة لتلك القابلية؛ فإن كانت قابلية القابلة لازمة للذات فذاك، وإلا فهناك قابلية ثالثة، ويلزم التسلسل في القابليات المحصورة بين حاصرين وهو محال؛ فلابد أن يكون قبول الذات تلك الصفة المحدثة من لوازم ذاته، أو منتهيًا إلى قابلية لازمة وإذا كان قبول الذات تلك الصفة المحدثة لازمًا لذاته أو منتهيًا إلى قابلية لازمة فلا تنفك تلك القابلية عن الذات فيصح اتصافه بالصفة المحدثة أزلًا لأن صحة اتصاف الذات بالصفة متوقفة على صحة وجود الصفة؛ لأن الاتصاف نسبة بين الذات والصفة، والنسبة متوقفة على وجود المنتسبين فصحة اتصاف الذات بالصفة متوقفة على صحة وجود الصفة؛ فإن صحة الموقوف متوقفة على وجود الموقوف عليه؛ فيصح وجود الحادث أزلًا وهو محال، لأن الأزل عبارة عن عدم الأولية، والحدوث عبارة عن ثبوت الأولية وهما متنافيان، وحاصل الدليل أن صحة الاتصاف بالحادث تستلزم المحال وهو وجود الحادث أزلًا وهو بين البطلان والمستلزم للمحال محال؛ فلا يصح الاتصاف فلا تكون ذاته محلًا للحوادث وهو المطلوب. الرابع: المقتضي للصفة الحادثة إن كان ذاته أو شيئًا من لوازم ذاته لزم ترجيح أحد الجائزين بلا مرجح لأن نسبة الذات ولوازمه إلى حدوث الحادث في

https://t.me/tasvirulkutub/206

ذلك الوقت أو قبله على السواء، وإن كان المقتضي للصفة شيئًا آخر محدثًا ننقل الكلام إليه في مقتضي ذلك الوصف الحادث فيلزم التسلسل، وإن كان المقتضي للاتصاف شيئًا غير ذاته ولوازم ذاته وغير وصف محدث كان الواجب مفتقرًا في صفاته إلى منفصل وكل واحد من الأقسام محال.

ونوقش كل من الأدلة الأربعة بأنا لا نسلم أن الخلو عن صفة الكمال نقص وإنما يكون نقصًا لو لم يكن حال الخلو متصفًا بكمال يكون زواله شرطًا لحدوث هذا الكمال، وذلك بأن يتصف دائمًا بنوع كمال تتعاقب أفراده من غير بداية ونهاية ويكون حصول كل لاحق مشروطًا بزوال السابق؛ فالخلو عن كل فرد يكون شرطًا لحصول كمال آخر بل لاستمرار كمالات غير متناهية فلا يكون نقصًا، وردت هذه المناقشة لأن المقدمة إجماعية بل ضرورية والسند مدفوع بأنه إذا كان كل فرد حادثًا كان النوع حادثًا ضرورة أنه لا يوجد إلا في ضمن فرد، وبأنه على ما ذكر لا يخلو الواجب عن الحادث فيكون حادثًا ضرورة لكونه منفعلًا دائمًا، وبأنه في الأزل يكون خاليًا عن فرد ضرورة امتناع الحادث في الأزل فيكون ناقصًا، وقيل في المناقشة أيضًا: لا نسلم أن صحة اتصاف الذات متوقفة على صحة وجود الصفة فإن صحة الاتصاف غير صحة الوجود ولا توقف بينهما؛ فإن صحة الاتصاف إنما تتوقف على وجود الصفة في نفسها لذاتها ولا يلزم منه المحال، ووجود الحادث في الأزل من حيث ذاته جائز وفوات الشرط وعدم العائق أمران عارضان، ودفع هذه المناقشة: أن الحادث في الدليل مأخوذ

https://t.me/tasvirulkutub/206

باعتبار حدوثه أي الموجود بعد عدم من جهة وجوده بعد عدم ومن هذه الجهة جاء المحال، وقد تقدم هذا مستوفى في الكلام على حدوث الأجسام.

ثم يقال: إنه تعالى لا ينفعل عن غيره ولكن لا يلزم من عدم انفعاله عن الغير أنه لا يجوز أن تقتضي ذاته صفات متعاقبة كل واحدة منها مشروطة بانقراض الأخرى فلا ينفعل عن غيره بل ينفعل عن ذاته، ورد هذه المناقشة: أن الواجب لذاته يستحيل عليه الانفعال مطلقًا لأن وجوب وجوده لذاته محقق لعدم الانفعال، وقد يقال أيضًا: المقتضي للصفة الحادثة الفاعل المختار، ولزوم ترجيح أحد الجائزين بلا مرجح ممنوع لجواز أن يكون تعلق إرادة الله تعالى بوقت معين مرجحًا، ورد هذه أيضًا: أن تغير الصفة يقتضي الانفعال، والانفعال مطلقًا مستحيل على الواجب.

دليل الكرامية ورده

احتج الكرامية على جواز قيام الصفة الحادثة بذات الله تعالى بوجهين: أحدهما أنه لم يكن فاعل العالم ضرورة كون العالم محدثًا ثم صار فاعلًا له، والفاعلية صفة ثبوتية فهذا يقتضي قيام هذه الصفة الحادثة بذاته تعالى وثانيهما أن المصحح لقيام الصفة بالواجب إما كونها صفة فتعم القديم والحادث وإما مع قيد القدم -أعني كونه غير مسبوق بالعدم- وهو عدمي لا يصلح جزءًا للمؤثر، ورد الأول بأن التغير في الإضافة والتعلق لا في الصفة لأن كونه فاعلًا للعالم إضافة وتعلق عرض للقدرة بعد أن لم يكن عارضًا، والثاني يرد بجواز أن يكون المصحح ماهية الصفة القديمة المخالفة لماهية الصفة الحادثة على أنهما أمران

https://t.me/tasvirulkutub/206

متخالفان متشاركان في مفهوم الصفة، ولو سلم فلم لا يكون القدم شرطًا أو الحدوث مانعًا، ويتنزه عن الأولية والآخرية لأنه لو كان له أول أو كان له آخر لما كان واجب الوجود لذاته لأن ما بالذات لا يزول فهو أزلي أبدي

صفات للواجب قد اختلف فيها

اختلف في وجود صفات زائدة على السبع المتقدمة التي هي الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام؛ فمنعه بعض لأنه لا دليل عليه فيجب نفيه ويرد عليه أنه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول لأن انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم، ومنهم من نفاها وقال: نحن مكلفون بكمال المعرفة وذلك بمعرفة الذات وجميع الصفات فلو كان له صفة أخرى لعرفناها معشر العارفين الكاملين واللازم منتف بالضرورة، وأنه لا طريق إلى معرفة الصفات سوى الاستدلال بالأفعال والتنزيه عن النقائص وهما لا يدلان على صفة أخرى، ونمنع ذلك الاستدلال بأن التكاليف بقدر الوسع ثم لم لا يجوز أن الكاملين لم يعرفوا صفة أخرى، ولا نسلم أن لا طريق سوى ما ذكر؛ أليس الشرع طريقًا وقويًا؟!

فمن الصفات المختلف فيها البقاء أثبته الأشاعرة لأن الواجب باقٍ بالضرورة فلابد أن يقوم به معنى هو البقاء كما في العالم لأن البقاء ليس من السلوب والإضافات وليس أيضًا عبارة عن الوجود بل زائدًا عليه لأن الشيء قد يوجد ولا يبقى كالأعراض، وقيل: هو ليس بصفة زائدة على الوجود لأنه استمرار الوجود، ولا معنى لذلك سوى الوجود، ولأنه لو كان باقيًا بالبقاء لما كان

https://t.me/tasvirulkutub/206

واجب الوجود لذاته لأن ما هو واجب الوجود لذاته فهو باق لذاته ضرورة أن ما بالذات لا يزول أبدًا، ولأنه لو كان باقيًا بالبقاء لا بنفسه فإن افتقرت صفة البقاء إلى الذات لزم الدور، وإن افتقرت الذات إلى البقاء مع استغناء البقاء عن الذات كان الواجب هو البقاء لا الذات وإن لم يفتقر أحدهما إلى الآخر لزم تعدد الواجب لذاته.

(القدم)

دليل إثباته ورد ذلك الدليل

ومنها القدم، قالوا: إنه قديم بنفسه لا بقدم وجودي زائد على ذاته، وأثبته بعضهم، واستدل على كونه صفة وجودية بما مر في البقاء، ونقول هنا: إن أريد بالقدم عدم الأولية فهو سلبي، وإن أريد به أنه صفة لأجلها لا يختص الباري سبحانه بحيز فيكون سلبيًا أيضًا إذ هو في قوة سلب الحيزية عن وجوده، وهذا السلبي لا يعلل بصفة وجودية هي القدم، ولهذا علل عدم التحيز بالتجرد والحاجة بالإمكان وهما غير وجوديين، والذي يرشد إليه النظر أن القدم والبقاء من الأمور الاعتبارية التي لا وجود لها في الخارج، ومنها صفات أخرى ثبتت بالظواهر الواردة بذكرها كالاستواء فقد وصف الواجب به في قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] وكاليد في قوله: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] وكالوجه في قوله ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] وكالجنب في قوله: ﴿عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، وكالقدم في حديث: «فيضع الجبار قدمه في النار». وكالإصبع في حديث: «إن قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن».

https://t.me/tasvirulkutub/206

وكاليمين في قوله: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧] وأولها غيرهم، وقالوا: الاستواء الاستيلاء، والوجه الذات، واليد القوة والقدرة، والجنب أمر الله أو حرمه، والقدم مجاز عن ما يدفع شدتها ويسكن من هيجانها، والإصبع كاليد، واليمين البطش التام والقدرة التامة.

(التكوين)

بيان معناه وأدلة إثباته وردها

ومنها: التكوين؛ جعله بعض الحنفية صفة قديمة تغاير القدرة؛ فإن كان المراد به نفس مؤثرية القدرة فهي صفة نسبية لا توجد إلا مع المنتسبين فيلزم من حدوث المكون حدوث التكوين، وإن كان المراد به صفة مؤثرة في وجود الأثر فهي عين القدرة، وربما يقول مثبتها: إن متعلق القدرة قد لا يوجد أصلًا بخلاف متعلق التكوين، والقدرة مؤثرة في إمكان الشيء والتكوين يؤثر في وجوده، نقول له: إن الإمكان بالذات ولا تأثير للقدرة في كون المقدور ممكنًا في نفسه؛ لأن ما بالذات لا يزول بالغير فلم يبق إلا أن يكون تأثير القدرة في وجود المقدور تأثيرًا على سبيل الوجوب؛ فلو أثبتنا صفة أخرى لله تعالى مؤثرة في وجود المقدور: إما على سبيل الصحة فتكون عين القدرة فيلزم اجتماع المثلين ويلزم اجتماع صفتين مستقلتين بالتأثير على المقدور الواحد وهو محال، وإما على سبيل الوجوب فيلزم أن يكون الله موجبًا بالذات لا فاعلًا بالاختيار.

وربما يقال: نختار الشق الثاني، ولا يلزم كونه موجبًا بالذات بل يكون موجبًا بصفة هي التكوين بعد القدرة والإرادة، وذلك لا ينافي الاختيار بالذات فنقول:

https://t.me/tasvirulkutub/206

هذا هو عين الشق الأول، والعمدة في إثبات صفة التكوين أن الواجب يُكوِّن الأشياء إجماعًا وهو بغير صفة التكوين محال كالقادر بلا قدرة ولابد أن تكون أزلية لامتناع قيام الحوادث بذاته تعالى، واختلفت أسماؤها باختلاف الآثار: فمن حيث حصول المخلوقات بها تسمى: تخليقًا، ومن حيث حصول الأرزاق بها تسمى رزقًا وترزيقًا ومن حيث حصول الصور بها تسمى تصويرًا ومن حيث حصول الحياة بها تسمى: إحياء، ومن حيث حصول الموت بها تسمى: إماتة، ويدفع هذا بأن ذلك إنما هو في الصفات الحقيقية، ولا نسلم أن التأثير والإيجاد كذلك بل هو معنى يعقل من إضافة المؤثر إلى الأثر فلا يكون إلا فيما لا يزال ولا يفتقر إلا إلى صفة القدرة والإرادة، وقد استدل بتمدحه تعالى في كلامه القديم بأنه خالق بارئ مصور فلو لم يكن كل هذا أزليًّا لكان تمدحًا بما ليس فيه، ودفع هذا الاستدلال بأن هذا التمدح مثل التمدح بقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] ولا شك أن هذا بالفعل إنما يكون فيما لا يزال، والإخبار عن الشيء في الأزل لا يقتضي ثبوته فيه فهو في الأزل بحيث تحصل له هذه التعلقات والإضافات فيما لا يزال.

واستدلوا أيضًا بما قيل في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠] حيث جعل قول: «كن» مقدمًا على الكون وهو لا يكون إلا بها، وقد جرت العادة بأنه يُكوِّن الأشياء بأوقاتها بكلمة أزلية هي كلمة «كن»، وهي صفة التكوين، ومنع هذا الاستدلال: بأنه حينئذ يعود إلى صفة الكلام، وإذا كان مجازًا عن سرعة الإيجاد فلا ينفع الاستدلال أصلًا. ربما يستدل بأنه صفة كمال فالخلو عنها نقص؛ فنقول: إن هذا فيما يصح اتصافه به في الأزل

https://t.me/tasvirulkutub/206

والتكوين بالفعل ليس كذلك، وبالجملة فما تقدم في صدر المبحث من أنه لا يعقل من التكوين إلا الإحداث والإخراج من العدم إلى الوجود كما فسره القائلون به، ولا خفاء في أنه إضافة يعتبرها العقل من نسبة المؤثر، إلى الأثر، يكفيك في أنه ليس التكوين موجودًا عينيًّا بل هو تعلق القدرة، وفي هذا المقام قيل: إن التكوين نفس المكوَّن، وهو بظاهره فاسد فأوله بعضهم بأنه مصدر مراد منه اسم المفعول كالخلق شاع في المخلوقات بحيث لا يفهم منه غيره عند الإطلاق سواء جعلناه حقيقة فيه أو مجازًا مشتهرًا، وبعضهم فهم أن معناه أن الشيء إذا أثر في شيء واحد بعد ما لم يكن مؤثرًا فالذي حصل في الخارج هو الأثر لا غير، وأما حقيقة الإحداث والإيجاد فاعتبار عقلي لا تحقق له في الأعيان، ولعل هذا القول مع بيانه الأخير في هذا المقام توضيح؛ لأن التكوين ليس صفة وجودية.

رؤية الله سبحانه وتعالى في الآخرة

الكلام في مبحث الرؤية على ثلاثة أشياء: على صحتها وعلى وقوعها وعلى شبه المخالفين فيها: أما الصحة فنقول فيها: يصح أن يُرى الواجب في الآخرة بمعنى أنه ينكشف لعباده المؤمنين في الآخرة انكشافًا تامًّا خلافًا لمن منع ذلك، ومن غير ارتسام صورة المرئي في العين أو اتصال شعاع خارج من العين إلى المرئي، وحصول مواجهته خلافًا للكرامية فإنهم جوزوا رؤيته تعالى بالمواجهة لاعتقادهم كونه تعالى في الجهة والمكان، والمراد بالرؤية التي ندَّعي جوازها الحالة التي يجدها الإنسان حين أن يرى الشيء بعد علمه به فإنه يدرك تفرقة بين الحالتين، وتلك التفرقة ليس مرجعها ارتسام صورة المرئي في العين أو اتصال

https://t.me/tasvirulkutub/206

شعاع خارج من العين إلى المرئي عند المواجهة بل هي حالة أخرى مغايرة للعلم يمكن حصولها من غير ارتسام صورة وخروج شعاع يخلقها الله تعالى في الحي ولا تشترط بضوء ولا مقابلة ولا غيرهما من الشرائط. والنافون يجوزون الانكشاف التام العلمي، والمثبتون يمنعون ارتسام صورة من المرئي في العين أو اتصال الشعاع الخارج من العين إلى المرئي فيصح رؤية الواجب بهذا المعنى.

ويدل على الصحة أن موسى عليه السلام سأل ربه الرؤية فلو استحالت الرؤية لكان سؤال موسى عليه السلام جهلًا أو عبثًا، ويدل أيضًا أن الله تعالى علق الرؤية باستقرار الجبل، واستقرار الجبل من حيث هو ممكن؛ فكذا المعلق باستقراره أيضًا ممكن، فالرؤية ممكنة ويدل أيضًا قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣] وجه الاحتجاج: أن النظر إما أن يكون عبارة عن الرؤية أو عن تقليب الحدقة نحو المرئي طلبًا لرؤيته، والأول هو المطلوب والثاني تعذر حمله على ظاهره لأن تقليب الحدقة إلى المرئي يستلزم أن يكون في الجهة والمكان فيحمل على الرؤية التي هي كالمسبب للنظر بالمعنى الثاني، وإطلاق السبب وإرادة المسبب من وجوه المجاز البليغة، ويدل أيضًا قوله تعالى ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥] وجه الاحتجاج: أنه تعالى أخبر عن الكفار على سبيل الوعيد بقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾، وذلك يدل على أن المؤمنين يومئذ غير محجوبين عن ربهم وإلا لم يكن في الإخبار عن الكفار على سبيل الوعيد بهذا التعبير فائدة، وإذا لم يكن المؤمنون يومئذ محجوبين عن ربهم فيرونه.

https://t.me/tasvirulkutub/206

رب قائل يعترض الاستدلال الأول بأن موسى لم يطلب الرؤية بل عبر بها عن لازمها من العلم الضروري أو أن هناك مضافًا محذوفًا، والمعنى: أرني آية من آياتك أنظر إلى آيتك، وهذان مع مخالفتهما للظاهر بلا ضررة فاسدان لعدم مطابقة الجواب عليهما أعني قوله: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ لأنه نفي لرؤية الله تعالى إجماعًا لا للعلم الضروري، ولا لرؤية الآية والعلامة، وأيضًا الآية إنما هي عند اندكاك الجبل لا استقراره؛ فكيف يصح تعليق رؤيتها بالاستقرار، وأيضًا الرؤية المقرونة بالنظر الموصول بـ «إلى» نص في الرؤية بمعنى الانكشاف، وورد أيضًا على الأول أن موسى عليه السلام إنما سأل الرؤية لأجل قومه حين قالوا: ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣] وقالوا: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] وأضاف السؤال إلى نفسه ليمنع فيعلم امتناعها بالنسبة إليهم، وهذا فاسد مع مخالفته للظاهر حيث لم يقل: أرهم؛ لأن تجويز الرؤية باطل بل كفر عند أكثر المعتزلة فلا يجوز لموسى تأخير الرد وتقرير الباطل، ولأنه لم يبين لهم الامتناع بل غايته الإخبار بعدم الوقوع وأخذتهم الصاعقة لقصدهم التعنت، ولأنهم إن كانوا مصدقين لموسى كفاهم إخباره بامتناع الرؤية من غير طلب للمحال، وإن لم يكونوا مصدقين لم يفد الطلب والجواب.

واعترض أيضًا بأنه سأل الرؤية مع علمه بامتناعها لزيادة الطمأنينة بتعاضد دليل العقل والسمع كما في طلب إبراهيم عليه السلام أن يريه كيفية إحياء الموتى، ورده أن هذا لا ينبغي أن يكون بطريق طلب المحال، واعترض أيضًا بأن معرفة الله تعالى لا تتوقف على العلم بمسألة الرؤية لأنه مشغول بسائر العلوم عنها فسألوها منه فطلبها ثم تاب عن تركه الاستدلال أو غير مشغول واجترأ على

https://t.me/tasvirulkutub/206

السؤال، ونقول.جوابًا على هذا الاعتراض: إن كل ما جاء فيه لا تليق نسبته للرسول العظيم، ونوقش الوجه الثاني بأنا لا نسلم أنه علقها باستقرار الجبل مطلقًا أو وهو ساكن ليكون ممكنًا بل عقيب النظر بدلالة الفاء وهو حالة تزلزله واندكاكه، ولا نسلم إمكان الاستقرار حينئذ. وجوابه: أن الاستقرار حال الحركة أيضًا ممكن، وذلك بحصول السكون بدل الحركة لأن الإمكان لا يزول، ولذلك صح ﴿جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣] فإنه لا يقال: جعله دكًّا إلا فيما يجوز أن يكون كذلك، وإنما المحال هو اجتماع الحركة والسكون أو نقول في الجواب: إنه علقها على استقرار الجبل من حيث هو من غير قيد وهو ممكن في نفسه، ولكن يرد بأنه واقع في الدنيا فيلزم وقوع الرؤية فيها؛ فإن ورد أن وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط قلنا: ذلك في الشرط بمعنى ما يتوقف عليه الشيء ولا يكون داخلًا فيه، وأما الشرط التعليقي فمعناه ما يتم به علية العلة وآخر ما يتوقف الشيء عليه، وما جعل بمنزلة الملزوم لما علق عليه فالجواب السديد هو الأول.

واعترض على الثاني أيضًا بأنه ليس القصد هنا إلى بيان إمكان الرؤية أو امتناعها بل إلى بيان أنها لم تقع لعدم وقوع المعلق عليه. وجوابه: أن المدعي إمكان الرؤية قصد أو لم يقصد، واعترض أيضًا بأنه لما لم يوجد الشرط لم يوجد المشروط وهو الرؤية في المستقبل فانتفت أبدًا لتساوي الأزمنة. وجوابه ظاهر، واعترض أيضًا بأن التعليق بالجائز إنما يدل على الجواز إذا كان القصد إلى وقوع المشروط وأما إذا كان القصد إلى الإقناط فلا يدل، ودفعه أن الآية بل سوقها لا يدل على الإقناط إن لم يدل على الإطماع.

https://t.me/tasvirulkutub/206

واعترض على الثالث بأنه يحتمل أن يكون المراد من النظر غير الرؤية فيحمل على أن (إلى) واحد الآلاء فيكون معناه وجوه يومئذ ناضرة نعمة ربها ناظرة أي منتظرة أو يحمل على حذف المضاف فالمعنى: إلى ثواب ربها ناظرة، وجواب ذلك أن الأول باطل لأن الانتظار سبب الغم والآية مسوقة لبيان النعم، والثاني باطل أيضًا لأن النظر إلى الثواب لابد أن يحمل على رؤية الثواب لأن تقليب الحدقة نحو الثواب من غير رؤية لا يكون من النعم، وإذن وجب إرادة الرؤية فيكون إضمار الثواب إضمارًا من غير دليل فلا يعدل إليه، وعند مراجعة وجه الاحتجاج في الثالث لسنا في حاجة إلى التأويلين ولا إلى الإجابة عنهما فقد يقال: إن مثل هذا الانتظار لا يكون مستدعيًا للغم كما أن انتظار وصول الثواب بعد البشارة به يكون من أعظم النعم، والحق أن هذين التأويلين لا يكون النظر معهما على حقيقته فيكون مجازًا، والحقيقة لا يعدل عنها إلى المجاز إلا لدليل، وقدمنا أيضًا قبل هذا أن النظر الموصول بـ«إلى» نص في الرؤية .

اعترض على الرابع بأنه مسكوت عن حال المؤمنين فلا يتم الدليل. وجوابه: أن الآية مذكورة في مقام الوعيد، والوعيد لا يتم إلا بما بيناه في وجه الاحتجاج، وأما الدليل على أنه يُرى من غير ارتسام صورة من المرئي في العين أو اتصال شعاع إلى المرئي وحصول مواجهة فلما عرفت من أنه تعالى مقدس عن الجهة منزه عن المكان متعال عن المواجهة.

واستدل أيضًا على الجواز بأنا نرى الأعراض كالألوان والأضواء وغيرهما من الحركة والسكون والاجتماع والافتراق وهو ظاهر، ونرى الجسم لأنا نرى طوله وعرضه وهما ليسا عرضين لأن الجسم مركب من جواهر فردة، والطول إن قام بواحد من الأجزاء فيكون ذلك الجزء أكثر حجمًا من غيره من باقي

https://t.me/tasvirulkutub/206

الأجزاء، وإن قام بأكثر لزم قيام العرض بمحلين؛ فرؤية العرض هي رؤية الجواهر التي تركب منها الجسم فتكون صحة الرؤية مشتركة بين العرض والجوهر فلابد لها من علة وإلا لزم تعليل الأمر الواحد، وهي صحة الرؤية بعلل مختلفة وهي الأمور المختصة إما بالجواهر وإما بالأعراض وهو باطل، ولا مشترك بينهما إلا الحدوث أو الوجود، والحدوث لا يصح علة لأنه عبارة عن كون الوجود مسبوقًا بالعدم فهو عدمي، والعدمي لا يصلح للعلية فتعين الوجود؛ فالوجود هو المصحح للرؤية، والوجود معنى مشترك بين الواجب والممكن؛ فالمصحح للرؤية متحقق في الواجب فتصح رؤيته.

وهذا الدليل مناقش بأمور: بأنا لا نسلم أنا نرى العرض والجوهر بل المرئي هو الأعراض لأن الأجزاء باعتبار تأليفها رؤيت؛ فالمرئي هو العرض لا الجوهر، وبأن صحة الرؤية غير محتاجة إلى سبب لكونها عدمية لأنها الإمكان وهو عدمي، وإن سلمنا أنها محتاجة إلى سبب فالسبب قد يكون مختلفًا فإن المختلفين قد يشتركان في أمر واحد، وإن سلمنا وجوب اشتراك السبب فلا نسلم عدم صلاحية الحدوث للعلية لأنه عدمي فيصلح علة للصحة العدمية، وإن سلمنا أن العلة هي الوجود فلم لا يجوز أن تكون الحقيقة الموجودة في أحد الموجودين مانعة، ويحققه أن الحياة مصححة للجهل والشهوة، وحياته تعالى لا تصححهما، وهذا بناء على أن الوجود مشترك معنوي أما على أن الوجودات مختلفة بالحقيقة فالأمر ظاهر؛ فالمعول عليه في الاستدلال على الصحة ما قدمناه.

أدلة المعتزلة على عدم صحة الرؤية

واحتج المعتزلة على عدم صحة الرؤية بقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] وبيان الاحتجاج أن ما قبل هذه الآية وهو قوله: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ

https://t.me/tasvirulkutub/206

رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢] إلخ، وما بعدها وهو قوله: ﴿يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ مذكور في معرض المدح فوجب أن تكون هذه الآية أيضًا مدحًا لأن إلقاء غير المدح في وسط المدح مبتذل؛ فإدراك الأبصار له ليس مدحًا وغير المدح نقص، والنقص على الله محال. وأيضًا قوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ يقتضي ألا تدركه الأبصار في شيء من الأوقات لأن قولنا: «تدركه الأبصار» يناقض قولنا: «لا تدركه الأبصار» بدليل استعمال كل من القولين في تكذيب الآخر، وصدق أحد النقيضين يستلزم كذب الآخر، وصدق قوله: «لا تدركه الأبصار» يوجب كذب قولنا: «تدركه الأبصار» وكذبه يستلزم كذب قولنا: «يدركه بصر واحد أو بصران» إذ لا قائل بالفرق.

ورد هذا الاستدلال: أن الإدراك هو الرؤية على نعت الإحاطة بجوانب المرئي إذ حقيقة الرؤية الإدراك والوصول ثم نقل إلى الرؤية المحيطة لتوهم معنى اللحوق والوصول فيه كأن البصر قطع المسافة بينه وبين الشيء حتى وصل، إليه والرؤية المحيطة أخص من الرؤية مطلقًا فلا يلزم من نفيها نفي مطلق الرؤية فيصح أن يقال: رأيته وما أدركه بصري أي لم يحط به، وأيضًا أن «تدركه الأبصار» موجبة كلية دخل عليها النفي فرفع إيجابها الكلي وهو محقق للسلب الجزئي فصار محتملًا توجه النفي إلى الكل بأن يلاحظ أولًا دخول النفي ثم ورود العموم عليه فيكون سالبة كلية، ويحتمل نفي الإسناد إلى الكل بأن يعتبر العموم أولًا ثم ورود النفي عليه فيكون سالبة جزئية، ومع احتمال المعنى الثاني لم يبق فيه حجة لأن أبصار الكفار لا تدركه إجماعًا هذا إن كانت اللام للعموم والاستغراق، وإلا فقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ سالبة مهملة فالمعنى: لا تدركه بعض الأبصار، وتخصيص البعض بالنفي يدل بالمفهوم على الإثبات

https://t.me/tasvirulkutub/206

للبعض وهم المؤمنون فالآية حجة لغير المعتزلة، وأيضًا الآية وإن عمت في الأشخاص باستغراق اللام فإنها لا تعم في الأزمان لأنها سالبة مطلقة لا دائمة ونحن نقول بموجبه حيث لا يُرى في الدنيا.

ويجاب أيضًا بأن نفي الرؤية بالأبصار لا يستلزم أن المبصرين لا يرونه لجواز أن يكون ذلك النفي المذكور في الآية نفيًا للرؤية بالجارحة مواجهة وانطباعًا كما هو العادة فلا يلزم نفي الرؤية بالجارحة مطلقًا، وأما قولهم: إن الآية تمدح فلا دليل عليه، وكذا قولهم: إن السابق واللاحق يدل على التمدح ليس فيه دليل على امتناع الرؤية بل الحجة لنا فيه؛ إذ لو امتنعت رؤيته لما حصل المدح بنفيها لأنه لا يمدح المعدوم بأنه لا يرى حيث لم يكن له ذلك، وأما المدح في عدم الرؤية فيكون بالتعزز بحجاب الكبرياء.

واحتجوا أيضًا بقوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا ۗ لَقَدِ ٱسْتَكْبَرُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٢١] وجه الاحتجاج: أن الرؤية لو كانت ممكنة لما كان طلبها مجاوزة للحد استكبارًا ورفعًا للنفس عن مرتبتها، وقوله تعالى: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ أي عيانًا ﴿فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾ [البقرة: ٥٥] فلو أمكنت الرؤية لما عاقبهم بسؤالها في الحال، واحتجوا أيضًا بقوله تعالى: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٣] سمي ذلك ظلمًا فعوقبوا في الحال؛ فلو كانت الرؤية جائزة لم يكن سؤالهم ظلمًا بل يكون سؤالهم طلبًا للمعجزة بوجه آخر، ونحن نمنع هذا كله ونقول : إن استعظامهم لأجل أنهم طلبوا ذلك تعنتًا وعناد واستدلوا أيضًا بقوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣]

https://t.me/tasvirulkutub/206

و«لن» لتأبيد النفي، وإذا لم يره موسى لم يره غيره، ونجيب عن هذا بالمنع واستدلوا أيضًا بقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾ [الشورى: ٥١] وجه الاحتجاج: أنه حصر تكليمه للبشر في الوحي إلى الرسل وتكليمه لهم من وراء حجاب وإرساله إياهم إلى الأمم ليكلمهم على ألسنتهم، وإذا لم يره من يكلمه في وقت الكلام لم يره في غيره إجماعًا، وإذا لم يره هو أصلًا لم يره غيره أيضًا؛ إذ لا قائل بالفرق وتوضيحه: أنه تعالى نفى التكليم للبشر إلا على الأوجه الثلاثة، وكل منها مستلزم لعدم الرؤية: أما الوحي فلأنه لم يكن مشافهة فلا يكون عند الرؤية، وأما من وراء حجاب فظاهر، وأما إرسال الرسول وإيحاؤه فإنه يدل على عدم المشافهة المستلزمة لعدم الرؤية، وإذا ثبت نفي الرؤية وقت الكلام فتنتفي في غير وقت الكلام إذ لا فارق، ونجيب عن هذا بمنع أن لا يكون الوحي مشافهة لأن الوحي هو الكلام المسموع بسرعة وخفاء سواء كان المتكلم محجوبًا عن السامع أم لا.

واستدلوا أيضًا بأدلة عقلية منها: أنه لو جازت رؤيته لرأيناه الآن لأنه لو جازت رؤيته لجازت في جميع الحالات؛ لأن جواز الرؤية إما لذاته أو لصفة لازمة فجازت رؤيته الآن لأن ما جاز للذات أو لازمها لا ينفك عنها، ولو جازت رؤيته تعالى الآن؛ لزم أن نراه الآن لأنه متى وجدت الشرائط في زمان وجب حصول المشروط فيه؛ فمتى وجدت شرائط الرؤية وجب حصولها وإلا لجاز أن يكون بحضرتنا قصور ومدن لا نراها وهو باطل.

وشرائط الرؤية ثمانية: أن تكون الحاسة سليمة ولذلك تختلف مراتب الأبصار وكون الشيء جائز الرؤية مع حضور الحاسة بأن تكون الحاسة ملتفتة إليه ولم

https://t.me/tasvirulkutub/206

يعرض ضد، ومقابلته للباصرة بأن يكون في جهة، وعدم كونه في غاية الصغر لعدم إدراكه بالبصر قطعًا، وعدم غاية اللطافة بأن يكون كثيفًا ذا لون، وعدم غاية البعد، وعدم غاية القرب فإن الشيء المبصر إذا التصق بسطح البصر بطل إدراكه له، وعدم الحائل، ولا يعقل من ذلك في رؤية الله إلا سلامة الحاسة، وصحة الرؤية وهما متحققان فتجب الرؤية. والجواب: أن هذا قياس الغائب على الشاهد فلعل رؤيته تتوقف على شرط فينا لم يحصل الآن أو لم تكن واجبة الحصول عند هذه الشرائط.

واستدلوا أيضًا بأنه تعالى لا يقبل المقابلة والانطباع لأن المقابلة والانطباع مستلزمة للجسمية، والله تعالى منزه عنها؛ فثبت أن الله تعالى لا يقبل المقابلة والانطباع، وكل مرئي مقابل ومنطبع في الرائي بالضرورة فالله تعالى ليس بمرئي. والجواب عدم تسليم أن كل مرئي مقابل ومنطبع في الرائي، ودعوى أن هذا ضروري باطلة لاختلاف العقلاء، ولا ينقض دليل المعتزلة بإبصار الله تعالى إيانا فإنه لا مقابلة فيه ولا انطباع، ووجه عدم النقض أن المدعى هو الرؤية بالجارحة.

الأدلة الدالة على وقوع الرؤية

وأما الوقوع فيدل عليه قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ وقد تقدم وجه الاحتجاج به مستوفى فهو دال على الوقوع والجواز في ضمنه، وقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ﴾ إلخ، والكلام فيها كالتي قبلها، وكأني بك بعد اطلاعك على هذا المبحث وتقرير الأدلة على الوجه الذي رأيته ترى أن ما قاله الأشعرية في رؤية الله وقامت أدلتهم عليه غير الرؤية التي استدل المعتزلة على عدم صحتها؛ فالنزاع يكاد أن يكون غير حقيقي.

https://t.me/tasvirulkutub/206

مباحث أفعال الله تعالى وأفعال العباد
وبيان المذاهب والرد على غير المختار منها

أفعال العباد من جملة أفعاله تعالى فهو خالق لأفعال العباد الاختيارية وغير الاختيارية بل هو خالق لسائر أفعال الأحياء، وخصوا الكلام بالعباد لأن بعض الأدلة الآتية خاص بهم كالإيمان والشكر، واتفقوا على أنها تسند إليهم لا له لأن القائم والآكل والجالس هو زيد مثلًا وإن كان الفعل مخلوقًا لله تعالى فإن الفعل إنما يسند لمن قام به لا لمن أوجده؛ فالأبيض مثلًا هو الجسم لا الموجد للبياض.

وتحرير الكلام: أن فعل العبد واقع بقدرة الله وحدها عند الأشاعرة، ومن معهم، وعند المعتزلة بقدرة العبد وحدها، وعند الأستاذ بمجموع القدرتين بمعنى أن القدرتين يتعلقان جميعًا بأصل الفعل، وعند القاضي تتعلق قدرة الله بأصل الفعل، وقدرة العبد بكونه طاعة أو معصية، وعند الحكماء بقدرة يخلقها الله في العبد كالمعتزلة، والفرق بينهما أن الله خلق القدرة في العبد بالإيجاب عند الحكماء لتمام الاستعداد، وعند المعتزلة بالاختيار، وبطلان كلام الحكماء بإبطال الإيجاب كما قدمناه والأستاذ إن أراد أن قدرة العبد غير مستقلة بالتأثير وإذا انضمت إليها قدرة الله صارت مستقلة بالتأثير بتوسط هذه الإعانة فهو قريب من الصواب، وإن أراد أن كلًّا من القدرتين مستقل بالتأثير فباطل لأنه يستحيل اجتماع مؤثرين على أثر واحد، وأما مذهب القاضي فقريب من مذهب أهل الحق لأنه أثبت أن نفس الفعل لله وكونه طاعة أو معصية من العبد، ولعل معنى كلامه أنه بالكسب فإذن يكون مع أهل الحق أو يكاد، ولا يقال حينئذ: يلزم نقصان قدرة الواجب لأنا نقول: كمال القدرة في نفسها لا ينافي تعلقها بحسب

https://t.me/tasvirulkutub/206

الإرادة على وجه يكون فيه مدخلية للقدرة الأخرى، وأما كون العبد لا قدرة له أصلًا -وهو رأي الجبرية- فباطل بالبداهة؛ فيبقى الكلام بيننا وبين المعتزلة، ولابد من بيان معنى الكسب أولًا فنقول:

إنا نعلم بالبرهان أنه لا خالق سوى الله ولا تأثير إلا للقدرة القديمة، ونعلم بالضرورة أن القدرة الحادثة للعبد تتعلق ببعض أفعاله كالصعود دون البعض كالهبوط فيسمى أثر تعلق القدرة الحادثة كسبًا، وإن لم نعرف حقيقته، وهذا الإجمال في بيان معناه مرجعه إلى ما نجده من أنفسنا، وقيل في تعريفه: صفة تحصل بقدرة العبد المتعلقة بفعله الحاصل بقدرة الله، وقريب منه ما قيل: إن أصل الحركة بقدرة الله تعالى وتعينها بقدرة العبد وكسبه، ولم يتضح منهما بيانه، وقيل: الكسب الفعل الذي يخلقه الله في العبد ويخلق معه قدرة متعلقة به بخلاف ما إذا لم يخلق معه تلك القدرة، وهو بعيد، وقيل: إن للعبد قدرة تختلف بها النسب والإضافات فقط كتعيين أحد طرفي الفعل والترك وترجحه، ولا يلزم منهما وجود أمر حقيقي فالأمر الإضافي الذي يجب من العبد ولا يجب عند وجود الأثر هو الكسب وهو في قوة قولهم: هو ما يقع به المقدور بلا صحة انفراد القادر، وما يقع لا في محل قدرته، وكل ما قيل لم تتبين به حقيقة الكسب مع أننا نجد من أنفسنا فرقًا بين حالة الاختيار وحالة الاضطرار، وتوضيح المقام أنه لما بطل الجبر المحض بالضرورة وكون العبد خالقًا لأفعاله بالدليل وجب التوسط في العقيدة وهو أن أفعال العباد بقدرة الله اختراعًا وبقدرة العبد بوجه آخر من التعلق يعبر عنه بالاكتساب، نجده من أنفسنا ولا نعرف حقيقته، وليس بواجب أن يكون تعلق القدرة على وجه الاختراع دائمًا؛ إذ قدرة الله تعالى في

https://t.me/tasvirulkutub/206

الأزل متعلقة بالأشياء من غير اختراع ثم تتعلق به نوعًا آخر من التعلق؛ فالفعل خلق لله ووصف للعبد، وقدرة العبد خلق للرب ووصف للعبد وليست كسبًا له؛ هكذا يجب تحرير المقام قبل الاستدلال لكل من الفريقين المتقدمين: الأشاعرة القائلين بالكسب، والمعتزلة ومن وافقهم القائلين بالاستقلال.

أدلة المتكلمين العقلية على أن فعل العبد لله

ونحن نشرع الآن في الاستدلال لرأي الأشاعرة فنقول: فعل العبد ممكن وكل ممكن مقدور لله: أما الصغرى فواضحة، وأما الكبرى فلعموم تعلق قدرته تعالى كما تقدم؛ فلو كان فعل العبد مع كونه من مقدورات الله تعالى مقدورًا للعبد أيضًا بمعنى أنه مؤثر فيه أيضًا لزم اجتماع مؤثرين على أثر واحد وهو باطل، وورد على هذا الدليل أن شمول قدرة الله تعالى معناه جواز تعلقها بكل فعل بالنظر لذاته لا بمعنى أنه واقع بها، والمحال إنما جاء من الثاني، وندفع هذا الورود بأن جواز وقوعه بها مع وقوعه بقدرة العبد يستلزم جواز المحال عند التعلق به وجواز المحال محال، ورد هذا الجواب الأخير بأن جواز وقوعه بقدرة الله تعالى إنما هو بدل وقوعه بقدرة العبد لا اجتماعهما حتى يلزم المحال.

ورد هذا كله بأنه قد ثبت الشمول بمعنى عدم الوقوع بغيرها، ودليله أنه لو لم يقع بها وحدها فلا يخلو إما أن يقع بقدرة العبد وحدها أو بكل منهما أو لا يقع شيء منهما والكل باطل: أما الأول فلاستلزامه ترجيح أحد المتساويين بل ترجيح المرجوح لأن التقدير هو استقلال القدرتين مع أن قدرة الله أقوى، وأما الثاني فلاستلزامه اجتماع المستقلين على مفعول واحد، وأما الثالث فلأن التقدير

https://t.me/tasvirulkutub/206

وقوعه، ولا ينتقض الحصر بأنه يجوز وقوعه بمجموع القدرتين لأن المفروض الاستقلال.

الثاني: لو كان العبد موجدًا لأفعاله بالاستقلال لوجب أن يعلم تفاصيلها؛ لأن الإتيان بالأزيد والأنقص والمخالف ممكن فلابد من مرجح وهو القصد، والقصد لا يتصور إلا بعد العلم ولهذا استنكر الخلق بدون العلم كقوله تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك: ١٤] ويستدل بفاعلية العالَم على عالمية الفاعل واللازم باطل؛ لأننا تصدر عنا أفعال اختيارية كثيرة جدًّا لا نعلم تفاصيلها ولا شعور لنا بذلك لا كمية ولا كيفية كالماشي يقطع المسافة في زمان معين من غير شعور له بتفاصيل الأجزاء والأحياز التي هي المبدأ والمنتهى ولا بالآنات التي يتألف منها الزمان ومن هذا شيء كثير جدًّا. فإن قال قائل: إن عندنا شعورًا ولكن لا نشعر بالشعور. نقول لذلك القائل: نعم إن الشعور بالشيء لا يستلزم الشعور بالشعور به ولكن يحصل بأدنى التفات، وهل إذا التفت يحصل له ذلك كلا ثم كلا؛ فإن عاد وقال: إن هذا بعينه ينفي الكسب أيضًا لاشتراك الخلق والكسب في العلة المقتضية لكمال العلم وهو الصدور بالقصد والاختيار نعود لجوابه بأن القصد الأصلي موجب للعلم بالتفاصيل والقصد الضمني لا يجب فيه العلم التفصيلي؛ فيجب الشعور بالتفاصيل في الخلق دون الكسب.

الثالث: لو كان فعل العبد بقدرته واختياره لكان متمكنًا من الترك والفعل إذ لو لم يتمكن من الفعل والترك لزم الجبر ويبطل الاختيار لكن التمكن من الفعل والترك باطل؛ لأن رجحان الفعل على الترك إما أن يتوقف على مرجح أو لا؛ فإن توقف على مرجح إن كان ذلك المرجح من العبد ينقل إلى صدوره عنه فيلزم

https://t.me/tasvirulkutub/206

التسلسل وهو محال أو الانتهاء إلى مرجح لا يكون منه، وإذا كان المرجح ابتداء أو بالآخرة لا من العبد بل من غيره ثبت عدم استقلال العبد بالفعل وعدم تمكنه من الترك لأن الترك لم يجز وقوعه مع التساوي فكيف بالمرجوح، ولأن وجود الممكن ما لم ينته رجحانه إلى حد الوجوب لم يتحقق.

واعترض على هذا الدليل بأنه جار في فعل الباري فيلزم أن يكون موجبًا لا مختارًا لأن جميع ما يجب وجوده ليوجد العالم إن كان حاصلًا في الأزل لزم قدم العالم وصدوره عن الباري بطريق الوجوب لامتناع التخلف، وإن لم يكن جميعه حاصلًا انتقل الكلام إلى حدوث الأمر الذي لابد منه فإن لم يتناهى لزم التسلسل الباطل، وإن تناهى إلى أزلي يلزمه الأثر ويعود المحذور، ويرد أيضًا أن ترجيح المختار أحد المتساويين جائز بنفس الإرادة لأنها ترجح من غير احتياج إلى مرجح غيرها، وأيضًا هذا الدليل في مقابلة الضرورة فلا نجيب عنه لأن لنا مكنة واختيارًا نعلمهما، وأنا إن شئنا الفعل فعلنا وإن شئنا الترك تركنا، ويرد أيضًا أن المرجح الذي لا يكون من العبد هو تعلق الإرادة وخلوص الداعي والفعل وإن كان متحتمًا حينئذ لكنه لا ينافي الاختيار بالنظر للقدرة وأجيب عن قولهم: إنه في مقابلة الضرورة؛ بأن هذا في حصول المشيئة التي يجب معها الفعل، وبالضرورة ليس هذا بمشيئتنا واختيارنا لأن المآل هو الجبر غير المحض، وأن الاختيار صوري.

وأجيب عن جريان الدليل في الواجب بأن للباري تعالى إرادة قديمة متعلقة بحدوث الفعل فيما لا يزال بذاتها فلا تحتاج إلى مرجح بخلاف العبد فإن إرادته حادثة يحدث تعلقها بالأفعال فتتجدد هي ودواعيها من عند الله تعالى من غير

https://t.me/tasvirulkutub/206

اختيار للعبد، وأجيب عن قولهم: إن ترجيح المختار أحد المتساويين جائز بأن هذا الدليل إلزام على المعتزلة القائلين بوجوب المرجح في الفعل الاختياري لا القائلين بأنه يجوز للقادر ترجيح المساوي، وترجيح المختار لا يحتاج إلى غير الإرادة، ونوقش في الجواب بالقطع بوجوب الداعية حينئذ وهي ليست من العبد بل بخلق الله تعالى وهذا هو الجبر، وحينئذ يجاب عن أن المرجح الذي لا يكون من العبد هو تعلق الإرادة وخلوص الداعي ووجوب الفعل معه لا ينافي الاختيار بأن الانتهاء إلى الجبر غير المحض ضروري وأن الاختيار صوري.

ويرد أيضًا أن هذا الدليل جار في الكسب أيضًا فيقال: لو كان الفعل بكسب العبد لكان متمكنًا إلخ، والجواب عنه: أن العبد في الحقيقة مجبور جبرًا غير محض وإن كان في صورة المختار، ثم بعد هذا كله فالدليل إنما يفيد إلزام المعتزلة القائلين باستقلال العبد واستناد الفعل إلى قدرته واختياره، ولا يفيد أن العبد ليس بموجد لأفعاله.

واستدل أيضًا على أن فعل العبد لله بأن الله تعالى عالم بالجزئيات ما كان وما سيكون لأنه يستحيل عليه الجهل، وما علم الله وقوعه يجب ولا شيء من الواجب في مكنة العبد، وكل ما علم الله أنه لا يقع يمتنع وقوعه فلا يكون الممتنع في قدرة العبد فلا يتمكن من الفعل والترك، ولا يرد أنه يجوز أن يعلم الله أن فعل العبد يقع بقدرته واختياره فلا يكون الفعل حاصلًا من العبد إلا باختيار العبد لأنه حينئذ لا يتمكن من اختيار الترك وهو المراد بأنه لابد من الرجوع إلى الاضطرار غير المحض بأن يكون بإيجاده لا على وجه الاستقلال والاختيار والتمام، ولا ينقض هذا الدليل بفعل الباري لأنه يأتي فيه مع كونه مختارًا لدفعه

https://t.me/tasvirulkutub/206

بأن الاختياري ما يتمكن الفاعل من تركه عند إرادة فعله؛ لأن إرادته تعالى قديمة متعلقة في الأزل بوقوعه في وقته، ويجوز حينئذ أن تتعلق بتركه، وليس هناك علم سابق حتى يتأتى الوجوب أو الامتناع إذ لا قبلية حينئذ فتعلق العلم والإرادة معًا بخلاف إرادة العبد.

واستدل أيضًا بأن مراده تعالى إما الوقوع أو اللاوقوع لفعل العبد فإن أراد وقوعه وجب وإن لم يرد وقوعه استحال اختيار للعبد، واعترض هذا الدليل بأنه يجوز ألا تتعلق إرادة الله بشيء من الوقوع واللا وقوع بأن لا يشاء وجود العبد على أن المعتزلة يجوزون تخلف مراد الله.

واستدل أيضًا بأنه لو اختار العبد وناقض مراده مراد الله تعالى بأن أراد العبد سكون جسم أراد الله حركته فإما أن يقع مرادهما فيلزم جمع النقيضين أو لا يقع مراد واحد منهما فيلزم رفع النقيضين أو يقع مراد أحدهما دون الآخر فيلزم الترجيح بلا مرجح لأن قدرته تعالى وإن كانت أعم من قدرة العبد فهي مستوية معها في الاستقلال بالتأثير في ذلك المقدور الواحد وحدة حقيقية لا تقبل التفاوت، وحيث كانا متساويين امتنع الترجيح. قيل: يقع مراد الله تعالى دون مراد العبد عند اجتماع القدرتين لعدم التساوي لتفاوتهما قوة وضعفًا، والدليل على التفاوت أنه ربما يقدر قادر على حركة مسافة في مدة لا يقدر غيره عليها ولو كانتا متساويتين، وربما يقدر الضعيف على فعل يقدر عليه القوي، وحيث فرضنا التساوي في التأثير فلا وجه لهذا القيل أصلًا فصح الدليل، وهذا الدليل مأخوذ من التمانع المستدل به على عدم تعدد الواجب.

https://t.me/tasvirulkutub/206

واستدل أيضًا بأن العبد لو كان قادرًا على فعله إيجادًا واختراعًا لكان قادرًا على إعادته لأن إمكان القدرة منه يقتضي ألا تختلف باختلاف الأوقات، ولأجل ذلك احتج على منكر الإعادة بالنشأة الأولى، وورد على الدليل الأخير أنه جار في الكسب أيضًا وهو مسقط للاستدلال به، ويدل أيضًا أنه لو كان فعل العبد مقدورًا له لقدر على إيجاد مثله لأن حكم الأمثال واحد مع أننا نقطع بتعذر ذلك وإن بذلنا الجهد. وهذا الوجه يعود إلى الوجه السابق، ويدل أيضًا أنه لو كان قادرًا على إيجاد فعله لكان قادرًا على خلق كل ممكن من الأجسام والأعراض لأن الإمكان أو الحدوث هو مرجع المقدورية، والمقدور هو إعطاء الوجود، وهذه لا تتفاوت، ويرد على هذا أنه يجري في الكسب.

ويستدل أيضًا بأنه لو كان فعل العبد للعبد لكان فعل العبد أحسن وأشرف من فعل الله لأن العبد يفعل الإيمان والطاعات وكثيرًا من الحسنات، ومن خلق الله الأجسام والأعراض والشياطين وكثير من المؤذيات، ويئول إلى أن العبد أشرف من الله تعالى خلقًا وإصلاحًا، ويرد عليه أن القدرة على الشيء لا تقتضي أحسنية ولا غيرها؛ فإن القدرة على خلق الشر ليست شرًّا، واستدل أيضًا بالإجماع على صحة تضرع العبد إلى الله تعالى في أن يرزقه الإيمان ويجنبه الكفر ولولا أن الكل بخلق الله تعالى لما صح ذلك، ولا وجه لحمله على سؤال الإقدار والتمكين لحصوله ولو كان فعل العبد للعبد لما وجب الشكر على نعمة الإيمان لأنه لا يتصور ذلك إلا إذا كان بخلقه وإعطائه وإن كان لكسب العبد مدخل ما فأما الشكر على الإقدار والتوفيق فشيء آخر، والجواب أن الشكر عليهما لأنهما وسيلة لتحصيل مقصد هو أسمى المقاصد، ولا يرد في هذا المقام أنه لو استحق

https://t.me/tasvirulkutub/206

الشكر بخلق الإيمان لاستحق الذم بخلق الكفر لأنه مالك الملك له الأمر كله لا يقبح منه خلق قبيح ولا يقال: إن الإجماع لا يكون حجة في مثل هذه الحقائق العقلية لأنه ليس المراد أن الإجماع هو الدليل بل إن إجماعهم إنما هو عن قاطع وإن لم نعرفه على التفصيل.

https://t.me/tasvirulkutub/206

أدلة المتكلمين السمعية

واستدلوا أيضًا بالسمعيات وهي كثيرة جدًّا، رب قائل يقول: إن التمسك بالكتاب والسنة يتوقف على العلم بصدق كلام الله تعالى وكلام الرسول ﷺ ودلالة المعجزة، وهذا لا يتأتى مع القول بأنه خالق لكل شيء حتى الشرور والقبائح وأنه لا يقبح منه التلبيس والتدليس والكذب وإظهار المعجزة على يد الكذاب، ونحو ذلك مما يقدح في وجوب صدق كلامه وثبوت النبوة فنجيبه: بأن العلم بانتفاء القوادح علم عادي ملحق بالضروري على أن الاحتجاج بها إنما هو على المعترفين بحجية الكتاب والسنة المتمسكين بهما في نفي كونه خالقًا للشرور والقبائح وأفعال العباد فلا دور:

فمنها ما ورد بلفظ الخلق لكل شيء كقوله تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَٱعْبُدُوهُ﴾ [الأنعام: ١٠٢] سيقت للتمدح واستحقاق العبادة فلا يصح حملها على خلقه لبعض الأشياء لأن كل حيوان عندهم كذلك بل يحمل على العموم فيدخل فيه أفعال العباد وتخصيصها بغير القديم للعقل وكقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦] تمسكًا بالعموم، وكقوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢] وقوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] أي خلقنا كل موجود ممكن بتقدير وقصد وعلى مقدار مخصوص مطابق للمصلحة، وكقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦] حكاية لقول إبراهيم عليه الصلاة والسلام لهم حين كانوا ينحتون الأحجار بأيديهم ثم يعبدونها مع جعل (ما) مصدرية، والمعنى حينئذ: والله خلقكم وخلق عملكم، والمراد بالعمل الأثر الحاصل بالمصدر لا نفس المصدر لأنه أمر اعتباري لا يتعلق

https://t.me/tasvirulkutub/206

به الإيجاد والخلق؛ فإن ما نشاهده من الحركات والسكنات هو الفعل كالركوع والسجود والصوم وغيرها، ولا يقال: إن الآية معناها إنكار إبراهيم عبادة مخلوق ينحتونه بأيديهم، والحال أن الله تعالى خلقهم وخلق ذلك المنحوت، والمصدرية تنافي هذا الإنكار إذ لا مطابقة بين إنكار عبادة ما ينحتون وبين خلق عملهم لأنا نجيب بأن المعنى على المصدرية: تعبدون منحوتًا تصيرونه بعملكم صنمًا، والحال أن الله خلقكم وخلق عملكم الذي يصير به المنحوت صنمًا، والعمل المخلوق هو الأثر أعني الحركات والسكنات، وحينئذ حصلت المطابقة وظهر الاستدلال.

وقول النحاة: المصدر هو المفعول المطلق معناه أنه هو الذي يوجده الفاعل ويفعله من حيث هو فعل له لا أزيد من ذلك، ولا يكون مفعولًا إلا إذا كان بمعنى الحاصل بالمصدر لا الأمر الاعتباري -يؤيد المعنى الذي قدمناه، ويصح أيضًا جعل ما موصولة حذف عائدها فيشمل نفس الأحجار المنحوتة، والأفعال طاعة كانت أو معصية، و(ما) من صيغ العموم فوجب إبقاؤها على عمومها لعدم المخصص بعد قيام الدليل العقلي، والحق أن عملهم بالمعنى الحاصل بالمصدر هو معمولهم فمآلهما واحد لأن التقدير في الموصولة: وخلق العمل الذي تعملونه، أو الشيء الذي تعملونه وليس هذا شاملًا للأعيان لأن الأعيان ليست معمولة للعباد بمعنى إيجادهم ذواتها وإنما هي معمول فيها النحت والتصوير وغيرهما من الأعمال، وإطلاق قول القائل: عملت الحجر صنمًا مجاز والمعنى الحقيقي أنه حوله بالنحت والتصوير إلى صورة الصنم فلا يتأتى شمول (ما) للأعيان بناء على أن (ما) موصول اسمي إلا على القول باستعمال اللفظ في حقيقته ومجازه.

https://t.me/tasvirulkutub/206

وفي الآية دليل على أن الاكتساب للعبد والخلق لله، يدرك من صريح العطف على الضمير وتسليط الخلق على (ما تعملون) فصار (ما تعملون) مخلوقًا لله ومعمولًا لهم، ولا يتأتى ذلك إلا بحسب ما رآه الأشاعرة، ولأجل إفادة هذا المعنى تغاير التعبير فقيل: (وما تعملون) والآيات في ذلك كثيرة كقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣] ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا﴾ [النحل: ٢٠] ﴿مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾ [لقمان: ١١] وكقوله: ﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾، ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨] فقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ يدل على أن جميع الحسنات والسيئات من الطاعات والمعاصي وغيرها بخلق الله ومشيئته لأن منشأ الاحتياج -أعني الإمكان والحدوث- مشترك بين الكل بحيث لا ينبغي أن يخفى على العاقل فما لهم لا يفهمون ذلك، ويكون قوله تعالى بعد ذلك: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩] واردًا على سبيل الإنكار أي: كيف تكون هذه التفرقة مع ظهور الأمر ووضوحه أو محمولًا على مجرد السببية دون الإيجاد توفيقًا بين الكلامين، وكقوله: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] وكقوله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠] ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦] فيكون الإيمان وجميع الطاعات حاصلة من الله تعالى وبتكوينه لأنها نعم ومرادة لله، وكقوله: ﴿كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ [المجادلة: ٢٢] أي أثبته وأوجده، والآيات والأحاديث الدالة على هذا المعنى كثيرة فلا نطيل بذكرها، وبعد أن قام البرهان العقلي على استناد جميع الممكنات إليه

https://t.me/tasvirulkutub/206

سبحانه وتعالى ابتداء يجب فهم الآيات على ما بينا، وأما المعتزلة الذين قالوا: إن أفعال العباد واقعة بخلقهم وإيجادهم استقلالًا فهم فرقتان:

رأي أبي الحسين

فأبو الحسين البصري وأتباعه ادعوا أن هذا الحكم ضروري مركوز في الطباع، وما يذكر من الأدلة عليه فهو تنبيه، ولتوضيح المقام نقول: قلنا فيما مضى إن الدليل القائل: لو كان العبد موجدًا لأفعاله فلابد أن يتمكن من فعله وتركه وأنه يتوقف ترجيح فعله على تركه على مرجح إلخ الدليل. قلنا: إن هذا إنما يصلح إلزامًا للمعتزلة القائلين بوجوب المرجح في الفعل الاختياري، وكون الفعل الاختياري وكون الفعل معه واجبًا كأبي الحسين وأتباعه، وغير أبي الحسين وأتباعه وهم الفرقة الأخرى يرون أنه يجوز الترجيح بمجرد تعلق الاختيار بأحد طرفي المقدور، وهؤلاء يوافقون الأشاعرة في قولهم بجواز الترجيح بمجرد تعلق الاختيار بالمقدور، وتلك الفرقة الأخرى تزعم أن الحكم القائل: إن أفعال العباد واقعة بخلقهم وإيجادهم استقلالًا نظري ولهم عليه أدلة؛ فما ساقه أبو الحسين تنبيهًا على كون الحكم ضروريًّا: الفرق الضروري بين الحركات الاختيارية كالمشي على الأرض والاضطرارية كالسقوط وما ذاك إلا بأن الأولى بقدرته وإيجاده والثانية بخلافها، وأيضًا كل أحد يعلم بالضرورة أن تصرفاته واقعة بحسب قصده وداعيته ولا معنى للاختيار إلا ذاك، وأيضًا الطالب العاقل يعلم بالضرورة أنه يطلب ما يحدثه المأمور، ودفع الجميع أن هذه لا تفيد سوى أن للعبد قدرة تعلقت بهذا الفعل على حسب قصده واختياره، ولا تفيد أن الفعل مخلوق له فلعل هذا التعلق على وجه الكسبية وإن كنا لا نعرف حقيقته

https://t.me/tasvirulkutub/206

رأي غير أبي الحسين وأدلته

وأما غير أبي الحسين وهم القائلون بأن هذا الحكم نظري فقد استدلوا بالمعقول والمنقول:

أما المعقول فهو أنه لولا استقلال العبد بالفعل على سبيل الاختيار لبطل التكليف والتأديب وارتفع المدح والذم والثواب والعقاب وبطلت فائدة البعثة؛ أما لزوم بطلان التكليف حينئذ فلأن العبد إذا لم يكن موجدًا لفعله لم يصح أن يطلب منه فعل ما ليس بقادر على فعله بأن يقال له: افعل ولا تفعل، وأما بيان لزوم بطلان التأديب فلأنه عبث إذ لا معنى لتأديب من لا يستقل بإيجاد فعله، وأما بيان لزوم بطلان ارتفاع المدح والذم فلأنه لا فعل له حتى يمدح أو يذم، وأما بيان لزوم بطلان الثواب والعقاب فلأن العباد حينئذ لا أفعال لهم فلا وجه لاستحقاق الثواب والعقاب، وكذلك يقال في لزوم بطلان البعثة، واللوازم كلها باطلة فكذا الملزوم، ولو لم تكن أفعال العباد للعباد لم يبق فرق بين الفعل الذي اتفق الشرع والعقل على استحسانه والذي اتفق العقل والشرع أيضًا على عدم استحسانه كالإيمان والكفر والإساءة إلى الفقير والإحسان إليه، وكفعل النبي ﷺ وفعل إبليس وكالتكلم بالدعاء والتضرع والتكلم بالفحش. والجواب أن هذا كله إنما يلزم لو كان العبد مجبورًا لا قدرة له أصلًا فترد على الجبرية لا علينا لأنا لا ننفي قدرة العبد ولا تعلقها وإنما ننفي تعلقها على جهة التأثير، وما ذكر لا يقتضي التأثير وإنما يقتضي أن العبد له قدرة تعلقت بالفعل وأن له قصدًا واختيارًا، ونحن نسلمه وننازع في التأثير لقيام البرهان العقلي والنقلي على عدمه، ودليلكم لا يفيده.

https://t.me/tasvirulkutub/206

وقد يجاب أيضًا بمنع الملازمات فإن المدح والذم باعتبار المحلية لا باعتبار الفاعلية، ولزوم الثواب والعقاب ليس لزومًا عقليًّا بل هو لزوم عادي، واللوازم العادية تترتب على ملزوماتها من غير أن يرد سؤال فكما لا يقال: لم جعل الله الإحراق عقيب النار كذلك لا يقال: لم جعل الله الثواب والعقاب مترتبين على الأفعال، ولا يؤدي هذا إلى وجوب ثواب المطيع ووجوب تعذيب العاصي لإيجاب العادة ذلك: أما أولًا فلأن الغرض من جعل ذلك اللزوم عاديًّا أنه ليس بعقلي فقط بل هو لزوم عادي لا يتجه سؤال على ترتبه على ملزومه، وأما ثانيًا فلأن المعتزلة يوجبون عليه ثواب المطيع وتعذيب العاصي على معنى أنه يقبح عقلًا خلاف ذلك، ونحن نجوز ذلك ونقول: لا قبح فيه عقلًا لأنه مالك يتصرف كيف يشاء، وكل هذا في التجويز عقلًا وأما الوجوب الشرعي فمسلم لا ننكره، وأما التكليف وبعثة الرسل والتهديد والوعد والوعيد فيخلقها الله تعالى لتكون معدة للعبد لخلق الدواعي والإرادة فيه فيخلق الله الفعل بعد ذلك عادة، وباعتبار ذلك الاختيار المترتب على الداعي الذي خلقه الله عقيب التكليف يصير الفعل طاعة إذا كان كما طلب الشرع، ومعصية إذا لم يكن كذلك، ويكون علامة للثواب والعقاب لا سببًا موجبًا ثم عدم افتراق الفعلين في المخلوقية لا ينافي افتراقهما من وجوه أخر.

وأجيب أيضًا بأن ما ذكر من اللوازم يرد على مذهب المعتزلة أيضًا لأن الله أمر أبا لهب بالإيمان وهو ممتنع منه لأنه تعالى أخبر بأنه لا يؤمن على لسان نبيه لأن الرسول لا ينطق عن الهوى والإيمان المأمور به هو تصديق الرسول في جميع ما جاء به، ومما جاء به أنه لا يؤمن؛ فيكون في حال إيمانه مأمورًا بأن يؤمن بأنه لا يؤمن، ويصدق بأن لا يصدق، وتصديقه بعدم تصديقه تصديق بما علم من نفسه

https://t.me/tasvirulkutub/206

خلافه ضرورة لأنه إذا كان مصدقًا كان عالمًا بتصديقه علمًا ضروريًّا وجدانيًّا فلا يمكنه حينئذ التصديق بعدم التصديق لأنه يجد في باطنه خلافه وهو التصديق فيكون علمه بتصديقه موجبًا لتكذيبه في الإخبار بأنه لا يصدق، وهذا محال لاستلزامه الجمع بين التصديق والتكذيب في حالة واحدة، وإذا كان المكلف به محالًا عقلًا لم يكن للتكليف بإتيانه فائدة.

ويلزم مذهب المعتزلة أيضًا أن ما علم الله عدمه من العبد فهو ممتنع الصدور عنه وإلا انقلب العلم جهلًا، وما علم وجوده من أفعاله فهو واجب الصدور عن العبد لما تقدم قبله وهذا يبطل الاختيار، ويلزم مذهب المعتزلة أيضًا أن ما أراد الله وجوده من أفعال العباد واقع قطعًا وما أراد عدمه لم يقع قطعًا؛ فلا قدرة له على شيء منهما أصلًا، ويلزم مذهب المعتزلة أيضًا أن الفعل عند استواء الداعي إلى الفعل والترك يمتنع وعند رجحان أحدهما يجب؛ فلا قدرة للعبد على فعله فبطل تكليفه به، ويلزم المعتزلة أيضًا أن التكليف واقع بمعرفة الله إجماعًا فإن كان التكليف في حال حصول المعرفة فهو تكليف بتحصيل الحاصل وتحصيل الحاصل محال فيكون التكليف به ضائعًا لا طائل تحته، وإن كان في حال عدمها فغير العارف بالمكلف وصفاته المحتاج إليها في صحة التكليف منه وصدوره عنه كالعلم والقدرة والإرادة غافل عن التكليف، وتكليف الغافل تكليف بالمحال وعار عن الفائدة.

وقد أجيب عن هذه الأشياء: أما عن تكليف أبي لهب فبأن الإيمان واجب بما علم مجيئه به لا بما جاء به مطلقًا سواء علمه المكلف أو لم يعلمه، ولا نسلم أن هذا الخبر مما علم أبو لهب مجيئه به حتى يلزم تصديقه فيه؛ يعني أن الإيمان هو التصديق الإجمالي أي كل ما جاء به فهو حق، وليس هذا مستحيلًا من أبي لهب

https://t.me/tasvirulkutub/206

فأما التصديق التفصيلي منه فمشروط بعلمه بوجود هذا الخبر، ومستلزم للجمع بين النقيضين، ونوقش هذا بأن سماع ذلك الخبر ممكن له وأنه مكلف بالتصديق التفصيلي على تقدير سماعه فيلزم منه جواز التكليف بالجمع بين النقيضين، وقول جماعة: إن أبا لهب بعد ما جاء خبر أنه لا يؤمن لم يؤمر بالإيمان قول باطل لأنه يستلزم عدم العقاب، ونوقش قوله: إنه تصديق بما علم من نفسه خلافه بأن مجرد التصديق بما علم من نفسه خلافه ليس بمستحيل؛ ألا ترى أن من اعتقد أن العالم قديم مأمور بأن يصدق بأنه حادث ويبدل اعتقاده ولا استحالة فيه مع أنه تصديق بما وجد من نفسه خلافه، ودفعه أن الاستحالة هنا نشأت من جمع النقيضين لأن الإيمان بأنه لا يؤمن يتوقف على ثبوت عدم الإيمان، والمعلوم من الأمر به مع الأمر بتصديق جميع ما جاء به الشرع دائمًا الجمع بين الإيمان وعدمه، والإيمان وعدمه من أفعال القلب والتصديق بفعل القلب يتوقف على ثبوته في القلب فيلزم الجمع بين الإيمان وعدمه فتم الإلزام.

والحق أن التكليف هنا صحيح وأن إيمان أبي لهب في ذاته أمر ممكن، وأن الاستحالة هنا استحالة بالغير جاءت من الإخبار بأنه لا يؤمن، والمستحيل بالغير التكليف به جائز وواقع بالاتفاق، ومحل النزاع إنما هو المستحيل لذاته فجوز التكليف به جماعة ومنعه آخرون، والحق الجواز، ولم يقع تكليف به بالاستقراء، وأجيب عن مسألة العلم بأن العلم تابع للمعلوم على معنى أنهما يتطابقان، والأصل في المطابقة هو المعلوم فالعلم بحصول شيء في المستقبل إنما يتحقق إذا كان ذلك الشيء في نفسه بحيث يتحقق في المستقبل فلا مدخل للعلم في وجوب الفعل وامتناعه وسلب القدرة والاختيار وإلا لزم ألا يكون الواجب فاعلًا مختارًا لكونه عالمًا بأفعاله وجودًا وعدمًا، ونوقش هذا الجواب بأن المراد

https://t.me/tasvirulkutub/206

من هذا الإلزام أن الله تعالى إذا علم في الأزل أن العبد يختار فيما لا يزال فعلًا معينًا فيتصف به لم يكن بد من وقوع هذا الاختيار، والاتصاف المتفرع عليه فيما لا يزال وإلا انقلب العلم جهلًا فتعلق علمه تعالى بوجود شيء يستلزم وجوده بنحو من استلزام المسبب للسبب، ولا يقال: إن هذا بعينه يجري في علمه تعالى وإرادته فيلزم الإيجاد لأن هناك فرقًا بين علم الله وإرادته في أفعاله وعلمه وإرادته في أفعال عباده؛ فعلمه وإرادته في أفعاله تعلقا معًا، وهذا التعلق قديم أزلي لا تقديم فيه ولا تأخير فالاختيار يتحقق بخلاف إرادة العبد وقدرته فإنهما حادثتان فيحتاجان إلى مرجح هو إرادته تعالى القديمة فتم الإلزام.

وأجيب عن الإلزام القائل: إن ما أراد الله وقوعه فهو واقع حتمًا إلخ بأن هذا بعينه يجري في الواجب بأن يقال: ما أراده الله وقع وما أراد عدمه لم يقع فلا قدرة، ونوقش هذا الجواب بأن وجوب وقوع مراد الله تعالى بإرادته لا ينافي قادريته، وأما وجوب وقوع مراد العبد أو امتناعه بإرادة الباري فمناف لقادرية العبد، والسر فيه أن إرادة العبد حادثة فتحتاج إلى مرجح بخلاف إرادة الواجب فإنها قديمة وتعلقها قديم مع العلم فتم الإلزام.

وأجيب عن الإلزام القائل: إن الفعل عند استواء الداعي إلى الفعل والترك يمتنع بأن وجوب الفعل مع القدرة والداعية لا يخرجه عن المقدورية ولهذا كان الواجب مختارًا؛ فيناقش بأن هذا في الواجب غيره في العبد فإن إرادة العبد حادثة محتاجة إلى مرجح وهو ينافي القادرية فتم الإلزام.

وأجيب عن مسألة تكليف الغافل بأن الغافل من لا يتصور التكليف لا من لا يصدق، وبأن التكليف للعارف بالمكلف وصفاته ليعرفه من جهات أخرى

https://t.me/tasvirulkutub/206

كالوحدة مثلًا التي لا تتوقف على معرفته، ونوقش هذا بأن المكلف هو المتمكن من النظر ولو كان دهريًا فتم الإلزام.

واستدل المعتزلة أيضًا بأن كثيرًا من أفعال العباد قبيح والقبيح لا يخلقه الحكيم، ورد بأنه مبني على مسألة الحسن والقبح العقليين وبعد تسليمها فالقبيح فعل القبيح لا خلقه، واستدلوا أيضًا بأن فعل العبد في وجوب الوقوع وامتناعه تابع لقصد العبد وداعيته وجودًا وعدمًا وكل ما هو كذلك لا يكون بفعل الغير؛ أما الأولى فلأن من اشتد جوعه ووجد الطعام بلا صارف ألبتة يأكل، وأما الثانية فلأن ما يكون بإيجاد الغير لا يكون تابعًا لإرادة العبد، والجواب عن هذا أن ما ذكر في بيان الأولى لا يفيد الوجوب بل الوقوع، وكثير من الأفعال يتبع إرادة الغير فتنتقض الثانية أيضًا، واستدلوا بأن الله لو كان موجدًا لأفعال العباد لكان فاعلًا لها ولو كان فاعلًا لكان متصفًا بها لأنه لا معنى للكافر إلا فاعل الكفر ولا معنى للظالم إلا فاعل الظلم . والجواب عن هذا: أن الفاعل للشيء من قام به الشيء لا من أثر فيه بإيجاده.

واستدلوا أيضًا بالنقل والآيات الدالة على إسناد الأفعال إلى العباد ومشيئتهم وهي أكثر من أن تحصى كقوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٣] ﴿وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [المائدة: ٥٥] ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٧٩] ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ [الأنعام: ١١٦] ﴿حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الأنفال: ٥٣] ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ﴾ [يوسف: ١٨] ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ﴾ [المائدة: ٣٠] ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣] ﴿كُلُّ ٱمْرِئٍۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور: ٢١] ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ﴾ [المدثر: ٣٧] والجواب عن الاستدلال بهذه الآيات أن البرهان العقلي قام على خلاف ظاهر الآيات فوجب تأويلها ليتم

https://t.me/tasvirulkutub/206

التطابق بين العقلي والنقلي، ولتدفع المعارضة بنحو ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ ومن الآيات ما يدل على الوعد والوعيد والمدح والذم وهي أكثر من أن تحصى، والجواب أن الأعمال الصالحة أمارات السعادة وترتيب السعادة عليها عادي، ومنها ما يدل على توبيخ الكفار والعصاة بأنه لا مانع لهم من الإيمان ولا ملجئ لهم إلى الكفر والمعصية كقوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤۡمِنُوٓاْ﴾ [الإسراء: ٩٤] ﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨] ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ﴾ [ص: ٧٥] ﴿فَمَا لَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [الانشقاق: ٢٠] ﴿لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٩٩] ﴿لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ﴾ [آل عمران: ٧١] ﴿فَمَا لَهُمۡ عَنِ ٱلتَّذۡكِرَةِ مُعۡرِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٩] وأمثال ذلك، ولذلك قال قائلهم: كيف يأمر بالإيمان ولم يرده وينهى عن الكفر وأراده، ويعاقب على الباطل ويقدره، وكيف يصرف عن الإيمان ثم يقول: ﴿أَنَّىٰ يُصۡرَفُونَ﴾ [غافر: ٦٩] ويخلق فيهم الإفك ثم يقول: ﴿أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ﴾ [المنافقون: ٤] وأنشأ فيهم الكفر ثم يقول: ﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ﴾ [البقرة: ٢٨] وخلق فيهم لبس الحق بالباطل ثم قال: ﴿لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ﴾ وصدهم عن السبيل ثم يقول: ﴿لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ وحال بينهم وبين الإيمان ثم يقول: ﴿وَمَاذَا عَلَيۡهِمۡ لَوۡ ءَامَنُواْ﴾ [النساء: ٣٩] وذهب بهم عن الرشد ثم يقول: ﴿فَأَيۡنَ تَذۡهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦] وأضلهم عن الدين حتى أعرضوا ثم يقول: ﴿فَمَا لَهُمۡ عَنِ ٱلتَّذۡكِرَةِ مُعۡرِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٩] والجواب أنه أراد منهم باختيارهم فليس لهم مانع بحسب جبلتهم وطبيعتهم وما هم عليه في نظام أعمالهم، وأما إرادته تعالى للشيء فقد دقت على العقول أسرارها فلا يتأتى وصول الإدراك إليها، ولهذا أجاب الملائكة عن قولهم: ﴿أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا﴾ الخ الآية بقوله: ﴿إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠] ووصف الكفار المحتجين

https://t.me/tasvirulkutub/206

بقولهم: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ إلخ [الأنعام: ١٤٨] بأنهم لا يعلمون بقوله: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨] فأقصى ما وصلوا إليه هذا الخرص ولو علموا أن الحكيم قد يأمر بما لا يريد لأسرار لا تطيقها عقول الحوادث لما قالوا هذه المقالة، وكثيرًا ما يرشد القرآن إلى هذا المعنى كما في قوله: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦] ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥] وسيأتي لهذه الآية زيادة توضيح، وفي تعداد الأنواع النقلية إطالة.

وبعد قيام الأدلة على أن الأفعال كلها لله وأن قدرة العبد تتعلق بها نوعًا من التعلق لا نعرف حقيقته ونجده من أنفسنا، وبعد بيان عدم صحة استدلالهم العقلي كما بيناه لا يخفى توجيه الآيات التي استدل بها المعتزلة.

تتميم لما تقدم

مسألة خلق الأفعال نشأ الخلاف فيها بسبب أن أدلتها تتدافع؛ فالجبرية مرجعهم إلى أن ترجيح الفعل لابد له من مرجح ليس من العبد، ومرجع المعتزلة إلى أن العبد قادر على فعله، وهذان الأمران متعارضان، واعتمد الجبرية أيضًا على أن تفاصيل أحوال الأفعال لا تعلمها العباد، واعتماد المعتزلة على أن أفعال العباد واقعة تبع مقصودهم وهما متعارضان، والدلائل السمعية مملوءة بما يوهم الأمرين، ومذهبنا وسط بينهما لأن المبادئ القريبة لأفعال العباد على القدرة والاختيار، والمبادئ البعيدة لها على العجز والاضطرار؛ لأن أفعال العباد متعلقة بمشيئتهم ومشيئتهم ليست إلا بمشيئة الله تعالى؛ فلا ننفي القدرة للعبد أصلًا حتى نكون كالجبرية ولا نثبت تأثيرها حتى نكون كالمعتزلة؛ فهو مختار كما نجده

https://t.me/tasvirulkutub/206

في أنفسنا ومجبور لقيام الأدلة العقلية والنقلية على أن الأفعال كلها لله، وهذا المعنى وإن تقدم في هذا المبحث مرارًا ولكن لا بأس من الإعادة للمناسبة لأن العود أحمد.

إرادة الله تعالى وتعلقها بكل كائن

فعل العبد وإن تعلق به كسبه على ما قدمنا؛ فهو بإرادة الله تعالى لأن كل كائن مراد له وما ليس بكائن ليس مرادًا له تكوينه فهو تعالى مريد للشر من الكفر وغيره من باقي المعاصي كما هو مريد للخير من الإيمان وغيره من الطاعات، ولو لم يكن مريدًا له لم يقع، وقد اتفقوا على إسناد الكل إليه على وجه الإجمال فيقال: هو مريد لجميع الكائنات، واختلف في الإسناد التفصيلي فمنعه بعضهم فقال: لا يقال: يريد الكفر والفحش والظلم لإيهامه الكفر، وهو أن الظلم والكفر مأمور به لأن مذهب البعض أن الإرادة هي الأمر فيوجد الإلباس وعند الإلباس يجب التوقف عن الإطلاق إلى أن يثبت الإطلاق عن الشارع، ولا توقيف في الإسناد تفصيلًا وهذا كما يصح أن يطلق عليه أنه خالق كل شيء ولا يقال: إنه خالق القاذورات وخالق القردة والخنازير مع كونها مخلوقة له اتفاقًا، وكما يقال: له ما في السموات والأرض، ولا يقال: له الزوجات والأولاد لإيهامه إضافة غير الملك له، ومنهم من جوز أن يقال: الله مريد للكفر والفحش معصية معاقبًا عليها، وتسمية بعض الأفعال شرًّا بالنسبة إلى تعلقه بنا لا بالنسبة إلى صدوره منه لأن خلقه الشر ليس قبيحًا؛ إذ لا قبح منه تعالى.

وقال المعتزلة: هو مريد لجميع أحواله، وأما أفعال العباد فما كان منها واجبًا يريد الله وقوعه ويكره تركه وما كان حرامًا فبالعكس، والمندوب يريد وقوعه

https://t.me/tasvirulkutub/206

ولا يكره تركه، والمكروه عكسه، والمباح لا تتعلق به إرادة ولا كراهة، وكذلك أفعال غير المكلفين، ويلزم هذا المذهب أن يكون أكثر ما يقع من العباد خلاف مراد الله تعالى، وذكر بعضهم هنا مسألة إقناعية وهي: أن هذا المعنى لا يصبر عليه رئيس قرية من عباده لأن فيها قياس الغائب على الشاهد. وحقيقة مذهب المعتزلة كما رأيناه في الكتب منقولًا عمن يوثق بنقلهم أن ما أراده الله إرادة باتة - وذلك في أفعاله وبعض أفعال عباده- يمتنع تخلفه، وما أراد أن يفعله العباد باختيارهم فتخلفه جائز لأن إرادته من العبد لابتلائه هل يطيعه أم لا، والابتلاء لا يتصور إلا مع تجويز الطرفين لا الجبر، ولهذا فسر بعض المعتزلة الإرادة بالأمر، وتخلف المأمور به عن الأمر جائز اتفاقًا، وحيث بانت المذاهب وتحررت الدعاوى فنشرع في الأدلة فنقول.

أدلة الأشاعرة

الدليل على أنه مريد لجميع الكائنات بأسرها عقلي ونقلي:

أما العقلي فلأنه خالق لها بقدرته لاستنادها إليه ابتداء من غير إكراه، وقد تقدم إثبات هذا بالبرهان فيكون مريدًا لها ضَرورة أن الإرادة هي الصفة المخصصة لأحد طرفي الفعل والترك، وأيضًا قد ثبت أن جميع الممكنات مقدورة لله تعالى فلابد في اختصاص بعضها بالوقوع في وقت دون وقت من مخصص وهو الإرادة، وأما أن ما ليس بكائن فليس بمراد له تعالى تكوينه فلأن ما ليس بكائن يعلم الله أنه لا يقع فيكون مستحيل الوقوع، وما علم الله أنه مستحيل وقوعه يستحيل أن يريده بالضرورة، وأيضًا لو أراده فإما أن يقع فيلزم الانقلاب أو لا فيلزم عجزه وقصوره عن تحقيق مراده، وأيضًا العالم باستحالة الشيء لا

https://t.me/tasvirulkutub/206

يتصور منه صفة مرجحة لأن أحدهما مستحيل والآخر واجب فلا معنى لترجيح الصفة إذن، وورد على أن عدم إيمان الكافر مراد لله تعالى مع كونه واجبًا، وأيضًا ما علم الله وجوده كإيمان المؤمن فأحد طرفيه واجب والأحد ممتنع، ودفع بأن هذا الإيراد إنما جاء من حمل أحد الطرفين على الأحد الدائر، وأما إذا كان أحد الطرفين معينًا وهو الطرف المستحيل فلا؛ إذ عدم تصور الصفة المرجحة للطرف الممتنع ظاهر بخلافه في الطرف الواجب؛ فإن الوجوب أثر العلم، والعلم يتبع الوقوع، والوقوع أثر الإرادة القديمة، ويدل أيضًا على كل من القضيتين الإجماع من السلف والخلف على إطلاق: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وعدم تقييدها لأنه وارد في تعظيم الله تعالى، وهو مروي عن النبي ﷺ وتلقته الأمة بالقبول فهو مؤيد للدليل أو دليل مستقل، واعترض على الدليل للقضية الثانية بأن خلاف المعلوم مقدور في نفسه، والمقدور إذا كان متعلق الصحة يجوز أن يكون مرادًا، وإن علم أنه لا يقع ألبتة وبأن من أخبره النبي ﷺ بأن فلانًا يقتله ألبتة يعلم ذلك قطعًا مع أنه لا يريد قتله ويدفع هذا كله بأن الإرادة هي الصفة المخصصة، وأما الذي أورد فليس بإرادة ولعله تمنٍّ.

وأما النقلي فكثير من الآيات والأحاديث فمنها: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾ إلى قوله: ﴿مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١١١] ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٥] إلخ الآية، ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ﴾ [هود: ٣٤] إلى قوله: ﴿إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤] ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [الأنعام: ٣٥] ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ﴾ [الأنعام: ١٤٩] ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلدُّنْيَا﴾ [التوبة: ٨٥] ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾

https://t.me/tasvirulkutub/206

[القصص: ٦٥] إلخ الآية، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى﴾ [السجدة: ١٣] إلخ الآية ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهْدِى مَن تَشَآءُ﴾ [الأعراف: ١٥٥] ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٨٦] والمعتزلة تمسكوا في دعواهم بعقلي ونقلي؛ فالعقلي: لو كان تعالى مريدًا للكفر من الكافر وقد أمره بالإيمان لكان هذا الأمر عبثًا وسفهًا وهو على الله تعالى محال أما لزوم العبث فلأن الآمر بخلاف ما يريده يعده العقلاء سفيهًا - تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا، وأيضًا إرادة القبيح قبيحة، والله منزه عن القبائح، وأيضًا العقاب على ذنب أراده الله ظلم يجب تنزهه عنه، وأيضًا لو كان الكفر مراد الله تعالى لكان طاعة إذ الطاعة تحصيل مراد المطاع، وأيضًا لو كان مرادًا لكان قضاء فيجب الرضا به، ورد الدليل الأول بالمنع إذ ربما لا يكون غرض الآمر الإتيان بالمأمور به كالسيد إذا أمر العبد امتحانًا له هل يطيع أم لا؛ فإنه لا يريد منه شيئًا من الطاعة أو اعتذارًا عن ضربه بأنه لا يطيعه فإنه لا يريد منه العصيان كالمكره على الأمر بقتل ولده.

وربما يقال: إن هذه صورة أمر لا أمر حقيقي فيجاب: بأنه قد يأمر بالشيء إذا علم أنه لا يحصل وكان في الأمر به فائدة بخلاف الإرادة فإنها لا تتعلق به أصلًا، ويجاب عن الثاني بأنه: لا قبيح منه غاية الأمر أنه خفي علينا جهة حسنه، وعن الثالث بأنه لا ظلم لأنه تصرف في ملكه، وعن الرابع بالمنع فإن الطاعة موافقة الأمر لأنها تدور معه علمت الإرادة أم لا، وعن الخامس بأنه مقضي لا قضاء، ووجوب الرضا إنما هو بالقضاء دون المقضي، ومما قيل في هذا المقام: إنه لا معنى للرضا بصفة من صفات الله تعالى فيكون المراد الرضا بمقتضى تلك الصفة وهو

https://t.me/tasvirulkutub/206

المقضي؛ فالصواب أن يجاب بأن الرضا بالكفر لا من حيث ذاته بل من حيث هو مقضي ليس بكفر أو بما في شرح الكشاف من أن الرضا بالكفر إنما يكون كفرًا إذا كان مع الاستحسان وعدم الاستقباح بخلاف الرضا بكفر الكافر مع استقباحه قصدًا إلى زيادة عذابه كما قال الله تعالى حكاية: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ﴾ [يونس: ٨٨] إلخ الآية ، وأجيب بأن رضا القلب بفعل الله بل بصفته أيضًا مما لا شك في صحته ثم إن الرضا بها يستلزم الرضا بمتعلقها من حيث هو متعلق مقضي لا من حيث ذاته ولا من سائر الحيثيات، ولما كان الرضا الأول هو الأصل والمنشأ للثاني اختير هذا الطريق.

رب قائل يقول: لا فرق بين هذه الصفة وغيرها في وجوب الرضا فالتخصيص تحكم. نقول له: إن هذه الصفة تقتضي الخلق، والشرور والآلام من آثارها فهي مظنة أن نعترض فيها العباد ويشمئزوا عنها فلدفع هذا الوهم قالوا: يجب الرضا بالقضاء، وبعبارة أخرى إن الإنكار المتوجه نحو الكفر إنما هو بالنظر إلى المحلية دون الفاعلية يعني أن للكفر نسبة إلى الله سبحانه وتعالى باعتبار فاعليته وإيجاده إياه، ونسبة أخرى إلى العبد باعتبار محليته له واتصافه، به وإنكاره باعتبار الثانية دون الأولى والرضا بالعكس أي الرضا إنما هو باعتبار النسبة الأولى دون الثانية.

ومن أدلة المعتزلة: أنه لو أراد الكفر وخلاف مراد الله ممتنع كان الأمر بالإيمان تكليفًا بما لا يطاق لأن الإيمان ممتنع الصدور. والجواب عن هذا الاستدلال أن الذي يمتنع التكليف به هو الذي لا يكون متعلقًا للقدرة الكاسبة عادة إما لاستحالته في نفسه وإما لاستحالة صدوره عن الإنسان في مجاري العادات لا ما

https://t.me/tasvirulkutub/206

يكون مقدورًا في نفسه ويصح أن تتعلق به القدرة الكاسبة وإن لم يكن مقدورًا بالفعل للكافر؛ لأن القدرة مع الفعل وعدم المقدورية بهذا المعنى لا تمنع التكليف فإن المحدث مكلف بالصلاة فالتكليف مرجعه إلى التمكن من الفعل بحيث تجوز مباشرته له ويصح له أن يحصله بأن تتعلق به قدرته فإن القدرة المصححة للتكليف هي صحة وقوع المكلف به من المكلف، وأما القدرة بمعنى الصفة المؤثرة في الفعل فهي مع الفعل والتكليف بالفعل قبل ذلك الفعل قطعًا.

واستدلوا أيضًا بقولهم: لو كان الله مريدًا للكفر من الكافر لكان محبًّا له وراضيًا به وهو لا يحب الكافرين ولا يرضى لعباده الكفر. والجواب: أن المحبة أخص من الإرادة، والإرادة غير الرضا فالمحبة إرادة لا يتبعها تبعة ولا مؤاخذة، والرضا ترك الاعتراض، ولغلبة تعلق الإرادة بالمحبوب ظن اللزوم وهو بعيد عن التأمل فكثيرًا ما يجد الإنسان من نفسه إرادة ما يكره وجوده لأمر ما، ولو فرض أن ذلك لمصلحة أحبها كإرادة الكي تداويًا لم يخرجه ذلك عن كونه مكروهًا في نفسه، وكذا لا يريد وجود ما يحبه وعدم إرادة وجوده وإن كان لضرر يلزم وجوده لا يخرجه عن كونه محبوبًا.

وأما النقلي فمنه قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] دل على أنه أراد من الكل الطاعة والعبادة لا المعصية، وقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] إلخ الآية، وذلك لأن الله تعالى ذم المشركين ووبخهم على ادعائهم أن الكفر بمشيئة الله تعالى وكذبهم وآباءهم في ذلك وعاقبهم عليه وحكم بأنهم يتبعون فيه الظن دون العلم وأنه كذب صراح، ونتقدم الجواب عن الاستدلال بهذه الآية لأنه يتضمن

https://t.me/tasvirulkutub/206

تحقيقًا للمقام فنقول: مقالة هؤلاء الناس إما استهزاء أو اعتذار منهم عن إشراكهم، وكلٌّ لا يصح منهم.

عدم صحة الاحتجاج بالقضاء والقدر لنفي التكليف وصحة التكليف مع القضاء والقدر

وبيانه أنهم يقولون للنبي ﷺ: لا يصح لك تكليفنا بترك الإشراك لأن أفعالنا كما تقول كائنة بإرادة الله تعالى وتقديره؛ فإشراكنا كذلك فلا اختيار لنا فلا يصح التكليف فحينئذ لا يخلو إما أن يكون هذا القول منهم من معتقداتهم حقيقة أو لا بأن كانوا يعتقدون أن العبد مستقل بأفعاله وموجد لها؛ فإن كان الأول فهو اعتذار منهم عن إشراكهم، وإن كان الثاني فهو استهزاء منهم بالنبي ﷺ: أما استهزاؤهم فظاهر عدم صحته، وأما الاعتذار فلا يصح أيضًا لأن كون الفعل بمشيئة الله تعالى وتقديره لا يخرجه عن اختيار العبد إلا على طريقة الجبر الصرف، وأما على طريقة أهل الحق القائلين بالاكتساب فلا يخرجه ذلك عن مكنة العبد واختياره فلا يصح ما ذكر عذرًا لهم عن ارتكاب الشرك، وبعبارة أخرى: نقول هؤلاء إن كانوا جبرية فلا يكونون مستهزئين فيكون قولهم هذا اعتذارًا لما هو اللائق بحالهم، وحاصله أن الإشراك منا لما كان بخلق الله ومشيئته من غير اختيار منا فلا عتب علينا في ذلك.

وحاصل الرد عليهم أن قضاء الله تعالى حتمي وهو الذي يتعلق بالشيء لا يبقى للعبد فيه اختيار أو هو المراد بقوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل: ٩] وغير حتمي يتعلق بفعل العبد بعد تعلق علم الله وإرادته بأن العبد يفعله بقصده وكسبه الاختياري، وهذا القضاء هو الذي تعلق بإشراكهم، وهو

https://t.me/tasvirulkutub/206

لا يكون عذرًا لهم في ارتكابهم ذلك واعتقادهم أنهم مجبورون جبرًا صرفًا لأن الجبر الصرف ليس حاصلًا؛ يدل على ذلك رد الله عليهم في آخر الآية؛ فلو كان القضاء المتعلق بإشراكهم هو القضاء الحتمي المراد من قوله تعالى: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ لما رد الله عليهم ذلك، وعلى هذا لا يصح الاحتجاج بالقضاء والقدر لفسق الفساق إذ ليس القضاء والقدر بالمعنى الذي قدمناه جبرًا صرفًا كما قال الإمام علي ﷺ وكرم الله وجهه للسائل حين سأله بعد انصرافه من صفين فقال: أخبرنا عن مسيرنا إلى الشام أكان بقضاء الله وقدره؟ فقال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما وطئنا موطئًا ولا هبطنا واديًا ولا علونا تلعة إلا بقضاء الله وقدره؛ فقال السائل: عند الله أحتسب عنائي، ما أرى لي من الأجر شيئًا فقال: مَهْ أيها السائل، عظم الله أجركم في مسيركم وأنتم سائرون، وفي منصرفكم وأنتم منصرفون، ولم تكونوا في شيء من حالاتكم مكرهين ولا إليها مضطرين فقال السائل: كيف والقضاء والقدر ساقنا فقال: ويحك لعلك ظننت قضاء لازمًا وقدرًا حتمًا لو كان ذلك لبطل الثواب والعقاب والوعد والوعيد والأمر والنهي ولم تأت لائمة من الله لمذنب ولا محمدة لمحسن إلى أن قال: إن الله أمر تخييرًا ونهى تحذيرًا فقال السائل: وما القضاء والقدر اللذان ما سرنا إلا بهما قال هو الأمر من الله والحكم ثم تلا قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣] من هذا تعرف أن عليًّا ﷺ وكرم الله وجهه جعل القضاء قسمين: حتميًّا وغير حتمي وهو يؤيد ما قلنا: والتكليف صحيح مع عقيدة القضاء والقدر لأن التكليف يصح عند وجود الاختيار، ولا شك في وجوده، والاختيار لا ينافي القضاء والقدر بالمعنى الذي قدمناه، وأما عدم صحة الاحتجاج

https://t.me/tasvirulkutub/206

بالقضاء والقدر على بطلان التكليف فقد أسمعناك الكفاية فيه، والله يهدينا إلى سواء السبيل، وتتميمًا للبحث نذكر ما قيل في معنى القضاء والقدر فنقول:

بيان معنى القضاء والقدر

قالت الفلاسفة: صور جميع الموجودات كلية كانت أو جزئية حاصلة من حيث هي معقولة في عالم العقل بإبداع الواجب إياها لكن لما كان إيجاد الصور المادية منها بطريق الاجتماع ممتنعًا لامتناع قبول المادة لصورتين معًا فضلًا عن أكثر، وكان الوجود الإلهي مقتضيًا لتكميل المادة بإخراج ما لها بالقوة من تلك الصور إلى الفعل قدر بلطيف حكمته زمنًا تخرج فيه تلك الصور من القوة إلى الفعل، فالقضاء عندهم عبارة عن وجود صور جميع الموجودات في العالم العقلي مجتمعة ومجملة، والقدر عبارة عن وجودها في موادها الخارجية مفصلة، وإنهما عند المتكلمين قد يطلقان بمعنى الخلق والتقدير كما في قوله تعالى: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ﴾ [فصلت: ١٢] وقوله: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا﴾ [فصلت: ١٠] فعلى هذا أفعال العباد عندنا بل عند الجبرية أيضًا بقضاء الله وقدره كسائر الحوادث بخلافها عند المعتزلة فهي بخلق العبد استقلالًا، وهذا المعنى هو المتنازع فيه، وقد يطلقان بمعنى الإعلام والتبيين كما في قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الإسراء: ٤] وقوله: ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ [الحجر: ٦٠] أي أعلمنا بذلك وكتبناه في اللوح المحفوظ فعلى هذا جميع الحوادث ومنها أفعال العباد بالقضاء والقدر عندنا وعند غيرنا مطلقًا، وقد يطلقان بمعنى الإيجاب والإلزام كما في قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣] وقوله: ﴿نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ ٱلْمَوْتَ﴾ [الواقعة: ٦٠] فعلى هذا تكون الواجبات

https://t.me/tasvirulkutub/206

بقضاء الله وقدره دون البواقي؛ فالقضاء عند الأشاعرة هو إرادته الأزلية المتعلقة بالأشياء على ما هي عليه فيما لا يزال، وقدره إيجاده إياها على قدر مخصوص وتقدير معين في ذواتها وأحوالها وهو رأي المتكلمين فيهما؛ فعند الفلاسفة القضاء عبارة عن العلم بما ينبغي أن يكون عليه الوجود حتى يكون على أحسن النظام وأكمل الانتظام وهو المسمى عندهم بالعناية التي هي مبدأ لفيضان الموجودات من حيث جملتها على أحسن الوجوه وأكملها، والقدر عبارة عن خروجها إلى الوجود العيني بأسبابها على الوجه الذي تقرر في القضاء.

والمعتزلة ينكرون القضاء والقدر في أفعال العباد الاختيارية الصادرة عنهم بالمعنى الذي رآه الأشاعرة ويثبتون علمه بهذه الأفعال ولا يسندون وجودها إلى ذلك العلم بل إلى اختيار العباد وقدرتهم، وتفسير الإمام علي للقضاء والقدر بالأمر والحكم إما أن يرجع إلى صفة الكلام أو إلى صفة العلم وهو أحد المعاني.

ونختم هذا المبحث بقولنا بناء على ما قدمناه: إن القضاء لا يسلب المكلف اختياره أصلًا ولا يصح الاحتجاج به في عدم التكليف كما بيناه بوضوح، ولنرجع إلى الإجابة عن الاستدلال بقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ﴾ إلخ فنقول: يرد الاستدلال بهذه الآية بأنا لا نسلم أن ما بعد لام الفرض يكون مرادًا ولئن سلمناه نمنع العموم للقطع بخروج من مات على الصبا والجنون فليخرج من مات على الكفر، ولو سلم فليس المقصود بيان خلقهم لهذا الغرض بل بيان استغنائه عنهم وافتقارهم إليه بدليل قوله بعده: ﴿مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ﴾ [الذاريات: ٥٧] فكأنه قال: وما خلقتهم لينفعوني بل لأمرهم بالعبادة أو ليتذللوا إلي؛ أما بالنسبة للمطيع فظاهر وأما بالنسبة للعاصي فبشهادة

https://t.me/tasvirulkutub/206

الفطرة على تذللـه لله وإن ظلم وكفر وفهم جماعة أن معنى الآية ليكونوا عبادًا لي؛ فتكون الآية على عمومها على أنه بعد هذا يعارض ظاهرها قوله: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا﴾ [الأعراف: ١٧٩] ودفع التعارض بما قدمناه في معناها.

وحيث علمت البرهان على عموم إرادته تعالى وشمولها لكل كائن وعلمت أن للعبد اختيارًا وأن قدرته تتعلق بالفعل لا على وجه التأثير صرت لا يعجزك فهم الآيات على وجه سائغ في معناها، والله يهدينا إلى سواء السبيل وأما الماتريدية فقالوا: إن الملجئ للأشاعرة لجعل تعلق قدرة العبد بالفعل لا على وجه التأثير وهذا غير معقول؛ فإن تعلق القدرة بالمقدور لا يعقل منه إلا التأثير هو برهان وجوب استناد كل الممكنات إلى القدرة القديمة ابتداء، وهذا الملجئ غير صحيح فإن تلك البراهين إنما تلجئ لو لم تكن عمومات تحتمل التخصيص فأما إذا كانت عمومات تحتمل التخصيص ووجد ما يوجب ذلك التخصيص فلا تكون تلك البراهين ملجئة، والأمر كذلك هنا وهو أن البراهين المذكورة عمومات تحتمل التخصيص، لها مخصص وذلك المخصص أمر عقلي وهو أن إرادة العموم منها تستلزم الجبر المحض المستلزم لضياع التكليف وبطلان الأمر والنهي، وما ذكر من العقليات ليس شيء منها لازمًا للخصم كما يعلم بالتأمل؛ كيف ولو تم شيء منها ملجئ إلى أن تعلق قدرة العبد لا على وجه التأثير لاستلزم بطلان التكليف لأن التعلق بلا تأثير لا ينفي الجبر لأن الموجب للقول بالجبر ليس سوى أن لا تأثير لقدرة العبد في إيجاد الفعل أصلًا، واعتقاد الجبر باطل وملزوم الباطل باطل فملزوم الجبر وهو اعتقاد أن لا تأثير لقدرة العبد في إيجاد فعله باطل، ولهذا صرح محققو المتأخرين من الأشاعرة بأن مآل كلامهم

https://t.me/tasvirulkutub/206

هذا إلى الجبر، وأن الإنسان مضطر في صورة مختار، وحيث تبين أن البراهين العقلية لم تسلم من القدح كما سبق لأنها لم تسلم من الجبر فلم يبق عندنا «معاشر الماتريدية» مانع من تأثير قدرة العبد في الفعل لأننا لم نجد ما يمنع من ذلك عقلًا بل قد وجد ما يدل على انتفاء المانع؛ فإن العبد العاقل لو أعلمه الله سبحانه وتعالى أفعال الخير والشر ثم خلق له قدرة أمكنه بها من الفعل لما أمر به من الخير والترك لما نهي عنه من الشر ثم كلفه بإتيان الخير ووعده عليه الثواب وكلفه ترك الشر وأوعده عليه العقاب بناء على ذلك الإقدار لم يوجب ذلك نقصًا في الألوهية؛ إذ غاية ما فيه أنه أقدره على بعض مقدوراته تعالى كما أعلمنا بعض معلوماته تعالى تفضلًا منه سبحانه وتعالى.

فإن قال قائل: إن فرقًا بين الخلق والعلم لأن الخلق من خصائص الألوهية كما قال تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٣] بخلاف العلم فقد ورد في القرآن إثبات العلم للعباد في غير موضع قلنا له: إقدار العبد على بعض المقدورات تفضلًا لا يوجب نقصًا في الألوهية لأنه فعله باختياره فهو غير ملجئ ولا مقهور فيه وهو شيء قليل بالنسبة لمقدوراته لحكمة هي صحة التكليف واتجاه الأمر والنهي، ومع هذا لا تنقطع نسبته إليه تعالى بالإيجاد لأن إيجاد المكلف لها إنما هو بإقدار الله تعالى تمكينه إياه منها غير أن السمع ورد بما يقتضي نسبة الكل إليه بالإيجاد وقطعها عن العباد بقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦] وهذه النسبة إليه تعالى وقطعها عن العباد لا تضر فيما قدمناه لأن المنسوب إليه تعالى الإيجاد الاستقلالي، وأما إيجاد العبد فهو إيجاد غير استقلالي فلنفي

https://t.me/tasvirulkutub/206

الجبر المحض وتصحيح التكليف وجب التخصيص أي تخصيص عموم الكل بالدليل العقلي، ونفي الجبر المحض وتصحيح التكليف لا يتوقف على نسبة جميع أفعال العباد إليهم كما تقوله المعتزلة بالإيجاد بل يكفي لنفيه أن يقال: جميع ما يتوقف عليه أفعال الجوارح من الحركات إنما يوجد بخلق الله تعالى، وكذا التروك التي هي أفعال النفس لأن الترك كف النفس عن الميل إلى الشيء وعن الداعية التي تدعو إليه وعن الاختيار له إنما يوجد الجميع بخلق الله تعالى لا تأثير لقدرة العبد فيه وإنما محل قدرة العبد عزمه عقيب خلق الله تعالى فيه هذه الأمور في باطنه عزمًا مصممًا بلا تردد، وتوجهه توجهًا صادقًا للفعل طالبًا إياه توجهًا لا يلابسه شوب توقف؛ فإذا أوجد العبد ذلك العزم المصمم خلق الله تعالى له الفعل عقيبه فيكون منسوبًا إليه تعالى من حيث هو حركة لأنه سبحانه وتعالى المنفرد بترتيب المسببات على أسبابها، ويكون منسوبًا إلى العبد باعتبار كونه زنا مثلًا وخلق الله هذه الأمور في القلب ليظهر من المكلف ما سبق علمه تعالى بظهوره منه من مخالفة أو طاعة، وليس للعلم خاصية التأثير حتى يكون مجبورًا ولا خلق هذه الأشياء فيه يوجب اضطراره إلى الفعل لأنه أقدره فيما يختاره ويميل إليه عند داعية تدعو إليه على العزم على فعله أو تركه، ولا اضطرار مع الإقدار على العزم على كل من الفعل أو الترك؛ إذ من المتعارف المسلم به ترك الإنسان لما يحبه ويختاره وفعل شيء وهو يكرهه لخوف من سطوة جبار أو حياء ممن يجله ويؤثر امتثال أمره ونهيه؛ ففي ذلك العزم الكائن بقدرة العبد المخلوقة لله تعالى صح تكليفه وثوابه وعقابه ومدحه وذمه، وانتفى بطلان التكليف والجبر المحض وكفى في التخصيص لتصحيح التكليف هذا الأمر الواحد أعني

https://t.me/tasvirulkutub/206

العزم المصمم وحسن هذا العزم لا يكون إلا بتوفيق منه تعالى تفضلًا هذا هو رأي الماتريدية أطلنا الكلام فيه؛ لأننا لم نر من حرره إلا القليل فالحمد لله رب العالمين.

وهذا الرأي يصحح التكليف بمثل ما صححه به المعتزلة إلا أنهم قصروا المسافة فجعلوا التأثير للعبد في العزم فقط وهو كلام إلى الخطابية أقرب ونقول لهم: الجبر ينتفي بمدخلية العبد بغير التأثير لأن الجبر عدم المدخلية للعبد بالمرة فقول البعض: إن العبد مجبور في الباطن مختار في الظاهر فهما منه أن المنافي للجبر هو المدخلية على وجه التأثير مخالف للواقع لأن الجبر بعدم المدخلية أصالةً.

ومذهب الحكماء أن العبد يخلق أفعاله الاختيارية بقدرة خلقها الله فيه بطريق الإيجاب لتمام الاستعداد على ما هو المذهب كما سيأتي توضيحه، وعند المعتزلة يخلق العبد أفعاله الاختيارية بقدرة خلقها الله فيه بطريق الاختيار كما تقدم، وهذا كله لتصحيح التكليف ونفي الجبر المحض.

ومذهب الحكماء مبعثر في الكتب المطولة في علم الكلام ونحن نذكره موضحًا بأدلته، ونتكلم بعد ذلك على الأدلة فنقول: إن المادة أي الأمر الموجود القابل للاتصال والانفصال نشأت عن العقل الفعال الناشئ عن الواجب كما سيأتي، وهي لا تنفك عن الصورة الجسمية والنوعية والشخصية، وإنما تتحقق الصورتان الأخيرتان بحسب ما يعد لهما من الأسباب والشروط وكلها صور للمادة حتى تكون صالحة لأن تفاض عليها الصورة الشخصية المعينة ففعل العبد فعل له وبقدرته التي اتصف بها بحسب ما أعده لها من الصور التي هي شروط وأسباب.

https://t.me/tasvirulkutub/206

وتوضيح المقام أن الحكماء ذهبوا إلى أن كمال الواجب في أن يكون فعله بالإيجاب، ومعنى الإيجاب لزوم الفعل لذات الفاعل بحيث لا يتمكن من الترك أصلًا، واستدلوا على مدعاهم هذا بما تقدم ذكره عنهم في مبحث كونه تعالى قادرًا وقد وضّحنا أدلتهم على هذا المدعى، ورددنا تلك الأدلة فلا نعيد ذلك هنا، ولما أثبتوا كونه فاعلًا بالإيجاب بما قدمناه عنهم من الأدلة لزمه سبحانه وتعالى وجوب وجود العالم فيكون العالم قديمًا وإليك بيان مذهبهم في ترتيب الموجودات.

قالوا: إن الواجب سبحانه وتعالى واحد حقيقي فلا يصدر عنه إلا واحد، ويمتنع أن يكون ذلك الصادر جسمًا لتركبه ولتقدم الهيولى والصورة عليه ضرورة لأنهما أجزاؤه والجزء مقدم على الكل فلو كان هو الصادر لتقدم على أجزائه، ولا يجوز أن يكون أحد أجزائه إذ لا يستقل بالوجود، ولا عرضًا إذ لا يستقل بالوجود دون الجوهر الذي هو محله؛ فكيف يوجد قبله، ولا نفسًا إذ لا تستقل بالتأثير دون الجسم، والصادر الأول مستقل بالوجود والتأثير معًا فتعين أن يكون الصادر هو العقل، وبعبارة أخرى: أول صادر عن الواجب الموجب واحد مستقل بالوجود والتأثير معًا فتعين أن يكون الصادر هو العقل: وبعبارة أخرى: أو صادر عن الواجب الموجب واحد مستقل بالوجود والتأثير معًا، وغير العقل ليس كذلك لانتفاء القيد الأول في الجسم، والثاني في الهيولى والصورة والعرض، والثالث في النفس.

وقالوا أيضًا: الموجب للجسم كالفلك مثلًا لا يجوز أن يكون هو الواجب لذاته وإلا لأوجد جزئيه لأن موجد الكل حقيقة يجب أن يكون موجدًا لكل

https://t.me/tasvirulkutub/206

واحد من جزئيه فيكون الواجب لذاته وهو واحد حقيقي مصدر الأثيرين في مرتبة واحدة وهو باطل، ولا جسمًا آخر إذ الجسم إنما يؤثر فيما له وضع مخصوص بالقياس إليه إما بالمجاورة أو القرب أو المحاذاة والمقابلة وهذا كله بالتجربة؛ فإن النار لا تسخن أي جسم كان بل ما يقاربها، والشمس لا تضيء إلا ما يقابلها؛ فلو أوجد جسم جسمًا آخر لوجب أن يفيض صورته على هيولاه ولو أفاض صورته على هيولاه، لكان للهيولى وضع قبل الصورة، وإنه محال لأن وضع الهيولى مستفاد من الصورة التي هي ذات وضع بالذات لكونها في حد نفسها ممتدًا، في الجهات ولا نفسًا لتوقف تأثيرها على الجسم فإن النفس لا تؤثر إلا بآلات جسمانية فيكون تأثيرها متأخرًا عن الجسم فكيف يتصور إيجادها إياه، ولا أحد جزئيه وإلا لكان ذلك الجزء الموجد للجسم علة للآخر، وقد أبطلناه لعدم استقلاله بالوجود دون الآخر فلا يتصور كونه علة موجدة للآخر، ولا عرضًا لتأخره عنه في الوجود فالموجد للجسم عقل وإذا ثبت أن الصادر الأول عقل فله اعتبارات ثلاثة: وجوده في نفسه ووجوبه بالغير وإمكانه لذاته؛ فيصدر عنه بكل اعتبار أمر: فباعتبار وجوده يصدر عنه عقل وباعتبار وجوبه بالغير يصدر عنه نفس وباعتبار إمكانه يصدر عنه فلك، وصدورها عنه على هذا الوجه إسناد للأشرف إلى الأشرف والأخس إلى الأخس فإنه أحرى وأخلق، وكذلك يصدر عن الثاني عقل ونفس وفلك وهكذا إلى العاشر الذي يعد في مرتبة التاسع من الأفلاك أعني فلك القمر ويسمى العقل الفعال المؤثر في العالم السفلي المفيد للصور والنفوس والأعراض على العناصر البسيطة وعلى المركبات منها بسبب يحصل لها من الاستعدادات المسببة عن الحركات الفلكية؛ فعلى هذا كل ما

https://t.me/tasvirulkutub/206

يحصل في هذا العالم حاصل بسبب استعدادات مسببة عن حركات فلكية واتصالات كوكبية وأوضاع كانت لها؛ فسرور زيد وحزن عمرو مثلًا بسبب استعداده المسبب عن الحركات الفلكية والاتصالات الكوكبية، وكذا الإيمان والكفر فلا اختيار للواجب في ذلك. هذا هو المذهب وهذا تحريره.

وهذا المذهب أدلته خطابية أو تكاد، وكلها مناقشة كما قدمنا، وكفاك حديث إسناد الأشرف إلى الأشرف، ومن أين تكون العقول عشرة ولم تكن أكثر أو أقل هذا كله لم يثبت عليه دليل نعم إنهم نظروا في لزوم وجود الممكنات لذاته تعالى إلى أن هذا من كمال الواجب ولكن فاتهم أن الاختيار من كمال الكمال.

وبعد إحاطتك خبرًا بالمذاهب وأدلتها وبمناقشة الأدلة تعلم أن مذهب الحكماء يتنافى مع النصوص القطعية فمثل قدم العالم يتنافى مع وجوب فنائه الذي هو في ذاته ممكن، وأخبر به الصادق فوجب التصديق به ووقوعه، ووجه المنافاة أن قدم العالم بقدم عليته فوجب بقاؤه ببقاء علته وعلته واجبة البقاء، كيف والنصوص القاطعة دالة بالنص على أنه لابد من فناء هذا العالم.

ومذهب المعتزلة ظاهره صحة التكليف ولكن أدلته لم تنتج مدعاه وقريب منه مذهب الماتريدية، ويزيد على ذلك أن في بعض نواحي الاستدلال كلامًا خطابيًّا، والمذهب المعقول مذهب الأشاعرة، وقد بسطنا الكلام فخذه بحمد الله سائغًا نسأل الله الهداية للسبيل المستقيم فمن اعتقد واحدًا من المذاهب الثلاثة غير الحكماء فاعتقاده صحيح لا يضره شيء وهي ترمي إلى تصحيح التكليف ولا تتنافى مع النصوص القطعية، وأما مذهب الحكماء فهو وإن صحح التكليف إلا

https://t.me/tasvirulkutub/206

أنه يتنافى مع النصوص القطعية فلا يجوز اعتقاده، نسأل الله التوفيق لأقوم طريق إنه نعم المولى ونعم النصير.

الحسن والقبح

هذا المبحث له ارتباط بالكلام على الأفعال: أما ارتباطه بفعل الله فلعدم اتصاف فعل الله بالقبح أما بالنسبة إلى فعل نفسه فلاتفاق العقلاء على أن الفعل الصادر منه لا يتصف بالقبح لكونه نقصًا، والنقص عليه تعالى محال، وأما بالنسبة لأفعال العباد فلأنه مالك الأمر على الإطلاق يفعل ما يشاء ويختار لا علة لصنعه ولا غاية لفعله، وأما أفعال العباد فهي التي تتصف بالحسن والقبح بالنظر لتعلقها بهم، وقد اشتهر أن الحسن والقبح عند الأشاعرة شرعيان، وعند المعتزلة عقليان، وقبل ذكر الأدلة لكلٍّ لابد من بيان معنى الحسن والقبح المتنازع فيهما فنقول:

تحرير محل النزاع في الحسن والقبح

يطلق الحسن والقبح على ثلاثة معان: بمعنى صفة الكمال والنقص كالعلم والجهل، وبمعنى ملاءمة الغرض وعدمها كالعدل والظلم، والحسن والقبح بهذين المعنيين لا نزاع في أنهما عقليان يدركهما العقل ويستقل بإدراكهما ورد الشرع أم لا، والثالث وهو استحقاق الثواب والعقاب آجلًا والمدح والذم عاجلًا وبمعنى استحقاق فاعل الفعل في حكم الله تعالى المدح والذم عاجلًا والثواب والعقاب آجلًا؛ فعند الأشاعرة لا يحكم العقل بأن الفعل حسن أو قبيح في حكم الله قبل ورود الشرع بل ما ورد الأمر به فهو حسن وما ورد النهي عنه فهو قبيح من غير أن يكون للفعل جهة محسنة في ذاته، ولا بحسب جهاته

https://t.me/tasvirulkutub/206

واعتباراته حتى لو أمر بما نهى عنه صار حسنًا وبالعكس، وعند المعتزلة للفعل جهة محسنة أو مقبحة في حكم الله يدركها العقل إما بالضرورة كحسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار أو بالنظر لحسن الكذب النافع وقبح الصدق الضار أو بورود الشرع كحسن صوم آخر يوم من رمضان وقبح صوم أول يوم من شوال.

والفرق بين المذهبين في القسم الأخير أن الأمر والنهي عندنا من موجبات الحسن والقبح بمعنى أن الفعل أمر به فحسن أو نهى عنه فقبيح، وعندهم الحسن والقبح من موجبات الأمر والنهي فالأمر والنهي عند وجودهما يكونان كاشفين عن حسن وقبح سابقين حاصلين في الفعل إما لذاته وإما لجهة لازمة لذاته، وحيث بان محل النزاع وظهر مدعى كل من الفريقين فنذكر دليل كلٍّ فنقول:

أدلة الأشاعرة على أن الحسن والقبح شرعيان

استدل الأشاعرة على مدعاهم بأدلة شتى منها ما يستلزم أن الحسن والقبح ليسا لذات الفعل فقط، ومنها ما يدل على أنه ليس لذاته ولا لجهة فيه، ومنها عقلي ومنها نقلي.

فالنقلي قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً﴾ [الإسراء: ١٥] فلو كان حسن الفعل مدركًا بالعقل لزم تعذيب تارك الواجب ومرتكب الحرام ورد الشرع أم لا بناء على ما هو عند المعتزلة من وجوب تعذيب العاصي إذا مات غير تائب، واللازم باطل لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً﴾ وقد سبق بوضوح بيان هذا الاستدلال في مبحث النظر ومعرفة الله تعالى.

https://t.me/tasvirulkutub/206

والعقلي أنه لو كان الحسن والقبح لذات الفعل سواء كان مستندًا للذات أو لازمها لما تخلف عنه في شيء من الصور ضرورة، واللازم باطل لأنه قد يكون فعل واحد كالقتل حدًّا وظلمًا فيكون حسنًا لذاته قبيحًا لذاته وهو باطل بالضرورة لأن ما بالذات لا يتخلف، ولو كان الحسن والقبح بالعقل لما كان شيء من أفعال العباد حسنًا ولا قبيحًا عقلًا، واللازم باطل، وذلك لأن فعل العبد إما اضطراري وإما اتفاقي ولا شيء منهما بحسن ولا قبيح عقلًا؛ أما الكبرى فبالاتفاق وأما الصغرى فلأن العبد إن لم يتمكن من الترك فظاهر، وإن تمكن فإن لم يتوقف الفعل على مرجح بل صدر عنه تارة ولم يصدر عنه أخرى كان أمرًا اتفاقيًا ويؤدي إلى الترجيح بلا مرجح وفيه عدم إثبات الصانع، وإن توقف فذلك المرجح إن كان من العبد ينقل الكلام إليه ويتسلسل، وإن لم يكن فمعه إن لم يجب الفعل بل صح الصدور واللا صدور عاد الترديد ولزم المحذور، وإن وجب فالفعل اضطراري والعبد مجبور.

ونوقش بأن المرجح هو الإرادة التي شأنها الترجيح والتخصيص وصدور الفعل معه عندنا على سبيل الصحة دون الوجوب، ولو سلم فالوجوب بالاختيار لا ينافي الاختيار ولا يوجب الاضطرار المنافي للحسن وصحة التكليف. وجواب هذه المناقشة: أنه قد ثبت بالدليل لزوم الانتهاء إلى مرجح لا يكون من العبد ويجب معه الفعل ويبطل استقلال العبد، ومثله لا يحسن ولا يقبح ولا يصح التكليف به عندهم، ونوقش الدليل القائل: إنه لو كان الحسن والقبح لذات الفعل أو لازمه لما تخلف في شيء أصلًا لأنه قد يكون للشيء حالتان قبيحتان فيرتكب أخفهما فما زال الأمر الذاتي موجودًا، وتدفع هذه

https://t.me/tasvirulkutub/206

المناقشة بأنه قد يتعين الشيء القبيح دفعًا للمضرة فيكون واجبًا حسنًا وهذا تناقض، وتدفع أيضًا بأن العبد لا يستقل بفعله لما تقدم، والمدح والذم عقلًا ليس إلا مع الاستقلال اتفاقًا فلا حسن ولا قبح إلا من الشرع.

أدلة المعتزلة على أن الحسن والقبح عقليان

واستدل المعتزلة بأن الناس طرًّا يجزمون بقبح الظلم والكذب الضار وقتل الأنبياء بغير حق، ويجزمون بحسن العدل والصدق النافع والإيمان وعصمة الأنبياء، وليس هذا من الشرع إذ يقول به غير المتدين أصلًا، والناس مجمعون عليه جميعًا، ونرد هذا الدليل بأنه من غير المتنازع فيه، واستدلوا أيضًا بأنه إذا ظهر لشخص غرض من الأغراض واستوى توصيل الصدق والكذب إليه فلا شك أنه يؤثر الصدق قطعًا من غير تردد لأن حسنه مركوز في العقول وكإنقاذ طفل أشرف على الهلاك ولا يراه أحد ولا يرجو من وراء إنقاذه جلب نفع أو دفع ضرر، وردّ هذا هو ردّ ما قبله، واستدلوا أيضًا بأنه لو لم يثبت الحسن والقبح إلا بالشرع لم يثبتا أصلًا لأن العلم بحسن ما أمر به الشارع أو أخبر عن حسنه وبقبح ما نهى عنه أو أخبر عن قبحه يتوقف على أن الكذب قبيح لا يصدر عنه، وأن الأمر بالقبيح والنهي عن الحسن سفه وعبث لا يليق، وذلك إما بالعقل والتقدير ألا حكم له، وإما بالشرع فيدور.

وردّه: أنا لا نجعل الأمر والنهي دليل الحسن والقبح حتى يرد ما ذكر بل نجعل الحسن عبارة عن كون الفعل متعلق الأمر والمدح، والقبح عن كونه متعلق النهي والذم، ومما يؤيد هذا قول إمام الحرمين: إن قولهم: الحسن والقبح لا يدركان إلا من الشرع تجوز حيث يوهم كون الحسن زائدًا على الشرع موقوفًا

https://t.me/tasvirulkutub/206

إدراكه عليه، وليس الأمر كما ذكر بل الحسن عبارة عن نفس ورود الشرع بالثناء على فاعله وكذا في القبح؛ فإذا وصفنا فعلًا بالوجوب فلسنا نقدر للفعل الواجب صفة يميز بها عما ليس بواجب، وإنما المراد بالواجب الفعل الذي ورد الشرع بالأمر به إيجابًا وكذا النهي فلا دور.

وقالوا أيضًا: لو حسن من الله كل شيء لحسن منه الكذب، وفي ذلك إبطال الشرائع. ولا يمكن التمييز بين النبي وغيره وهذا باطل اتفاقًا، ولحسن منه خلق المعجزة على يد الكاذب وردّه كرد الأول والثاني، وقالوا أيضًا: إننا قاطعون بأن العارف بذات الله وبصفاته يقبح منه أن يشرك به وينسب إليه الزوجة والولد وما لا يليق به من صفات النقص أي يستحق الذم والعقاب في حكم الله تعالى وإن لم يرد شرع، وردّه: أن هذا القطع من استقرار الشرائع واستمرار العادات حتى صار كأنه بمجرد العقل. وقالوا أيضًا: لو لم يكن أول واجب على المكلف واجبًا عقليًّا أي يدرك العقل حسنه بذاته فيكون فاعله مستحقًّا للثواب في حكم الله لزم إفحام الأنبياء وقد تقدم في مبحث النظر في معرفة الله موضحًا.

والسادة الحنفية قد نسب إليهم أنهم يقولون بما قالته المعتزلة، وأنهم يخالفونهم في الذي ينبني على مذهب المعتزلة وهو القول بوجوب الأصلح على الله تعالى، ولما كان هذا الكلام نقل عنهم مضطربًا ولم نهتد فيه إلى تحقيق رأينا تركه مخافة عدم مصادفة الواقع، والله يهدينا إلى سواء السبيل، وثمرة الخلاف تظهر في حكم من لم تبلغه دعوة رسول فلم يؤمن حتى مات وهو على ذلك، فيخلد في النار على رأي المعتزلة، وناج عند الأشاعرة لعدم وجوب الإيمان عليه قبل البعثة، وإذا لم يكن مخاطبًا بالإسلام وحصلت عنده عقائد التوحيد هل يصح ويثاب عليه في

https://t.me/tasvirulkutub/206

الآخرة؟ فعند بعض العلماء يصح كإسلام الصبي، وعند بعض آخر لا يصح كما لا يصح إسلام الصبي، والحق أن إسلام الصبي صحيح لأن النبي ﷺ دعا عليًا فأجابه، ولا يلزم من كون الصبي غير مكلف أنه لا يصح إسلامه فإن عباداته صحيحة، وكيف يفرق بين الإسلام وسائر العبادات والمعتزلة لما قالوا بالوجوب العقلي بمعنى استحقاق التارك الذم عند العقل لما في تركه من الإخلال بالحكمة جعلوا من فروع هذه المسألة وجوب الأصلح عليه، ونحن لا نقول بالأصل ولا بالفرع فهو المتصرف المطلق التصرف في ملكه، ولا نسلم أن شيئًا من أفعاله يجب عليه بحيث يخل تركه بحكمة لجواز أن يكون له في كل فعل أو ترك حكم ومصالح لا تهتدي إليها العقول فإنه الحكيم الخبير، وكل هذا فعله باختياره جل جلاله فوجوب الفعل بالاختيار لا ينافي الاختيار كما قدمناه غير مرة.

تكليف ما لا يطاق

ومن فروع هذه المسألة أيضًا تكليف ما لا يطاق فإنه سفه وعبث، وكلاهما قبيح لا يليق بالحكمة فيجب تركه هكذا قال المعتزلة، وقد تقدم مرارًا أنه تعالى متصرف مطلق التصرف فلا يقبح منه شيء ألبتة، وكلامهم يرجع إلى قياس الغائب على الشاهد وهو باطل بالضرورة فتكليف علام الغيوب لحكم ومصالح وأسرار في نفس التكليف وفي استحقاق الثواب والعقاب قد لا تهتدي العقول إليها.

وقبل ذكر الأدلة لابد من بيان المتنازع فيه فنقول: مراتب المحال ثلاثة: ما يمتنع بعلم الله أنه لا يقع أو بإرادته أو بإخباره ولا نزاع في وقوع التكليف به، وما يمتنع لذاته كقلب الحقائق وجمع الضدين، وفي جوازه تردد مبني على أنه يستدعي تصور المكلف به واقعًا، والممتنع هل يتصور واقعًا فيه تردد فقيل:

https://t.me/tasvirulkutub/206

يتصور لأنه لو لم يتصور لم يصح الحكم عليه بامتناع تصوره، وتصوره إما بالمثال أو على سبيل النفي بأن يحكم العقل بأنه لا يمكن أن يوجد مفهوم هو اجتماع السواد والبياض مثلًا، وما أمكن في نفسه ولكن لم يقع متعلقًا لقدرة أصلًا، وهذا وقع النزاع في جواز التكليف به أيضًا بمعنى طلب تحقيق الفعل والإتيان به واستحقاق العقاب على تركه، وهذا المعنى هو المتنازع في طلبه لا على قصد التعجيز وإظهار عدم الاقتدار على الفعل كما في التحدي لمعارضة القرآن فإنه من التكليف بما لا يطاق اتفاقًا، والنزاع في الجواز وكذا في الوقوع فقيل منفي لقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وببيان معنى التكليف المتنازع في جواز تعلقه بالمستحيل يتبين أن كثيرًا من الأدلة التي ذكرها القوم جرت في غير محل النزاع، وذكر ذلك كله يطول فارجع إليه في الكتب المطولة، وقيل: الوقوع متحقق أيضًا حتى في الممتنع لذاته، ولهذا قال إمام الحرمين في الإرشاد: إن ما جوز عقلًا من تكليف المحال هل وقع شرعًا قال شيخنا: نعم فإن الله تعالى أمر أبا جهل بأن يصدق ويؤمن بجميع ما جاء به ﷺ فيما يخبر به عن الله، ومما أخبر به أنه لا يؤمن فقد أمره أن يصدقه بأنه لا يصدقه وذلك جمع بين النقيضين، ومثله الإمام الرازي في المطالب فقال: إن الأمر بتحصيل الإيمان مع حصول العلم بعدم الإيمان أمر يجمع الوجود والعدم لأن وجود الإيمان يستحيل أن يحصل مع العلم بعدم الإيمان ضرورة أن العلم يقتضي المطابقة وذلك بحصول عدم الإيمان.

ولعل استدلال المانعين للوقوع لا ينهض لأن وقوع التكليف غير مستلزم لوقوع المكلف به في الخارج فيجوز أن تكون له ثمرة كالأخذ في الأسباب وطمأنينة

https://t.me/tasvirulkutub/206

النفس بالتكليف، ولا تكون هذه الآية منافية أصلًا لأن المكلف به في وسع المكلف باعتبار بذاته، ولئن سلمنا أن لابد من فائدة فغاية ذلك عدم علمنا بها، وعدم علمنا بالفائدة لا يدل على عدم الثمرة في الواقع فقد تكون الثمرة موجودة وعقولنا لا تطيق علمها.

ومن فروع هذه المسألة أيضًا: استحالة تعذيب المحسن الذي استغرق عمره في طاعة مولاه مخالفًا لنفسه وهواه بمعنى أنه يتعالى عن ذلك لأنه غير لائق بحكمته إذ ليست التسوية بين المحسن والمسيء لائقة بالحكمة في نظر سائر العقول، ويشهد له قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [الجاثية: ٢١] إلخ وقد تقدم أن الحسن والقبح لهما ثلاث معان والمتنازع فيه منها هو استحقاق الثواب فكن على ذكر دائم من هذا المعنى ينفعك فيما بناه المعتزلة على ذلك الأصل، وتتميمًا لمبحث الحسن والقبح نذكر أن أفعاله تعالى لا تعلل بالأغراض.

مسألة تعذيب المحسن وإثابة العاصي

الغرض هو العلة الباعثة للفاعل على الفعل ذهب الأشاعرة إلى أن أفعاله لا تعلل بالأغراض لأنه لو كان فعله لغرض لكان ناقصًا لذاته ومستكملًا بغيره لأن كل من يفعل لغرض كان مستكملًا بفعل ذلك الشيء، والمستكمل بغيره ناقص لذاته، وهذا المعنى محال على الله، وربما يقال: يجوز أن يكون الغرض تحصيل مصلحة للعبد فلا يكون مستكملًا بغيره لأنه يدفع بأن تحصيل مصلحة العبد وعدم تحصيلها إن استويا بالنسبة إليه لم يصلح أن يكون غرضًا داعيًا إلى الفعل لامتناع الترجيح بلا مرجح، وإن لم يستويا بالنسبة إليه لزم الاستكمال بما هو أولى بالنسبة إليه، وأيضًا تحصيل الأغراض ابتداء مقدور لله لأن الغرض من

https://t.me/tasvirulkutub/206

جملة الممكنات فيكون القادر قادرًا على إيجاده ابتداء؛ فتوسط الأفعال وجعلها غايات يكون عبثًا والعبث محال.

رب قائل يقول: لا يمكن تحصيل الغرض إلا من ذلك الوسط. وجوابه: أن الذي يصلح غرضًا هو إيصال اللذة إلى العبد وهو مقدور لله تعالى من غير توسط شيء، وأيضًا الغرض من اختصاص الحادثة المعينة بوقتها المعين إن وجد قبلها لزم أن يكون الحادث حينئذ وألا يكون هذا الغرض غرض هذا الحادث، وإن وجد معه عاد الكلام في اختصاصه به ولزم التسلسل أو التنزه، وأيضًا مثل تخليد الكفار في النار لا يصلح أن يكون غرضًا لأحد.

والحق أن تعليل بعض أفعاله بالأغراض أي الحكم الراجعة إلى العباد ظاهر كإيجاب الحدود والكفارات وتحريم المسكرات، وهذا ثابت بالنص كقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [المائدة: ٣٢] ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا﴾ [الأحزاب: ٣٧] إلخ، والإجماع عليه، وعليه مبنى القياس لأنه لو لم يعلل لم يصح فالأقرب حمل الخلاف على عدم لزوم ذلك أو عدم عمومه كما يشهد به قول الأشاعرة: لابد من الانتهاء إلى ما يكون غرضًا ولا يكون لغرض، وبأنه لا يعقل أن يكون في تخليد الكفار في النار نفع لأحد.

وقالت المعتزلة: الفعل الخالي عن الغرض عبث وإنه قبيح يجب تنزيهه تعالى عنه لكونه عالمًا بقبحه واستغنائه عنه فلابد من غرض يعود إلى غيره دفعًا لذلك. وعندنا لا يقبح منه تعالى شيء، وعلى ما ذهبوا إليه فالغرض من التكليف هو التعريض للثواب ولو بالنسبة لمن مات على الكفر والفسق فإن ذلك لا يحسن بدون الاستحقاق، ولا خفاء في أن للأفعال والتروك الشاقة تأثيرًا في إثبات

https://t.me/tasvirulkutub/206

الاستحقاق بشهادة الآيات والأحاديث الدالة على ترتيب الثواب واستحقاق التعظيم على تلك الأفعال والتروك كقوله: ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ﴾ [الفتح: ١٧] ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا﴾ [فصلت: ٤٦] إلخ ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٩٧] وأيضًا الفعل الخالي من الغرض عبث لا يصدر من الحكيم ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا﴾ [المؤمنون: ١١٥] ولا غرض سوى ذلك إجماعًا لأنا لا نثبت غيره والمخالف لا يثبت غرضًا أصلًا، وأيضًا العبث على أمر شاق إضرار وهو بدون استحقاق ولا منفعة ظلم فيكون التعريض للمنفعة هو الجهة المحسنة.

وأجيب بعدم تسليم نفي حسن الثواب والتعذيب بدون الاستحقاق أما على أنه لا يقبح من الله شيء فظاهر وأما على التنزل والقول بالقبح العقلي فلأن إفادة منفعة الغير من غير ضرر للمفيد وغيره محض فضل، والغلظ إنما نشأ من عدم التفرقة بين الاستحقاق الحاصل بالأعمال وبين كون المفاد والمنعم به لائقًا بحال المنعم عليه فإن إفادة ما لا ينبغي كتعظيم البهائم لا يعد جورًا ولا يستحسن عقلًا؛ فتوهموا أن إيصال النعيم إلى غير من عمل الصالحات من هذا القبيل، ولا خفاء في أن هذا إنما هو على تقدير التكليف وأما على تقدير عدمه وكون الإنسان غير مكلف فكيف يتصور قبح إفاضة سرور دائم عليه من غير لحوق ضرر بالغير، وبأن ترتب الثواب على الأعمال لا يدل على أن لها تأثيرًا في إثبات الاستحقاق لجواز أن يكون فضلًا، ولو سلم لزوم الغرض فلا نسلم الإجماع على أنه لا غرض سوى ما ذكر، لم لا يجوز أن يكون الغرض الابتلاء أو الشكر أو حفظ نظام العالم وتهذيب الأخلاق أو أنه أمر لا تهتدي إليه العقول؟.

https://t.me/tasvirulkutub/206

إنكار التكليف

وأنكر جماعة التكليف محتجين بأن العبد مجبور فيقبح تكليفه ولأنه لو عري عن الغرض لكان عبثًا فيقبح، وإن كان لغرض فذلك الغرض لا يكون له لتعاليه ولا لغيره فإنه قادر على تحصيله ابتداء فيقبح التكليف. والجواب: أن حاصل التكليف إيذان للخلق بنزول الثواب وحلول العقاب على أهل الجنة والنار وتفرقة بين السعداء والأشقياء، وحكمه لا تطلب لميته، وله أن يعترض على غيره ولا يعترض غيره عليه جلت قدرته ودقت حكمته؛ فمن السفه أن يطلب الحادث فهم ما لا تطيقه قوته ولا يتناوله عقله ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١] ويلزم رأي المعتزلة إشكال الأمر في تكليف الكفار للقطع بأنه إضرار من جهة أنه إلزام بأفعال شاقة لا يترتب عليها نفع لهم بل استحقاق عقاب دائم وإن كان مسببًا عن سوء اختيارهم، ولا خفاء في أن مثله قبيح بخلاف تكليف المؤمن، وكون تكليف الكافر لغرض التعريض والتمكين يجعله متمكنًا من اكتساب الثواب إنما يحسن إذا لم يعلم قطعًا أنه لا يكتسب الثواب وأن استحقاق العقاب والوقوع في الهلاك الدائم منتف لولا هذا التكليف.

وأجاب بعض المعتزلة بما في التجريد: وهو أن لنا أصلًا تنجلي به هذه الشبه وهو أنه قد يستقبح الفعل في بادئ النظر مع أن فيه حكمًا ومصالح إذا ظهرت عاد الاستقباح استحسانًا كما في قصة موسى والخضر عليهما السلام، هكذا ينبغي أن يحمل كل ما لا يدرك فيه جهة حسن من أفعال الباري، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠] وهذا يدل لنا لا لهم، والله أعلم.

https://t.me/tasvirulkutub/206

مباحث النبوة والرسالة

النبوة وكذا الرسالة كون الإنسان مبعوثًا من الحق إلى الخلق ثم البعثة فيها حكم ومصالح لا تحصى؛ فلا يستقل العقل بإدراك كل الأمور بل يدرك البعض استقلالًا ويقصر عن إدراك البعض فلا يهتدي إليه بوجه ويتردد في البعض فما استقل العقل به كوجود الباري تعالى وعلمه وقدرته عضدته الرسالة وأكدته فكانت بذلك بمنزلة تعاضد الأدلة العقلية بالنقلية تأكيدًا للإلزام، وما قصر العقل عن إدراكه كالرؤية وكقبح الصوم في يوم كذا وحسنه في يوم كذا بينته، وما تردد فيه العقل دون رجحان لأحد الطرفين عنده رفعت عنه الاحتمال فيه كشكر المنعم قبل ورود الشرع؛ إذ يحتمل أن يمنع من الإتيان به لأنه تصرف في ملك الله بغير إذنه، ويحتمل أن يمنع من تركه لكونه ترك طاعة وإن غلب ظن حسنه فكان قبحه متوهمًا قطعت مزاحمة الوهم فيه للعقل، ولأن العقول تتفاوت فقد يستحسن جماعة فعلًا ويستقبحه آخرون؛ فالتفويض إليها يؤدي إلى فساد التقاتل وفساد الخراب، والنَّهْيُ عن الإقدام على الفعل المتنازع فيه المُخْبِر به النبي ﷺ يحسم هذه المادة فالحاجة إلى الرسول كالحاجة إلى الطبيب إذ الرسالة سفارة بين الحق وبين عباده ليزيح عللهم فيما قصرت عنه عقولهم.

ومن فوائد البعثة بيان المنافع والمضار في الأغذية والأدوية التي لا تفي بها التجربة إلا بعد أدوار وأطوار قلما تصل الأعمار إليها مع ما فيها من الأخطار، ومنها تعليم الصنائع الخفية من الحاجيات والضروريات التي لا تفي بها التجربة على ما بينا، ومنها تكميل النفوس البشرية بحسب استعداداتهم المختلفة في العلميات والعمليات وتعليمهم الأخلاق الفاضلة الراجعة إلى الأشخاص

https://t.me/tasvirulkutub/206

والسياسات الكاملة العائدة إلى الجماعات، ومنها الإخبار بتفاصيل ثواب المطيع وعقاب العاصي ترغيبًا في الحسنات وتحذيرًا عن السيئات، ولأن الإنسان يحتاج إلى غذاء ولباس ومسكن وسلاح وغير ذلك من سائر ما يحتاج إليه.

والشخص الواحد لا يمكنه القيام بإصلاح تلك الأمور ولا يتم ذلك بل لا يتيسر إلا بمشاركة من بني جنسه، ومعاوضة ومعارضة تجريان بينهما فالإنسان محتاج في معاشه إلى اجتماع يتيسر بسببه المعاوضة والمعاضدة لأنه مدني بطبعه أي اجتماعي بطبعه ولا يتم ذلك بل لا يتيسر إلا إذا كان بينهم معاملة وعدل لأن كل واحد يشتهي ما هو محتاج إليه ويغضب على مزاحمه، وجميع السعادات والخيرات يختارها لنفسه فالخير مطلوب لذاته وحصول المقاصد الجسمانية والمطالب الحسية لواحد يستدعي فواتها من غيره فيؤدي إلى التزاحم، والتزاحم يؤدي إلى الغضب، والغضب إلى الجور والظلم للغير فيستبد بما يشتهي فيقع التنازع ويختل أمر الاجتماع، وهذا الاختلال لا يندفع إلا إذا اتفقوا على معاملة وعدل، والعدل والمعاملة غير متناول للجزئيات التي لا تنحصر فلابد من قانون كلي هو شرع يحفظ ذلك العدل، والشرع لابد له من شارع يفرض ذلك الشرع على الوجه الذي ينبغي، ولا يكون من وضعهم لأنه لو كان وضعًا من أوضاعهم لما كان على الوجه الذي تقع به المصالح في محازها.

الدين السماوي لا يقارن به غيره

فإنا نرى القوانين البشرية كثيرًا ما يقع فيها التبديل والتغيير وذلك لعدم وقوف الواضعين على حقائق الأشياء وعلى الحكم والمصالح الدقيقة التي لأجلها يجيء التشريع، ونرى أنها وإن وضعها النابغون والنابهون يفوتهم فيها ما

https://t.me/tasvirulkutub/206

يحتاجون إلى تلافيه ويدركون أن تشريعهم لم يأت بالفائدة المطلوبة منه وذلك لعدم الإحاطة بحقائق الأمور على وجهها الصحيح الصالح للفرد والأمة بل للأمم في الأزمنة والأمكنة مع اختلاف العادات والطباع والمشارب، وبالجملة فالقانون السماوي لا يقارن به القانون البشري فإن القانون السماوي وضع إلهي يسوق العقلاء إلى ما يصلحهم في معاشهم ومعادهم، ويبين لهم ما يحفظهم في هذه الحياة من الوقوع في شرك الردى فيها وفي تلك الحياة، كيف والواضع له هو الحكيم العليم «فشاءت حكمة الحكيم الخبير الذي خلق نوع الإنسان المائل إلى المحاسن المنافر عن القبائح الجازم بأن شرفه وكماله في العلم بتفاصيل ما بين يديه والعمل بمقتضى ذلك، وهو لا يستقل بجميع ذلك على التفصيل بل يفتقر إلى بيان ممن أوجدها ودعا إلى الإتيان بالبعض منها دون البعض» أن يبعث رسولاً منهم للألفة يمتاز باستحقاق الطاعة لينقاد الباقون له في قبول الشرع وذلك الاستحقاق إنما يتحقق عند أن يختص بآيات ظاهرة ومعجزات باهرة تدل على أنه من عند ربهم وتحث على إجابته وتصدقه في مقالته.

ثم لما كان الجمهور من الناس يدعوهم الشوق إلى ما يحتاجون إليه بحسب الشخص إلى أن يخلوا بالمنافع التي لهم في الأمور بحسب النوع فيجرءون على مخالفة الشرع وجب أن يكون للمطيع والعاصي ثواب وعقاب ليحملهم الرجاء والخوف على الطاعة وترك المعصية ليكون انتظام الشرع بذلك أتم، ويوجب عليهم أن تكون معرفة المجازي واجبة عليهم ليتم بذلك الخضوع لأوامره ونواهيه ولا يكلفهم في معرفته فوق أنه واحد ليس كمثله شيء، وهذه المعرفة تكون أكمل إذا كان معها ما يحفظها وهو التذكار الجامع للتكرار فينبغي أن

https://t.me/tasvirulkutub/206

يكون الرسول داعيًا إلى التصديق بوجود إله واحد خالق عليم، وإلى الإيمان بأنه مرسل إليهم من عنده، وإلى الاعتراف بوعد ووعيد وثواب وعقاب أخرويين، وإلى القيام بعبادات يذكر فيها الخالق بنعوت جلاله وإلى الانقياد إلى الشرع الذي يحتاج إليه الناس في معاملاتهم حتى تتم بذلك الدعوة إلى العدل.

والتدين وهو العمل بالشرع نافع للشخص في رياضة القوى النفسانية بمنعها عن متابعة الشهوة وعن التخيلات والتوهمات والإحساسات والأفاعيل المثيرة للشهوة والغضب المانعة للنفس الناطقة عن إدراك الحقائق لتهتدي إلى الصواب فتسير في طريق السعادة وفي إدامة النظر في الأمور العالمية لتصل بذلك إلى العلم بموجدها فتصفو نفسه عن الغواشي المادية فَيَصْلُحُ وَيُصْلِحُ، وفي تذكر إنذارات الشارع ووعده للمحسن ووعيده للمسيء المستلزم لإقامة العدل، وحيث كان هذا أثر التدين في الشخص فيتقدم العالم لأن تقدم العالم بتقدم أفراده، وبالجملة فالتدين يعلم الأخلاق الفاضلة الراجعة إلى الأشخاص والسياسات الكاملة العائدة إلى الجماعات، وما ترك التدين والعمل بالدين في شيء إلا ساء وفسد.

مما بيناه ظهر وجه الحاجة إلى البعثة وهي محض فضل من الله لعباده لاستناد جميع الكائنات إليه ابتداء، وأنه الفاعل المختار وأنه لا يجب عليه شيء، وعند المعتزلة واجبة لأنها فعل للأصلح وهو واجب عليه، وقد علمت رده سابقًا في بحث الحسن والقبح. وعند الحكماء واجبة عقلًا لأنهم يرون أن النظام المؤدي إلى صلاح حال النوع في المعاش والمعاد لا يتكمل إلا بالبعثة فتجب عندهم لأن النظام المؤدي إلى الإصلاح من لوازم ذات الواجب على ما بينا؛ فالبعثة لا تتخلف عقلًا، وقد علمت في بحث إثبات القدرة للواجب ما يفيد دفع رأي الحكماء.

https://t.me/tasvirulkutub/206

المعجزة

هي مأخوذة من الإعجاز وهو إثبات العجز ثم استعير لإظهاره ثم أسند مجازًا إلى ما هو سبب العجز وجعل اسمًا له، والتاء فيه للنقل أو المبالغة وهي ما قصد به إظهار صدق من ادعى أنه رسول الله، ولا يتحقق ذلك إلا إذا تحقق الآتي مقارنته للدعوى لأن التصديق قبل الدعوى لا يدل على صدقه فيها، وأن لا يكون ما ظهر مكذبًا له وأن يكون موافقًا للدعوى وأن يكون على يد مدعي النبوة وأن يكون خارقًا للعادة إذ لا إعجاز بدونه، وأن يكون فعل الله تعالى لأن التصديق منه فلا يحصل بما ليس من قِبَلِهِ، وأن تتعذر معارضته فإنه حقيقة الإعجاز وهي حاصلة بفعل المختار، يظهرها على يد من يريد تصديقه بمشيئته عند تعلقها بإرسال من يريد إرساله إلى الناس فيدعي أنه رسول الله إليهم ليدعوهم إلى ما ينجيهم ويسعدهم في الدارين، وليس حصولها موقوفًا على استعداد كما لا يشترط في النبوة ذلك.

وأقسامها ثلاثة: ترك وفعل وقول. فالترك كعدم إحراق النار لإبراهيم عليه السلام، والفعل كأن يفعل ما لا تفي به قدرة غيره من نبع ماء من بين أصابعه وإشباع الجيش الكثير من الطعام القليل وكشق البحر ونتق الجبل وإحياء الموتى. والقول كالإخبار بالمغيبات وكالقرآن، وهي ممكنة لأنها أمر خارق للعادة والخارق للعادة ممكن في نفسه ممتنع بحسب العادة؛ فإمكانها ضروري وإيجادها لا يضاهى بإيجاد السموات والأرض، وبالجملة فإن الإمكان ذاتي للأمر الخارق للعادة، وعدم تكرر وقوعه لا يستلزم عدم إمكان وقوعه عقلًا ووجه دلالتها على صدق الرسول يحتاج إلى تمهيد مقدمة فنقول:

https://t.me/tasvirulkutub/206

اعلم أن الدلالة العقلية هي كون الشيء بحيث يعقل ارتباط بينه وبين مدلوله لا يجوّز العقل الانفكاك بينهما أصلًا، وبعبارة أخرى: الأدلة العقلية ترتبط بنفسها بمدلولاتها فلا يجوز تقديرها غير دالة عليها، وهل المعجزة ترتبط بذاتها بصدق الرسول فتكون دلالتها على صدق الرسول عقلية أو لا ترتبط بذاتها فتكون دلالتها غير عقلية؟ وحيث هي خارق للعادة وخارق العادة قد يقع ولا إرسال فتكون دلالتها غير عقلية ولا دلالة سمعية لئلا يلزم الدور بل هي دلالة عادية لأنها عند التحقيق بمنزلة صريح التصديق لما جرت العادة به من أن الله يخلق عقيبها العلم الضروري بصدق الرسول، وضربوا لهذا مثلًا وهو ادعاء رجل في مجلس ملك بحضور جماعة أنه رسول هذا الملك إليهم فطالبوه بالحجة فقال: هي أن يخالف هذا الملك عادته ويقوم عن سريره ثلاث مرات ويقعد ففعل فإنه يكون تصديقًا له ومفيدًا للعلم الضروري بصدقه من غير ارتياب، وليس هذا من قياس الغائب على الشاهد فإنما هو مثال للتفهيم وزيادة التقرير دون الاستدلال، ولا مدخل لمشاهدة القرائن في إفادة العلم الضروري لحصوله للغائبين عن هذا المجلس عند تواتر القضية إليهم وللحاضرين فيما إذا فرضنا الملك في بيت ليس فيه غيره ودونه حجب لا يقدر على تحريكها أحد سواه، وجعل مدعي الرسالة حجته أن الملك يحرك تلك الحجب من ساعته، ووجود احتمالات تنفي الدلالة على التصديق الجازم كاحتمال ألا يكون ذلك الأمر من الله بأن يستند إلى المدعي بخاصية في نفسه أو مزاج في بدنه أو لاطلاع منه على خواص في بعض الأجسام أو يستند إلى بعض الملائكة أو الجن أو اتصالات كوكبية أو احتمال ألا يكون خارقًا بل ابتداء عادة أو ابتكارًا لغير المألوف أو

https://t.me/tasvirulkutub/206

تكرارًا لعادة بعد دهر متطاول أو احتمال أن يكون مما يعارض إلا أنه لم يعارض لعدم بلوغه إلى من يتمكن من معارضته أو لم تنقل معارضته لمانع أو احتمال أن لا يكون للتصديق -لا يقدح في العلم العادي لأن التجويزات العقلية لا تنافي العلوم العادية الضرورية؛ فالقطع بحصول العلم بالتصديق عقيب ظهور المعجزة موجود من غير التفات إلى ما ذكر من الاحتمالات لا بالنفي ولا بالإثبات.

وبيانه تفصيلًا أن لا مؤثر في الوجود إلا الله فينتفي الأول، وكلامنا مفروض فيما حصل الجزم بأنه خارق للعادة بأن لا تعلم أسبابه أصلًا بعد البحث عنها والوقوف التام على عدم وجودها، وأن المتحدين عجزوا عن المعارضة مع كونهم أحق بها لكثرة اشتغالهم بما يناسب ذلك، وكمالهم فيه وفرط اهتمامهم بالمعارضة وتوفر دواعيهم فينتفي الثاني ولا يكون ابتداء عادة جديدة أو ابتكارًا لغير المألوف إلا إذا كان له أسباب تصل إليها عقول المتفكرين عند البحث عنها، وهذا خارق لم توجد له أسباب مع شدة الداعي إلى الوقوف عليها والبحث عنها فلا تمكن معارضة ولو حصلت لنقلت إلينا لأنه مما توفر الدواعي على نقله فينتفي الثالث، ولأنه لا خفاء في ترتب الغايات والآثار على بعض الأفعال وإن لم تكن أغراضًا فينتفي الرابع.

وظهور المعجزة على يد الكاذب وإن جاز عقلًا فهو ممتنع عادة معلوم الامتناع قطعًا، وقيل: إن إظهار المعجزة على يد الكاذب يستحيل عقلًا ممن قام البرهان العقلي على صدقه، وقال بعضهم: ظهور المعجزة على يد الكاذب مستحيل عقلًا لإفضائه إلى العجز عن إقامة الدلالة على صدق دعوى الرسالة وقال بعض آخر:

https://t.me/tasvirulkutub/206

لأن الصدق مدلول لها لازم بمنزلة العلم لإتقان الفعل فلو ظهرت من الكاذب لزم كونه صادقًا كاذبًا وهو محال، وبعضهم يحيل تصديق الكاذب لكونه سفهًا.

الفرق بين المعجزة والكرامة والسحر وابتكار غير المألوف

المعجزة كما قدمنا هي ما قصد به إظهار صدق من ادعى أنه رسول الله، وبعبارة أخرى هي أمر ليس له سبب يدل على تصديق الله للمدعي في دعواه الرسالة، والكرامة أمر ليس له سبب يدل على تصديق المتبع للرسول تأكيدًا لاتباعه له فمآلها أنها معجزة للنبي فقد قيل: كرامة الولي معجزة للنبي. والسحر كابتكار غير المألوف كل له سبب يمكن الاطلاع عليه لأكثر الناس بخلاف المعجزة والكرامة فإنهما أمران خارقان للعادة لا يمكن للعقلاء الاهتداء إلى سبب لهما فهما مستندان إلى الواجب القادر ابتداء من غير سبب.

ثبوت النبوة

ثبوت النبوة للنبي بنصب الأدلة الدالة له على أن القائل له: أرسلتك هو الله تعالى دون الجن وغيره بأن يظهر الله له آيات ومعجزات يتقاصر عنها جميع الخلق وتكون مفيدة له ذلك العلم أو يخلق الله فيه علمًا ضروريًا بأنه المرسل ولمن شاهد النبوة بمشاهدة المعجزة التي تفيد العلم بصدقه ولغير المشاهد بالتواتر وهو يفيد العلم.

الوحي وأنواعه ووقوعه

الوحي لغة الإعلام في خفاء. وفي اصطلاح الشرع إعلام الله تعالى أنبياءه إما بكتاب أو برسالة ملك أو منام أو إلهام. وأما الإلهام الحاصل لغير الأنبياء وهو كثير فلا يسمى وحيًا لأن الوحي للتشريع، ولذلك زاد بعضهم قيد «للتشريع»،

https://t.me/tasvirulkutub/206

وقد يجيء بمعنى الأمر نحو: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِى وَبِرَسُولِى﴾ [المائدة: ١١] وبمعنى التسخير نحو: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨] أي سخرها لهذا الفعل وهو اتخاذها من الجبال بيوتًا، وقد يعبر عن ذلك بالإلهام لكن المراد به هدايتها لذلك وإلا فالإلهام حقيقة إنما يكون للعاقل، وبمعنى الإشارة نحو: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُوا۟ بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ١١] وقد يطلق على الموحى به كالقرآن والسنة من إطلاق المصدر على المفعول قال تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٤] وعلى هذا فكلام الله لموسى وكلامه لنبينا محمد ﷺ ليلة الإسراء ليس من الوحي وإن أريد شمول الوحي له يزاد في التعريف: أو بالمشافهة بأن يخلق الله في النبي حالة يسمع بها كلامه كما حصل لموسى ﷺ ولنبينا محمد ﷺ.

ومن تعريف الوحي تعلم أقسامه، ولقد بيَّن النبي ﷺ حالة من حالات الوحي للسائل حين سأله وهو الحارث بن هشام ﷺ كما في حديث البخاري أن الحارث بن هشام سأل رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله كيف يأتيك الوحي؟ فقال رسول الله ﷺ: **«أحيانًا يأتيني مثل صلصلة الجرس وهو أشده عليّ فيفصم عني وقد وعيت عنه ما قال، وأحيانًا يتمثل لي الملك رجلًا فيكلمني فأعي ما يقول»**. قالت عائشة ﷺ: ولقد رأيته ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد فيفصم عنه وإن جبينه ليتفصد عرقًا أي يأتيني مشابهًا صوته صوت صلصلة الجرس، والحكمة في تقدمه أن يقرع سَمْعَهُ الوحي فلا يبقى فيه متسع لغيره، وهذه الحالة هي أشد حالات الوحي، ولذلك قال ﷺ: «وهو أشده عليّ»، وبيانه أن إتيانها يرد على القلب في هيبة الجلال وأبهة الكبرياء فتأخذ هيبة الخطاب حين ورودها بمجامع

https://t.me/tasvirulkutub/206

القلب ويلاقي من ثقل القول ما لا علم له به من القول مع وجوده؛ فإذا سري عنه وجد القول المنزل بينًا ملقى في الروع واقعًا موقع المسموع.

واقتصار النبي ﷺ على هاتين الحالتين لأنه علم من حال السائل أن مراده السؤال عن الوحي بواسطة الملك، فكأنه قال له: تارة يأتيني الملك بحالة الملكية وشدتها لأن النبي ﷺ في هذه الحالة ينخلع عن الحالة البشرية، وتارة يأتيني بهيئة رجل، وأما وقوع الوحي فلأنه نقل إلينا تواتر الوحي إلى الأنبياء وتبليغ الأنبياء ما أمروا بتبليغه، واستفاض ذلك حتى صار العلم به كالعلم الضروري.

صفات الرسل

الرسل جماعة من البشر قد اصطفاهم الله تعالى من خلقه ليبعثهم إلى المكلفين ليبلغوهم أمره ونهيه ووعده ووعيده، ويبينوا لهم عنه سبحانه وتعالى ما يحتاجون إليه من أمور الدنيا والدين مما جاءوا به حتى تقوم الحجة عليهم بالبينات وتنقطع عنهم سائر التعللات ﴿وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُوا۟ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا﴾ [طه: ١٣٤] ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥] والرسل من حيث هم رسل تجب لهم صفات أربع: صدقهم وفطانتهم وتبليغهم وأمانتهم، وهذه الصفات واجبة عقلًا في حقهم لأنهم لا يكونون وسطاء بين الحق والخلق في تبليغ ما ينفع الخلق من أمور الدنيا والدين، أو ما يكمل به النظام أو ما هو الأصلح إلا إذا اتصفوا بهذه الصفات: فيجب اتصافهم بالصدق أي مطابقة حكم أخبارهم كلها للواقع ولو بحسب اعتقادهم كما في قصة ذي اليدين وهي أن النبي ﷺ صلى ذات يوم صلاة الظهر فسلم من ركعتين

https://t.me/tasvirulkutub/206

فسأله رجل في يديه طول فقال: أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله؟، فقال: «كل ذلك لم يكن»، والدليل على وجوب الصدق لهم أنه لو جاز عليهم الكذب لجاز الكذب في خبره تعالى لأنه صدقهم بالمعجزة؛ فكذبهم يؤدي إلى كذبه تعالى: والكذب على الله تعالى محال. رب قائل يقول: كيف يجب الصدق عقلًا وقد قال النبي ﷺ في حادثة التأبير: «لو تركتموه لصلح» فتركوه ففسد؛ هذا الحديث مروي في صحيح مسلم، والذي يصح أنه باجتهاد منه ﷺ، والاجتهاد في أمور الدنيا يصح فيه الخطأ أو يحمل على أنه يستحيل الخطأ في التبليغ، وبقية الحديث تشير إلى هذين، ويصح أن نقول في جوابه: أطلعه الله على أن طلع الذكور يحمله الهواء في هذه المرة إلى الإناث من غير واسطة التأبير فلم يتركوه في هذه المرة وتركوه في المرة الثانية ولم يكن فيها حمل الهواء لطلع الذكور ليصل إلى الإناث ففسد، وعبارة النبي ﷺ ليس فيها تعيين وهي قضية مهملة في قوة الجزئية فتكون في معنى: قد يكون إذا تركتموه صلح، ولا شك أنه كذلك فهو صدق منه ﷺ ولم يكذب إبراهيم عليه السلام في قوله عن سارة: إنها أختي لأنهما من نسل آدم وحواء وله بقية تأتي.

وبالجملة فأجمعت أهل الملل والشرائع على وجوب عصمتهم عن تعمد الكذب فيما دل المعجز القاطع على صدقهم فيه كدعوى الرسالة وما يبلغونه عن الله.

وأما النسيان فما كان عن اعتقاد فجائز وواقع، وأما ما كان من فلتات اللسان فلا يجوز ولا يقع. وبالجملة فهم رسل يبلغون الناس إرشادًا لهم، والرسول من حيث هو رسول إن كذب على مرسله لم يكن رسولًا.

https://t.me/tasvirulkutub/206

وتجب لهم الفطانة أي التفطن والتيقظ لإلزام الخصوم وإحجاجهم والتبصر في طرق إبطال دعواهم الباطلة لأنهم لو كانوا مغفلين بُلْهًا لا تمكنهم إقامة الحجة، ولأنهم شهود الله على العباد والشاهد لا يكون مغفلًا، ولأنا قدمنا أن الرسل كالأطباء فيجب أن يكونوا فطناء يعرفون العلل من وجوهها ويعرفون الدواء من وجهه فيزيلون العلة بدوائها الصالح لها، ولأنهم لو لم يكونوا فطناء لما بلّغوا الرسالة على حقيقتها.

ويجب لهم التبليغ أي تبليغ ما جاءوا به من عند الله للناس فلا يكتمون شيئًا مما أمروا بتبليغه وإلا لما كانوا رسلًا فالرسول من حيث هو رسول لابد أن يبلّغ وإن لم يبلّغ لم يكن رسولًا، وللإجماع على عصمتهم من الكتمان، وكفاك دليلًا في تحقيق ما قلناه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧] وكتمانهم لما أمروا بتبليغه مُفوِّت لإقامة الحجة، والله تعالى يقول: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ ولأنهم لو كتموا لدخلوا في مصدوق الآية ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩] فمن كتم الهدى ملعون، وكيف يكون رسول الله - وهو حجة له في رسالته على الناس- ملعونًا، وكيف يؤتى بهم شهداء على الناس وهم لم يبلغوهم ما أمروا بتبليغه.

وتجب لهم الأمانة والأمانة هي أن يحفظ الله ظواهرهم وبواطنهم من التلبس بمنهي عنه لأنه لو جاز عليهم أن يخونوا الله تعالى بفعل منهي عنه لجاز أن يكون ذلك المنهي عنه مأمورًا به لأن الله تعالى أمرنا باتباعهم في أقوالهم وأفعالهم

https://t.me/tasvirulkutub/206

وأحوالهم من غير تفصيل وهو لا يأمر بمحرم ولا مكروه فلا تكون أفعالهم محرمة ولا مكروهة، ولما كان هذا المقام يستدعي زيادة بسط نذكر تلخيص ما في شرح المقاصد فنقول:

قد سبق أن المعجزة تقتضي الصدق في دعوى النبوة وما يتعلق بها من التبليغ وشرعية الأحكام فما يتوهم صدوره عن الأنبياء من القبائح إما أن يكون منافيًا لما تقتضيه المعجزة كالكذب فيما يتعلق بالتبليغ أو لا والثاني إما أن يكون كفرًا أو معصية غيره، وهي إما أن تكون كبيرة كالقتل والزنا أو صغيرة منفرة كسرقة لقمة والتطفيف بحبة، أو غير منفرة ككذبة، وهم بمعصية كل ذلك إما عمدًا أو سهوًا وبعد البعثة أو قبلها، والمذهب الصحيح منع الكبائر بعد البعثة مطلقًا والصغائر عمدًا لا سهوًا لكنهم لا يصرون ولا يقرون بل ينبهون فينتبهون. ويدل للمذهب الصحيح أنه لو صدر عنهم الذنب لزم أمور كلها منتفية. الأول حرمة اتباعهم لكنه واجب بالإجماع وبقوله: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] الثاني رد شهادتهم لقوله تعالى: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌ﴾ [الحجرات: ٦] الآية، والإجماع على ذلك لكنه منتف للقطع بأن من ترد شهادته في القليل من متاع الدنيا لا يستحق القبول في أمر الدين. الثالث وجوب منعهم وزجرهم لعموم أدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. لكنه منتف لاستلزامه إيذاءهم المحرم بالإجماع، ولقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ الآية. الرابع استحقاقهم العذاب والطعن واللوم والذم لدخولهم تحت قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [الجن: ٢٣] وقوله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ١٨] وقوله: ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢] وقوله:

https://t.me/tasvirulkutub/206

﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٤] لكن ذلك منتف بالإجماع، ولكونه من أعظم المنفرات. الخامس عدم نيلهم عهد النبوة لقوله تعالى: ﴿لا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤] فإن المراد النبوة أو الأمانة. السادس كونهم غير مخلصين لأن المذنب قد أغواه الشيطان، والمخلص ليس كذلك لقوله تعالى: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [الحجر: ٤٠]، واللازم منتف بالإجماع. وما ورد من أقاصيص الأنبياء وما شهد به كتاب الله من نسبة المعصية والذنب لهم ومن توبتهم واستغفارهم وأمثال ذلك؛ فما نقل آحادًا مردود وما نقل متواترًا أو منصوصًا في الكتاب محمول على السهو أو ترك الأولى أو غير ذلك من المحامل والتأويلات، وتفصيله مذكور في التفاسير وفي الكتب المصنفة في هذا الباب، ونذكر شيئًا من ذلك ليكون مثالًا يحتذى.

بيان معنى الآيات
التي وردت وفيها ما يوهم معصية الأنبياء
صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين

ففي قصة آدم أنه عصى وغوى وأزله الشيطان وخالف النهي عن أكل الشجرة واعترف بظلمه نفسه وعوتب قولًا وفعلًا بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الأعراف: ٢٢] وبنزع اللباس والإخراج من الجنة. والجواب: أنه كان قبل البعثة وكان عن نسيان لقوله: ﴿فَنَسِىَ﴾ [طه: ٨٨] أو كان زلة وسهوًا حيث ظن أن النهي عن شجرة بعينها، وإنما عوتب لترك التيقظ والتنبيه أو اعتقد أن النهي للتنزيه، وعوتب لعلو مقامه، وقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ إلى قوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾ [الأعراف: ١٩٠] ولم يقل أحد في حق

https://t.me/tasvirulkutub/206

الأنبياء بالشرك أصلًا فهو إما على حذف مضاف أي جعل أولادهما بدليل ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٠] أو ما وقع له من الميل إلى طاعة الشيطان أو الخطاب لقريش والنفس الواحدة قصي ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ عربية قرشية، وإشراكهما تسمية أولادهما بعبد مناف إلخ، وقوله تعالى ﴿يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٦] ليس تكذيبًا لنوح في قوله: ﴿إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾ [هود: ٤٥] بل للتنبيه على أن المراد بالأهل في الوعد هو الأهل الصالح، وقول إبراهيم ﴿هَٰذَا رَبِّى﴾ [الأنعام: ٧٦] ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٣] ﴿إِنِّى سَقِيمٌ﴾ [الصافات: ٨٩]. كان الأول في مقام النظر والاستدلال. والثاني على التعريض والاستهزاء. والثالث على أن به مرض الهم والحزن من عنادهم أو الحمى، وإفراط يعقوب في المحبة والحزن والبكاء لا معصية فيه لأنه ميل نفساني وبث الشكوى والحزن إلى الله في مصائب تكون من جهة العباد لا شيء فيه، وما وقع من إخوة يوسف فجوابه: أنهم لم يكونوا أنبياء وَهَمُّ يوسف لم يكن لوقاعها بل كان للانصراف عنها كما يرشد إليه آخر الآية أوالمراد ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ أو المراد الميل الطبيعي، والبرهان العصمة ﴿جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ فِى رَحْلِ أَخِيهِ﴾ كان بإذنه ورضاه، ونسبة السرقة إلى الإخوة تورية عما كانوا فعلوا بيوسف مما يجري مجرى السرقة أو هو قول المؤذن، والسجدة كانت تحية وتكرمة وانحناء لا وضع جبهة، وقتل موسى للقبطي وتوبته منه واعترافه بكونه من عمل الشيطان محمول على الخطأ وقبل البعثة، وإذنه للسحرة في إظهار السحر ليس للرضا به بل لغرض إظهار إبطاله، وإلقاء الألواح كان عن دهشة وتحير، وأخذه برأس هارون لم يكن على سبيل الإيذاء بل كان يدنيه إلى نفسه ليتفحص

https://t.me/tasvirulkutub/206

منه الحقيقة فخاف هارون أن يفهم بنو إسرائيل الإيذاء، وقوله للخضر: ﴿لَّقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا نُّكْرًا﴾ [الكهف: ٧٤] أي عجبًا، وما فعله الخضر كان بإذن الله، وقصة داود حقيقتها أنه خطب امرأة كان خطبها أوريا فزوجها أولياؤها داود أو سأله أن ينزل عنها فيطلقها وكان ذلك عادة؛ فعوتب لاستغنائه بتسعة وتسعين، ولما نبه بالملكين تنبه واستغفر وتقرير الملكين تمثيل وتصوير للقصة أو كانا راعيي غنم ظلم أحدهما الآخر والكلام على حقيقته، وساق الله هذين الخصمين ليعرف داود العتاب، وقصة سليمان وهي تركه صلاة العصر أو وردًا له حتى غابت الشمس أنه نسي وعقر الجياد وضرب أعناقها كان لإظهار الندم وقصد التقرب إلى الله، وبعض المفسرين قال: المراد حبه للجهاد، وضمير (توارت) للجياد لا للشمس وإنما طفق مسحًا تشريفًا لها، وما أشير إليه في قوله: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا﴾ [العنكبوت: ٣] فمحمول على ترك الأولى وليس في التحفظ ومباشرة الأسباب ترك الامتثال فإنه روي أنه ولد له ابن فكان يغذوه في السحابة خوفًا من أن تقتله الشياطين فألقي على كرسيه ميتًا أو قوله: «لأطوفن الليلة على سبعين امرأة كل واحدة تأتي بفارس مجاهد في سبيل الله» ولم يقل إن شاء الله فلم تحمل إلا امرأة واحدة جاءت بشق ولد فألقته القابلة على كرسيه فعوتب لترك الأفضل، وما روى من حديث الخاتم والشيطان وعبادة الوثن في بيته فغير صحيح، وقوله: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَهَبْ لِى مُلْكًا لَّا يَنۢبَغِى لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِىٓ﴾ [ص: ٣٥] لم يكن حسدًا بل طلبًا للمعجزة على وفق ما غلب في زمانه، ومغاضبة يونس على الكفار المعاندين لا على الله ومعنى ﴿أَن لَّن نَّقْدِرَ﴾ [الأنبياء: ٨٧] لن نضيق، ومعنى ﴿إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧] بترك الأفضل وهو الصبر، وأما في حق

https://t.me/tasvirulkutub/206

نبينا فمثل ﴿ٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [غافر: ٥٥] ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ [التوبة: ١١٧] ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ﴾ [الفتح: ٢] فمحمول على ترك الأفضل ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ﴾ [الضحى: ٧]. لم تهتد إلى شريعة فهداك، ولا دلالة فيه على معصية، ولذا قال: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾ [النجم: ٢] وقوله: ﴿وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾ [الشرح: ٢] هو تهالكه على إسلام أولي العناد ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣] تلطف في الخطاب وعتاب على ترك الأفضل وإرشاد إلى الاحتياط ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ﴾ [الأنفال: ٦٧] إلخ الآية عتاب على ترك الأفضل، وكذا الكلام في ﴿لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾ [التحريم: ١] ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾ [عبس: ١]، وما قيل في قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ﴾ [النجم: ١٩] إلخ الآية من أن الشيطان ألقى على لسانه: تلك الغرانيق العلا؛ فمكذوب قطعًا. ومعنى ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ﴾ [النساء: ٦٤] إلخ أن الأنبياء كانوا يتمنون هداية أممهم فيوسوس الشيطان لأمة النبي بما ينافي دعوة النبي فينسخ الله ما يلقي الشيطان ثم يحكم الله آياته أي يُقوّي حجة النبي فَيُتَّبَع ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧] إلخ عتاب على إخفاء أمر دنيوي ليس من الصغائر وغايته ترك الأفضل، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ١] ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ﴾ [الأنعام: ٥٢] ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ [الأنعام: ١١٤] ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥] و﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٩٤] لا يقتضي الأمر سابقة ترك ولا النهي سابقة فعل فهو محمول على الخطاب لأمته.

وبالجملة فمسألة جواز الصغيرة عمدًا على الأنبياء في معرض الاجتهاد لا قاطع فيها نفيًا ولا إثباتًا، وحكاية الله في الآيات ما وقع من الأنبياء ليدل على

https://t.me/tasvirulkutub/206

صدقهم وعلى كونهم كانوا يبلغون الشيء بأمر الله من غير إخفاء أصلًا وليعلم الناس أن الأنبياء مع جلالة قدرهم وكثرة طاعاتهم كيف التجئوا إلى التضرع والاستغفار في أدنى زلّةٍ، وأن الصغيرة ليست مما يقدح في الولاية والإيمان ألبته، ويستحيل أضداد هذه الصفات كما علم مما تقدم، ويجوز في حقهم كل ما لا يؤدي إلى نقص في حقهم صلوات الله وسلامه عليهم.

النهج الذي اتبعوه في هداية الأمم

قال الله تعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥] وقال تعالى: ﴿ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿٤٣﴾ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٣-٤٤] (سبيل الله) دينه لأنه الطريق إلى مرضاته (بالحكمة) أي بما يتضمنه الأمر بالحسن والنهي عن القبيح وما يمنع من الفساد باستعمال الصدق في الأقوال والصواب في الأفعال. (والموعظة الحسنة) الصرف عن القبيح على وجه الترغيب في تركه والتزهيد في فعله، وفي ذلك تليين القلوب بما يوجب الخشوع (وجادلهم بالتي هي أحسن) أي ناظرهم بأحسن ما عندك من الحجج وأزل الضلال من نفوسهم واصرفهم عنه بالرفق والسكينة ولين الجانب في النصيحة ليكونوا أقرب إلى الإجابة وبقدر ما يحتملون ففي الحديث «**أمرنا معاشر الأنبياء أن نكلم الناس على قدر عقولهم**» و(قولًا لينًا) أي ارفقا به في الدعاء والقول ولا تغلظا له، وقال تعالى: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩] لما أمر الله سبحانه وتعالى نبيه بالدعاء إليه وتبليغ رسالته علمه محاسن الأفعال ومكارم الأخلاق. فـ(خذ العفو) من أخلاق الناس واقبل الميسور منها واترك الاستقصاء واقبل

https://t.me/tasvirulkutub/206

العذر من المعذور واترك المؤاخذة (وأعرض عن الجاهلين) وأعرض عنهم عند قيام الحجة عليهم واليأس من قبولهم ولا تقابلهم بالسفه فإن مجاراة السفيه بالسفه مفسدة.

من هذا تعلم أن دعوتهم الأمم كانت على جانب عظيم من الحكمة كيف وهم فطناء أذكياء رجحت عقولهم فنظروا إلى الناس فسلكوا السبيل التي توصل إلى قبولهم دعوتهم، وكفاك ما سقناه مرشدًا إلى بيان نهجهم في تبليغ رسالتهم كيف وهم أطباء العقول يعالجون كل داء بدوائه المزيل له مرسلون من قبل العليم الحكيم.

رب قائل يقول: وكيف يؤمر النبي محمد ﷺ بالقتال وقتل المشركين وهذا مناف لما بيناه؟

نقول له: إن الطبيب المعالج لداء إذا عالجه بجملة من الدواء لعله أن يبرأ فلم يبرأ والطبيب يعلم أنه إذا لم تزل تلك العلة فسد الجسم لا شك أنه يجب على الطبيب إزالة تلك العلة ولو ببتر الجزء ذي العلة؛ فكذلك كان حال النبي ﷺ عالج الكفار بكل ما أمكنه فلما لم يفلح هذا العلاج معهم أمر بقتالهم وقتلهم لكونهم واقفين حجر عثرة في طريق نشر الدعوة، وأنت تعلم من هذا كله أن الرسل عليهم الصلاة والسلام كانوا في نشر الدعوة إلى الله يتخذون كل ما يتقارب ويتناسب مع عقول المدعوين، وتفصيله في جزئيات الدعوة أمر يطول ومن وجه الحاجة إلى الرسالة يمكن أن نقول:

أرشدوا العقل إلى معرفة الله وبينوا ما يجب أن يقف عنده في ذلك، جمعوا كلمة الخلق على إله واحد، وبينوا للناس ما اختلفت فيه عقولهم وفصلوا للناس

https://t.me/tasvirulkutub/206

جميع ما يؤهلهم لرضا الله ثم أرشدوهم إلى الآخرة وما أعد الله فيها من الثواب والعقاب، وشرعوا لهم ما يقوم الملكات الفاضلة فيهم ولفتوهم إلى طلب الدائم والإعراض عن الفاني سالكين الإنذار والتبشير كما أمروا، يضعون حدودًا للمرسل إليهم ترد إليها أعمالهم، سلكوا في دعوتهم ما تقوم به المصالح العامة ولا تفوت به الخاصة، حببوا الناس في الألفة وكشفوا عن مزاياها وأن النظام العام يقوم على الألفة، عودوهم على مراعاة الحقوق وألا يهضم شخص حق آخر، وأن يعلم العالم الجاهل فأرشدوهم إلى التعاون، علموهم من أنباء الغيب الأمور التي جوزتها عقولهم ولم تعرف حقائقها فكان ذلك مما يقوي العزيمة على التزام ما أمروا به، وذكروا الناس بعظمته بإيجاب الله عليهم فروضًا من العبادات تقوي ما ضعف في الضعيف، وتزيد الموقن، إيقانًا وكل هذا سلكوه صلوات الله وسلامه عليهم على الوجه الذي بيناه في صدر المبحث.

https://t.me/tasvirulkutub/206

إثبات الرسالة للنبي محمد ﷺ
وأدلة إثباتها وعمومها وعدم نسخها
ودفع الشبه التي وجهت نحو ذلك

نشهد أن محمدًا رسول الله ﷺ أرسله إلى الخلق أجمعين خاتمًا للنبيين ناسخًا لما قبله من الشرائع؛ لأنه ادعى الرسالة وأظهر الله على يديه المعجزة تصديقًا لدعواه، وكل من ادعى الرسالة وأظهر الله المعجزة على يديه تصديقًا لدعواه فهو رسول: أما دعواه الرسالة فبالتواتر حتى جرى مجرى الشمس في الوضوح والإشراق فهو قطعي لا يحتمل التشكيك ملحق بالعيان والمشاهدة.

معجزاته ﷺ

وأما إظهار الله المعجزة على يديه فلأنه أتى بأمور خارقة للعادة مقرونة بدعوى الرسالة جعلها من حيث اقترانها بالدعوى بيانًا لصدقه فيما يدعيه من أنه رسول الله إلى الناس يدعوهم إلى الهدى، وإظهار المعجزة على يديه بلغ حد التواتر، والذي أظهره الله على يديه أمور أعظمها القرآن وحاله في نفسه من عظيم الأخلاق وشريف الأوصاف، والكمالات العلمية مع أنه يتيم بعيد عن المال قوته كفاف لم يصحب معلمًا يؤدبه ولا حكيمًا يهذبه، نشأ في أمة أمِّيَّة، وما أظهره الله من الخوارق بعضها قبل الدعوة تمهيدًا لها، وبعضها تصديقًا بعد الدعوة وهي أمور في ذاته وأمور متعلقة بصفاته وأمور خارجة عنها؛ فالأول كالنور الذي كان يتقلب في آبائه إلى أن ولد وكولادته مختونًا مسرورًا واضعًا إحدى يديه على عينيه والأخرى على سوأته، وما كان من خاتم النبوة بين كتفيه وطول قامته عند الطويل ووساطته عند الوسيط واستجماعه الغاية القصوى من

https://t.me/tasvirulkutub/206

الصدق والأمانة والعفاف والشجاعة والفصاحة والسماحة والزهد، وكبلوغه النهاية في العلوم والمعارف وتمهيد المصالح الدينية والدنيوية وكإظلال السحاب وانشقاق القمر وانقلاع الشجر، وتسليم الحجر ونبع الماء حتى رويت الجنود ودوابهم، وإشباع الخلق الكثير من الطعام اليسير وحنين الجذع، وشهادة الشاة المسمومة وكدرور الضرع من الشاة اليابسة الجرباء وخطاب الذئب لوهب بن أوس بقوله: أتعجب من أخذي شاة وهذا محمد رسول الله يدعو إلى الحق فلا تجيبونه: وهي كثيرة لا تعد ولا تحصى.

القرآن

وأما القرآن فمعجز لأنه ﷺ تحدى بالقرآن ودعا إلى الإتيان بسورة مثله مصاقع البلغاء والفصحاء من العرب العرباء مع كثرتهم وشهرتهم بغاية الحَمِيَّةِ وتهالكهم على الدفاع عن الأحساب فعجزوا؛ فلو قدروا على المعارضة لعارضوا ولو عارضوا لنقل إلينا لتوفر الدواعي وعدم الصارف، والعلم بذلك قطعي كسائر العاديات.

وجه إعجاز القرآن

ووجه إعجازه أنه في الطبقة العليا من الفصاحة والدرجة القصوى من البلاغة، على ما يعرفه فصحاء العرب بسليقتهم وعلماء الفرق بمهارتهم وإحاطتهم بأساليب الكلام، وهذا مع اشتماله على الإخبار عن المغيبات الماضية والآتية وعلى دقائق العلوم الإلهية وأحوال المبدأ والمعاد ومكارم الأخلاق والإرشاد إلى فنون الحكمة العلمية والعملية والمصالح الدينية والدنيوية على ما يظهر للمتدربين ويتجلى للمتفكرين، وليس إعجازه لأن الله صرف هممهم عن

https://t.me/tasvirulkutub/206

معارضته مع إمكان معارضته، وأن يكون متناولًا لقدرتهم لفساده الظاهر لأنه يجعل وجه إعجازه غير ذاتي له، وأيضًا فصحاء العرب كانوا يتعجبون من حسن نظمه وبلاغته وسلاسته في جزالته، ورقص رؤساؤهم عند سماع قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ﴾ [هود: ٤٤] الآية، وليس هذا عند عدم تأتي المعارضة في نفسها مع سهولتها إلا لأمر ذاتي فيه، ولو كان الإعجاز بالصرفة لكان ترك الاعتناء ببلاغته وعلو طبقته أنسب لأنه كلما كان أنزل في البلاغة وأدخل في الركاكة كان عدم تيسر المعارضة أبلغ في خرق العادة، وقوله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ﴾ [الإسراء: ٨٨] الآية يدل على عدم الصرفة؛ فإن ذكر الاجتماع والاستظهار بالغير في مقام التحدي إنما يحسن فيما ليس بمقدور.

دفع الشبه عن القرآن

وأما دفع الشبه عنه فأشراف العرب مع كمال حذقهم في أسرار الكلام وفرط عداوتهم للإسلام لم يجدوا فيه للطعن مجالًا ولم يوردوا في القدح مقالًا ونسبوه إلى السحر على ما هو دأب المحجوج المبهوت تعجبًا من فصاحته وحسن نظمه وبلاغته، واعترفوا بأنه ليس من جنس خطب الخطباء أو شعر الشعراء وإن له لحلاوة وإن عليه لطلاوة وإن أسافله لمغدقة وأعاليه لمثمرة؛ فآثروا المقارعة على المعارضة والمقاتلة على المقاولة.

وفرق الملحدين اخترعوا مطاعن ليست إلا هزءة منها أن فيه كلمات غير عربية كالإستبرق والقسطاس فكيف يكون عربيًّا مبينًا، ورده أنه من توافق اللغتين أو أنه عربي النظم، ومنها أن فيه خطأ في الإعراب مثل ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] ورده أن هذا من الصواب، ومنها أن فيه ما يكذبه حيث

https://t.me/tasvirulkutub/206

أخبر بألا يتيسر للبشر الإتيان بمثل سورة منه، وأقل السور ثلاث آيات ثم حكى عن موسى مع أن هارون أفصح منه آيات كثيرة، وهي قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرْ لِىٓ أَمْرِى﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرًا﴾ [طه: ٣٥] ورد بأن المحكي لا يلزم أن يكون بهذا النظم بعينه، ومنها أن فيه متشابهات، وردها بأنها لنيل الثواب، ومنها أن فيه التناقض كقوله: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾ [الرحمن: ٣٩] مع قوله: ﴿لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٩٢]. ﴿لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ﴾ [الغاشية: ٦] مع قوله: ﴿وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينٍ﴾ [الحاقة: ٣٦] ورده أنه ليس فيه شرط التناقض، ومنها أن فيه الكذب المحض كقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَـٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَـٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟﴾ [الأعراف: ١١] ورد بأن المراد خلق آدم وتصويره، ومنها أن فيه أبحر الشعر وهو يقول: ﴿وَمَا عَلَّمْنَـٰهُ ٱلشِّعْرَ﴾ [يس: ٦٩] فمن الطويل. ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]. ومن الكامل ﴿وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [النور: ٤٦] ومن الرجز ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَـٰلُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا﴾ [الإنسان: ١٤] ومن المضارع ﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ ﴿٣٢﴾ يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ﴾ [غافر: ٣٢-٣٣] إلخ ما هو مذكور في هذا المقام، ورده أن مجرد كون اللفظ على هذه الأوزان لا يكفي على أن فيها نوع تغيير، ومن معجزاته ﷺ إخباره عن المغيبات الماضية والمستقبلة من غير سماع من أحد، ولا تلقين من كتاب كما يشير إليه ﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ﴾ [هود: ٤٩] وهو شيء كثير وعده يطول، ويدل على نبوته ﷺ النصوص الواردة في كتب الأنبياء المتقدمين المشهورة بين الأمم كالتوراة والإنجيل، والنصوص مذكورة في الكتب المطولة.

https://t.me/tasvirulkutub/206

إنكار رسالته ﷺ

وأنكر المشركون والنصارى وكثير غيرهم رسالته ﷺ حسدًا وعنادًا من غير تمسك بشبهة، وتمسك أكثر اليهود بأنه لو كان نبيًّا لزم النسخ لدين موسى واللازم باطل لبطلان النسخ فإن النسخ إن لم يكن لمصلحة فعبث، وإن كان لمصلحة لم يعلمها عند شرعية الحكم المنسوخ فجهل، وإن كان لمصلحة علمها وأهملها أولًا ثم راعاها فبداء، وإن كان في شرعية الحكم المنسوخ مصلحة لم يعلم إهمالها عند النسخ فجهل، وإن كان يعلمها فرأى رعايتها أولًا ثم أهملها فبداء، ورد ذلك بأنه لمصلحة تجددت وحصلت بعد ما لم تكن فإن المصالح تختلف باختلاف الأزمان والأحوال فرب دواء يصلح لشخص دون آخر، ويصلح لزمن دون آخر وقد ورد في التوراة أن الله أمر آدم بتزويج بناته أبناءه ثم نسخ وفاقًا.

ثم الحكم إما مؤقت فنفيه ليس نسخًا، وإما مؤبد فنسخه تناقض، وإما مرسل؛ فإن علم الله استمراره فلا يرتفع أو إلى غاية فلا رفع بعدها. والجواب باختيار أنه مرسل يعلم الله انتهاءه إلى غاية هي وقت نسخه، وبطلان نسخ شريعة موسى عليه السلام لوجهين: الأول أنه تواتر النص منه على تأبيدها. والجواب أن هذا افتراء ولو صح لما ظهرت المعجزة على يد عيسى ومريم عليهما السلام ولأظهروه في زمانهما احتجاجًا عليهما، ولو أظهروه لاشتهر لتوفر الدواعي على أنه كثيرًا ما يُعَبَّرُ بالتأبيد والدوام عن طول الزمان. وثانيهما إما أن يكون صرح بدوام شريعة فتدوم أو بانقطاعها فيلزم تواتره لكونه من الأمور العظام التي تتوافر الدواعي على نقلها، ولم تتواتر أو سكت عن الدوام والانقطاع فيلزم ألا يتقرر إلى

https://t.me/tasvirulkutub/206

أوان النسخ وقد تقرر. وجوابه أنه صرح بانقطاعها ولم يتواتر أو سكت، وقد تقرر بناء على تكرر الأسباب أو على أن الأصل في الثابت هو البقاء إلى أن يظهر دليل العدم.

عموم رسالته ﷺ وأنه خاتم النبيين وشريعته لا تنسخ

ورسالته ﷺ عامة للثقلين، لا تختص بالعرب، وهو خاتم النبيين لا نبي بعده ولا نسخ لشريعته لأنه ادعى ذلك وظهرت المعجزة على وفقه، وأن كتابه المعجز قد شهد بذلك قطعًا ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨] ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨] ﴿قُلۡ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسۡتَمَعَ نَفَرٞ مِّنَ ٱلۡجِنِّ﴾ [الجن: ١] الآيات ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠] ﴿لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ ونحن نؤمن بالأنبياء لأنه ﷺ أمرنا بذلك وهو صادق فوجب علينا الإيمان بهم من ديننا وحيث ثبتت رسالته ﷺ بالمعجزة الدالة على صدقه قطعًا وأنه مرسل من عند الله ليبلغ ما أمر بتبليغه للناس لهدايتهم، وحيث وجب تصديقه في كل ما علم مجيئه به والذي علم مجيئه به هو القرآن، وما نقل إلينا عنه بطريق التواتر وهو الأحاديث التي علمنا نسبتها له ﷺ، وقد علم عنه أنه بيَّن حال ما بعد الموت من الحشر والنشر والجنة والنار والثواب والعقاب والحساب، وبالجملة كل ما ثبت وعلم لنا نسبته له ﷺ فيجب علينا الإيمان بذلك كله، والتوراة والإنجيل هُدًى للناس قبل القرآن أو هدى إلى الإيمان والاتباع لشريعته لما فيهما من الإشارة ببعثته وسينزل عيسى متبعًا له، وقد قال ﷺ: **«لو كان موسى حيًّا لما وسعه إلا اتباعي»**.

فهو ﷺ أفضل الأنبياء بإجماع المسلمين لأن أمته خير الأمم بشهادة القرآن، وتفضيل الأمة تفضيل للرسول، وهو مبعوث إلى الثقلين وخاتم الأنبياء

https://t.me/tasvirulkutub/206

والرسل والمعجزة له الظاهرة الباهرة باقية على وجه الزمان وهي القرآن، وشريعته ناسخة لجميع الأديان وشهادته قائمة على كافة البشر.

جعلنا الله من أتباعه وحشرنا في زمرته ووفقنا للعمل بسنته إنه سميع الدعاء نعم المولى ونعم النصير، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب، والحمد لله في البدء والختام وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي البشير النذير خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين، تمت وكان الفراغ من كتابتها في ظهر الخميس المبارك الموافق ١٢ ربيع الآخر سنة ١٣٥٢ من هجرة خير النبيين وخاتم المرسلين.

https://t.me/tasvirulkutub/206

فهرس المحتويات

https://t.me/tasvirulkutub/206

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
تعريف التوحيد	٨
موضوع الفن	٨
الكلام في شرح ماهية العلم	١٠
تقسيم العلم	١٢
القدح في الضروريات وبيان الشبه في ذلك وردها	١٦
وجه الحاجة إلى النظر في علم التوحيد	٢٠
بيان معنى صحة النظر وفساده وبيان معنى الترتيب	٢٢
تقسيم النظر إلى صحيح وفاسد	٢٢
إفادة النظر للعلم	٢٢
كيفية إفادة النظر للعلم	٢٣
إنكار إفادة النظر الصحيح للعلم	٢٥
تقسيم المعلوم	٢٩
الكلام في الوجود والعدم والحال	٣٠
الكلام في أن الوجود مشترك	٣٣
رأي الحكماء في وجود الواجب	٣٥
رأي الأشعري في الوجود	٣٦
التحقيق في زيادة الموجود وعدم زيادته	٣٦
مبحث أن المعدوم ثابت أو لا ودليل كل من الخصمين	٣٧

https://t.me/tasvirulkutub/206

الموضوع	الصفحة
الحال	٤٠
دليل إثبات الحال	٤١
تقسيم الحال	٤٢
الكلام في الدور والتسلسل	٤٧
بيان معنى التسلسل	٤٨
أدلة إبطال التسلسل	٤٨
الجوهر والعرض وبيان معناهما على رأي المتكلمين ورأي الحكماء	٥١
حدوث الأعراض والجواهر وأدلة حدوث الجسم	٥٢
احتياج الممكن إلى المؤثر ضروري	٥٥
الكلام في الإلهيات	٥٦
بيان الطريقين في إثبات الصانع وأدلة ذلك	٥٦
أدلة التوحيد الثلاثة وبيان ما يرجع إليه كل واحد منها	٥٨
بيان ما تشير إليه الآية الكريمة ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾	٦٠
بيان معنى القدرة والإيجاب	٦١
دليل إثبات القدرة للواجب	٦٢
دليل من قال إن الواجب فاعل بالإيجاب	٦٤
عموم قدرته تعالى	٦٦
تحقيق في زيادة الصفات	٦٧
أدلة المعتزلة لعدم عموم القدرة	٦٩

https://t.me/tasvirulkutub/206

الموضوع	الصفحة
رأي الفلاسفة	٧٠
علمه تعالى	٧٠
أدلة الحكماء لإثبات العلم	٧٢
عموم تعلق علمه تعالى	٧٣
حياة الواجب وسمعه وبصره	٧٧
السمع والبصر	٧٧
اتصاف الواجب تعالى بالإرادة	٧٨
الفرق بين الإرادة والقصد والاختيار	٧٨
الدليل على أنه لا داعي لصفة غير العلم والقدرة	٧٩
عموم تعلق الإرادة	٨١
صفة الكلام	٨٢
المذاهب في الكلام	٨٢
جواب عن رأي الحنابلة في الكلام وقيامه بذات الله	٨٤
الفرق بين الكلام النفسي والعلم والإرادة وتحقيق معنى الكلام النفسي	٨٥
أدلة المعتزلة على مذهبهم	٨٦
تعدد الكلام	٨٩
تنوع الكلام أزلًا	٨٩
دلالة الكلام اللفظي على الكلام النفسي	٨٩
مقالة العضد في رأي الأشعري في الكلام النفسي	٩٠

https://t.me/tasvirulkutub/206

الموضوع	الصفحة
رد مقالة العضد في رأي الأشعري	٩٠
تنزيه الواجب عما يقتضي النقص	٩١
عدم مماثلة ذاته لغيرها من الحقائق وأدلة ذلك	٩١
رأي بعض المتكلمين في مماثلة حقيقته لغيرها من الحقائق وأدلتهم وردها.....	٩٢
تنزهه عن الاتحاد والحلول وأدلة ذلك	٩٧
رأي بعض الصوفية ورده	٩٨
دليل الكرامية ورده	١٠٣
صفات للواجب قد اختلف فيها	١٠٤
القدم	١٠٥
دليل إثباته ورد ذلك الدليل	١٠٥
التكوين.....	١٠٦
بيان معناه وأدلة إثباته وردها	١٠٦
رؤية الله سبحانه وتعالى في الآخرة.....	١٠٨
أدلة المعتزلة على عدم صحة الرؤية	١١٣
الأدلة الدالة على وقوع الرؤية	١١٧
مباحث أفعال الله تعالى وأفعال العباد وبيان المذاهب والرد على غير المختار ر منها ...	١١٨
أدلة المتكلمين العقلية على أن فعل العبد لله	١٢٠
أدلة المتكلمين السمعية	١٢٧
رأي أبي الحسين	١٣٠

https://t.me/tasvirulkutub/206

الموضوع	الصفحة
رأي غير أبي الحسين وأدلته	١٣١
تتميم لما تقدم	١٣٨
إرادة الله تعالى وتعلقها بكل كائن	١٣٩
أدلة الأشاعرة	١٤٠
عدم صحة الاحتجاج بالقضاء والقدر لنفي التكليف وصحة التكليف مع القضاء والقدر	١٤٥
بيان معنى القضاء والقدر	١٤٧
الحسن والقبح	١٥٦
تحرير محل النزاع في الحسن والقبح	١٥٦
أدلة الأشاعرة على أن الحسن والقبح شرعيان	١٥٧
أدلة المعتزلة على أن الحسن والقبح عقليان	١٥٩
تكليف ما لا يطاق	١٦١
مسألة تعذيب المحسن وإثابة العاصي	١٦٣
إنكار التكليف	١٦٦
مباحث النبوة والرسالة	١٦٧
الدين السماوي لا يقارن به غيره	١٦٨
المعجزة	١٧١
الفرق بين المعجزة والكرامة والسحر وابتكار غير المألوف	١٧٤
ثبوت النبوة	١٧٤

https://t.me/tasvirulkutub/206

الموضوع	الصفحة
الوحي وأنواعه ووقوعه	١٧٤
صفات الرسل	١٧٦
بيان معنى الآيات التي وردت وفيها ما يوهم معصية الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين	١٨٠
النهج الذي اتبعوه في هداية الأمم	١٨٤
إثبات الرسالة للنبي محمد ﷺ وأدلة إثباتها وعمومها وعدم نسخها ودفع الشبه التي وجهت نحو ذلك	١٨٧
معجزاته ﷺ	١٨٧
القرآن	١٨٨
وجه إعجاز القرآن	١٨٨
دفع الشبه عن القرآن	١٨٩
إنكار رسالته ﷺ	١٩١
الفهرس	١٩٥

https://t.me/tasvirulkutub/206